الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة والموارد المائية
والصيد البحري

التقرير السنوي لنشاط وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2015

جوان 2015

الفـــهـرس

توطئـــة.....

المحـور الأول: تقديم عام لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.....

1. المنهجيـة المعتمـدة في إعـداد التقريـر.....1

2. المهـام الرئيسيـة للـوزارة 1

3. تصنيـف الهياكـل التابعـة للـوزارة: 3

4. أهـم القـرارات المتعلقـة بالقطـاع الفلاحـي خـلال سنـة 2015: 6

المحـور الثانـي: مميزات النشاط خلال سـنـة 2015.....9

الظـروف العامـة المحيطـة بالقطـاع الفلاحـي: 9

1. بلورة السياسات التنموية ومتابعة تنفيذها : 10

2. الدراســات والإحصائيات الفلاحية: 12

3. الاستثمارات الفلاحية وتنفيذ ومتابعة البرامج والمشاريع : 20

4. الإنجازات الكمية للقطاع الفلاحي: 34

5. النهـوض بالجـودة ودفـع التصديـر: 35

6. تعبئـة و استغـلال المـوارد الطبيعيـة والمحافظـة عليهـا: 45

7. خدمـات الدعـم والإحاطـة: 61

8. الخدمات و الإجراءات الإدارية : 70

9. التصـرف في الوثائـق والتوثيـق : 73

المحـور الثالـث: الـوسـائــل والمـوارد .....

1. المـوارد البشريـة:.....74

2. المـوارد الماليـة: 75

3.الصفقات العمومية: 82

4 .التجهيـزات و المعـدات: 83

5. تكـنولوجيـات المعلومـات و الاتصـالات: 85

المحـور الرابـع : الـتـحـكـم في الطـاقـة.....88

المحـور الخامـس : تـقــاريـر الـرقـابـة.....90

المحـور الســادس : بـرنـامج عـمـل سنة 2016 98

تـوطـئـــــة

في إطار متابعة أنشطتها وتدخلاتها في المجال التنموي، أعدت وزارة الفلاحة تقرير نشاطها بعنوان سنة 2015 ليكون بمثابة المرجع لتقييم الأداء والوقوف على مدى تجسيم المهام الموكولة إليها، إضافة إلى تحديد الإشكاليات التي اعترضتها وحالت دون بلوغ مستويات أفضل من الإنجاز.

ويبقى الهدف الأول من هذه العملية هو تحليل نجاعة الأنشطة التي تؤمنها مختلف مصالح الوزارة (مركزيا وجهويا ومحليا) بالاعتماد على الموارد المتاحة (ماديا وبشريا)، وتشخيص المجالات التي من شأنها أن تحسّن من أداء الوزارة وتضمن الاستغلال الأمثل للموارد والتناسق بين تدخلات مختلف المصالح في ظل شمولية أنشطة الوزارة وتشعبها.

ويتضمّن التقرير 6 محاور :

- ✓ المحور الأول : تقديم عام لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،
- ✓ المحور الثاني : مميزات النشاط خلال سنة 2015،
- ✓ المحور الثالث : الوسائل والموارد،
- ✓ المحور الرابع : التحكم في الطاقة،
- ✓ المحور الخامس : تقارير الرقابة،
- ✓ المحور السادس : برنامج عمل سنة 2016 .

المحـــور الأول

تقديم عام لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

1.المنهجيـة المعتمـدة في إعـداد التقريـر:

تمت صياغة التقرير العام لنشاط وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2015 بالاعتماد على المنهجية المنصوص عليها في المنشور عدد 123 الصادر عن السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بتاريخ 20 جوان 2005. فقد تم العمل على إدراج المحاور الأساسية الواردة في المنشور مثل التعريف بالوزارة واستعراض أهم الإنجازات التي تحققت خلال سنة 2015 مع الأخذ بعين الاعتبار الوسائل والموارد المادية والبشرية التي تم توظيفها. كما تم إيلاء الأنشطة المتعلقة بالتحكم في الطاقة أهمية خاصة نظرا للمجهود الكبير المبذول من طرف أغلب الهياكل تحت الإشراف في هذا المجال.

وتجدر الإشارة أنه بالنسبة للمحور الخاص بالإنجازات التي تحققت خلال سنة 2015، فقد تم تبويب الأنشطة الواردة في التقارير الفردية لمختلف الهياكل والمنشآت التابعة للوزارة حسب المهام الرئيسية المنصوص عليها بالأمر عدد 419 لسنة 2001 المؤرخ في 13 فيفري 2001 و الذي يضبط مشمولات الوزارة.

وبصفة عامة، فإن التمشي المعتمد في إعداد هذا التقرير التأليفي هو محاولة توفيقية بين التركيز على أهم الإنجازات لأبرز الأنشطة التي تغطي أغلب ميادين التدخل من جهة، وتثمين الكم الهائل من المعلومات الواردة في التقارير الفردية من جهة أخرى، مع الحرص على ضمان التناسق والترابط بين مختلف المحاور المكونة للتقرير.

2.المهـام الرئيسيـة للـوزارة:

تتمثل مهام وزارة الفلاحة، حسب الأمر عدد 419 لسنة 2001 المؤرخ في 13 فيفري 2001، في تنفيذ سياسة الدولة في ميدان الفلاحة والصيد البحري بالتنسيق مع الوزارات المعنية وفي السهر على النهوض بهذا القطاع وتوفير المناخ الملائم لتنميته. فهي مكلفة بتسخير كل الموارد الطبيعية المتاحة وإنجاز الأشغال المتعلقة بالهياكل الأساسية والرامية إلى المحافظة على الرصيد العقاري الفلاحي وصيانة عناصر الإنتاج ودعمها خدمة للتنمية الفلاحية الشاملة والمستديمة.

ولهذا الغرض، تكلف وزارة الفلاحة بالمهام الرئيسية التالية:

- إعداد مخططات التنمية الفلاحية في نطاق المخططات الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،
- إعداد البرامج القطاعية الخاصة بتنمية الفلاحة والصيد البحري،
- إعداد الدراسات المتعلقة بمختلف العناصر والوسائل الرامية إلى تنمية القطاع الفلاحي،

- إعداد مشاريع النصوص التشريعية والترتيبية الخاصة بالنهوض بالفلاحة والسهر على تطبيقها،
- إعداد المخططات والبرامج لتسخير الموارد المائية واستعمالها لسد حاجيات البلاد ولتنمية الموارد المائية غير التقليدية والاقتصاد في الماء،
- إنجاز الأشغال المتعلقة بالهياكل الأساسية التي تهم المياه الفلاحية ومراقبة التصرف فيها والمحافظة على المياه والتربة وتهيئة الأحواض الطبيعية والمحافظة على الأراضي الفلاحية،
- التصرف في ملك الدولة الغابي والملك العمومي للمياه والمحافظة على الموارد الطبيعية عبر الإحاطة بمستعمليها،
- إنجاز الدراسات والأعمال الهادفة إلى تعصير وتنشيط الهياكل الزراعية،
- السهر على تنسيق عمليات إصلاح الهياكل الزراعية وهيكلة الأراضي الدولية ومتابعة إنجازها بالتعاون مع وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية،
- أخذ التدابير التشجيعية اللازمة للحث على بعث وتنشيط مجامع المالكين والمستغلين والمجامع المهنية المشتركة والمراكز الفنية،
- السهر على توسيع شبكة أسواق المنتجات الفلاحية على كامل التراب الوطني بالتعاون مع الأطراف المعنية،
- المشاركة في تدعيم مواقع البلاد بالأسواق الخارجية والبحث عن أسواق جديدة واكتساحها،
- الإشراف على البرامج والأعمال الخاصة بالإحياء الفلاحي في النطاق الجهوي،
- الإشراف على تحقيق برامج البحث والسهر على تنمية التعاون والتبادل العلمي مع المؤسسات الدولية أو الجهوية المختصة،
- تأمين التعليم الثانوي والمهني الفلاحي والسهر على تحسين مستوى الإطارات وإعادة تكوينها والمساهمة في الإشراف على معاهد التعليم الفلاحي العالي وذلك في نطاق التشريع الجاري به العمل،
- الإشراف على المؤسسات المساهمة في القيام بالمهام الداخلة في نطاق مشمولات الوزارة والمتعلقة بتطوير وتنمية القطاع الفلاحي.

3. تصنيف الهياكل التابعة للوزارة:

بناء على الأمر عدد 420 لسنة 2001 المؤرخ في 13 فيفري 2001 المتعلق بتنظيم وزارة الفلاحة والذي تم تنقيحه بالأمر عدد 1560 لسنة 2011 المؤرخ في 5 سبتمبر 2011، تشتمل وزارة الفلاحة علاوة على الهيئة العليا للوزارة و ندوة المديرين على :

❖ الديوان:

تتمثل مهام الديوان لوزارة الفلاحة في إنجاز كل المهام الموكولة إليه من طرف الوزير ويتولى تسييره رئيس ديوان بمساعدة مكلفين بمأمورية أو ملحقين بالديوان ويضم الهياكل التالية :

- مكتب الضبط المركزي.
- مكتب العلاقات مع المواطن.
- مكتب التشريفات والاستقبال والاستمرار.
- مكتب متابعة قرارات مجلس الوزراء والمجالس الوزارية المضيقة وجلسات العمل الوزارية.
- مكتب التعاون الدولي.
- مكتب إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية.
- خلية متابعة الصفقات العمومية الكبرى.
- مكتب التخطيط والتوازنات المائية.
- مكتب الإحاطة بالمرأة الريفية.
- مكتب الإحاطة بمصدري المنتجات الفلاحية.

❖ الكتابة العامة:

تتمثل مهمة الكتابة العامة لوزارة الفلاحة في التنسيق والمتابعة ومراقبة عمل كافة المصالح التابعة للوزارة وعلى وجه الخصوص تلك المكلفة بالتصرف في الموارد البشرية والمالية.

هذا إلى جانب دعم و تأطير المؤسسات والمنشآت وبقية الهياكل العمومية العاملة في القطاع الفلاحي والصيد البحري والخاضعة لإشراف الوزارة والنظر في الصعوبات التي يمكن أن تعترضها والعمل على تجاوزها.

❖ التفقديـة العامـة:

تقوم التفقدية العامة لوزارة الفلاحة تحت السلطة المباشرة للوزير بمراقبة التصرف الإداري والمالي والفني لجميع المصالح التابعة للوزارة والهياكل والمؤسسات العمومية الخاضعة لإشرافها.

❖ **المصالـح المشتركـة:** تشتمل المصالح المشتركة للوزارة على:

- الإدارة العامة للشؤون القانونية والعقارية،
- الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية،
- الإدارة العامة للتمويل والاستثمارات والهياكل المهنية،
- الإدارة العامة للتنظيم والإعلامية والتصرف في الوثائق والتوثيق،
- الإدارة العامة للمصالح الإدارية والمالية،
- إدارة متابعة التصرف في المنشآت والمؤسسات العمومية.

❖ **المصـالح الفنيـة:** تشتمل المصالح الفنية لوزارة الفلاحة على:

- الإدارة العامة للإنتاج الفلاحي،
- الإدارة العامة لحماية ومراقبة جودة المنتجات الفلاحية،
- الإدارة العامة للمصالح البيطرية،
- الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك،
- الإدارة العامة للغابات،
- الإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية،
- الإدارة العامة للموارد المائية،
- الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه،
- الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى،
- والإدارة العامة للفلاحة البيولوجية.

❖ المصالـح الجهويـة :

تشتمل المصالح الجهوية لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على 24 مندوبية جهوية للتنمية الفلاحية (مندوبية في كل ولاية) المحدثة بمقتضى قانون عدد 44 لسنة 1989 المؤرخ في 8 مارس 1989 الذي ينص على إحداث مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي بكل ولاية وتخضع لإشراف وزير الفلاحة. يعهد للمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية في نطاق الولاية بتطبيق السياسة الفلاحية التي تقررها الحكومة.

وبصورة عامة تقوم المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بإنجاز أعمال الإحياء والتنمية الفلاحية الجهوية وتأمين كل المهام الخاصة التي تكلف بها في الميدان الفلاحي طبقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل.

❖ المؤسسات والهياكل تحت الإشراف:

بلغ عدد المؤسسات والمنشآت تحت إشراف وزارة الفلاحة 34 منشأة خلال سنة 2013، و تتمثل في الهياكل التالية:

- مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي،
- وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي،
- ديوان الحبوب،
- الديوان الوطني للزيت،
- ديوان الأراضي الدولية،
- ديوان تربية الماشية و توفير المرعى،
- ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي،
- الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه،
- شركة استغلال قنال وأنابيب مياه الشمال،
- وكالة الموانئ و تجهيزات الصيد البحري،
- وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية،
- الوكالة العقارية الفلاحية،
- وكالة المعدات و تسوية الأراضي الفلاحية،
- وكالة استغلال الغابات،
- المرصد الوطني للفلاحة،
- وكالة التنقيب عن المياه،
- المركز الوطني للدراسات الفلاحية،
- شركة سباق الخيل،
- المؤسسة الوطنية لتحسين وتجويد الخيل،
- الشركة الوطنية لحماية النباتات،
- مكتب مراقبة وحدات الإنتاج الفلاحي،
- المجمع المهني المشترك للغلال،
- المجمع المهني المشترك للخضر،
- المجمع المهني المشترك للألبان و اللحوم الحمراء،

- المجمع المهني المشترك لمنتجات الدواجن والأرانب،
- المجمع المهني المشترك لمنتجات الصيد البحري،
- المركز الفني للحبوب،
- المركز الفني للبطاطا والقنارية،
- المركز الفني للفلاحة البيولوجية،
- المركز الفني للقوارص،
- المركز الفني لتربية الأحياء المائية،
- المركز الوطني لليقظة الصحية الحيوانية،
- المركز الفني للزراعات الجيوحرارية،
- المركز الفني للتمور.

4.أهم القرارات المتعلقة بالقطاع الفلاحي خلال سنة 2015:

تم خلال سنة 2015 إقرار العديد من الإجراءات بهدف تطوير القطاع ورفع أداء مختلف المنظومات الفلاحية وإحكام استغلال الموارد الطبيعية بما يساهم في تحسين دخل الفلاحين وضمان تزويد السوق الداخلية في أحسن الظروف إضافة إلى الرفع من طاقة البلاد التصديرية . ومن أبرز هذه الإجراءات نذكر:

- الترفيع بداية من 01 جانفي 2015 في السعر الأدنى المضمون للحليب على مستوى الإنتاج ب 03 مليم للتر الواحد ليصبح 736 مليم عوضا عن 733 مليم.
- أمر عدد 50 لسنة 2015 مؤرخ في 2 جانفي 2015 يتعلق بتنقيح الأمر عدد 1391 لسنة 1991 المؤرخ في 23 سبتمبر 1991 المتعلق بتوظيف معلوم على مسحوق الحليب المستورد ليصبح :
  - المسحوق المحتوي على 26٪ من المادة الدهنية : 1500 دينارا للطن،
  - المسحوق المنزوع الدهن (0٪) : 1500 دينارا للطن.
- ضبط تاريخ انطلاق وغلق موسم جني وتحويل الزيتون 2015/2014.
- تعديل قائمة هياكل المراقبة والتصديق المصادق عليهم في ميدان الفلاحة البيولوجية،
- صادق مجلس نواب الشعب يوم الثلاثاء 19ماي 2015، على تنقيح الفصل 79 من قانون المالية لسنة 2014 الذي يهم إجراءات معالجة مديونية قطاع الفلاحة والصيد البحري. وينص التنقيح الأخير على تخلي الدولة عن القروض المتحصل

عليها إلى غاية ديسمبر 2012 والتي لا يفوق مبلغها من حيث الأصل 5 آلاف دينار للفلاح أو البحار الواحد. كما يهدف التنقيح إلى التخلي الآلي بالنسبة للديون التي لا تفوق 2000 دينار فيما يكون التخلي على ضوء دراسة ملفات المنتفعين بالنسبة للديون التي تتراوح بين 2000 و5000 دينار.

- ضبط الحالات التي يعتبر سكوت الإدارة عنها موافقة ضمنية.
- ضبط قائمة النباتات والمنتوجات النباتية محظورة الدخول إلى البلاد التونسية.
- ضبط نوع التجهيزات التي تمكن من الحصول على المعلومات الحينية المتعلقة بمواقع وجود وحدات الصيد البحري بحرا وأنواع الوحدات التي يجب تجهيزها بها.
- إسناد الجائزة الوطنية لأحسن زيت زيتون معلب لموسم 2014/2015.
- إتمام المخطط المديري لمراكز تجميع الحليب الطازج ونقله المصادق عليه بالقرار المؤرخ في 2 أوت 2013.
- فتح وغلق موسم جني الحلفاء لسنة 2015ـ 2016.
- تحديد المخزون التعديلي من الحليب الطازج المعقم ومدة ذروة إنتاج الحليب بالنسبة إلى سنة 2015.
- ضبط قائمة المطبوعات الإدارية الخاصة بمصالح وزارة الفلاحة والموارد المائية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية الراجعة إليها بالنظر.
- تحديد مناطق الزراعات الكبرى المجاحة من جراء الجفاف للموسم الفلاحي 2014/2015.
- تم على إثر جلسة عمل خصصت للنظر في منظومة التمور بحضور وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وممثلين عن الوزارات والهياكل المعنية حيث تم الاتفاق على النقاط التالية :

– تسهيل عملية تمويل الموسم من خلال تدخل الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية على أن تعقد جلسة عمل في الغرض مع البنك المركزي وكافة الأطراف المعنية في الإبان.

– الموافقة على انطلاق عملية تصدير التمور نحو السوق الليبية، مع تبسيط الإجراءات في الغرض.

– تكليف المجمع المهني المشترك للغلال للتدخل لمساعدة المنتجين لإنجاز برنامج خزن بحوالي 4 آلاف طن مع تكفل المجمع بنسبة من كلفة الخزن.

- احترام ما تم الاتفاق عليه بخصوص الأسعار المرجعية موضوع الاجتماع المنعقد يوم 7 أكتوبر 2015.

- دراسة إمكانية تكوين مخزون تعديلي عن طريق المجمع المهني المشترك للغلال لاستيعاب كميات من المنتوج وإعداد ملف في الغرض يعرض على أنظار الحكومة.

- عقد ندوة تشاركية للنظر في إستراتيجية قطاع التمور يومي 14 و15 نوفمبر 2015.

- تم التخلي الآلي لفائدة حوالي 54 ألف فلاح وبحار لديون بقيمة جملية بحوالي 160 مليون دينار وذلك بالنسبة للقروض الفلاحية التي لا يتجاوز مجموع مبالغها من حيث الأصل ثلاث آلاف دينار للفلاح أو البحار الواحد والمتحصل عليها إلى موفى 31 ديسمبر 2012.
- الموافقة على بروتوكول الاتفاق الأوروبي المتوسطي المؤسس لشراكة بين الجمهورية التونسية من جهة والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة أخرى، حول اتفاق إطاري بين الجمهورية التونسية والاتحاد الأوروبي بخصوص المبادئ العامة لمشاركة الجمهورية التونسية في برامج الاتحاد،
- تعيين سعر الحبوب وبكيفية دفع أثمانها وخزنها وإحالتها بالنسبة إلى الموسم 2014 – 2015،
- ضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك المشترك للأطباء البياطرة الصحيين.
- ضبط قائمة الحيوانات المعنية بالترقيم .
- ضبط الأجر الأدنى الفلاحي المضمون، حيث مر من 12.304 دينار في اليوم خلال سنة 2014 إلى 13 دينار في اليوم وذلك بداية من غرة ماي 2015،
- ضبط قائمة مواد مستوردة ذات أثمان متغيرة.
- إلغاء الصبغة الإجبارية عن المواصفات التونسية الخاصة بمميزات الأغشية الفلاحية.
- المصادقة على الاتفاقية المشتركة الإطارية في القطاع الفلاحي.
- إتمام قرار وزير الصناعة المؤرخ في 27 جانفي 2014 والخاص بإلغاء الصبغة الإجبارية عن مواصفات تونسية متعلقة بالغلال والخضر الطازجة.
- ضبط صيغ وشروط منح وسحب الترخيص للمصدرين الخواص في تصدير زيت الزيتون التونسي في إطار الحصة الممنوحة للبلاد التونسية من قبل الاتحاد الأوروبي بعنوان سنة 2016.

المحـور الثانـي

مميزات النشاط خلال سـنـة 2015

الظـروف العامـة المحيطـة بالقطـاع الفلاحـي:

ورد في التقرير الصادر عن البنك المركزي التونسي بتاريخ جانفي 2016 أن الصندوق النقد الدولي قام بمراجعة توقعاته للنمو الإقتصادي العالمي نحو الإنخفاض إلى حدود 3.4 ٪ لسنة 2016 و3.6 ٪ للسنة الموالية مقابل تقديرات سابقة بـ 3.6% و3.8% على التوالي، و3.1 % تحققت في سنة 2015. كما أفاد أن آفاق النمو العالمي لا تزال عرضة لعدد من المخاطر لاسيما التباطؤ الاقتصادي الواسع في جل البلدان الصاعدة وإعادة توازن الاقتصاد الصيني، إضافة إلى تراجع الأسعار العالمية للمواد الأساسية وكذلك التخلي عن السياسة النقدية عالية المرونة في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد شمل تخفيض توقعات النمو البلدان المتقدمة والصاعدة على حد السواء. وبخصوص تطور الأسعار، عرفت مستويات التضخم تباينا في أهم البلدان المصنعة إلا أنها تبقى عموما متدنية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، بلغت هذه النسبة في شهر ديسمبر2015 أعلى مستوى لها منذ بداية السنة، أي0.7٪ بحساب الانزلاق السنوي مقابل 0.5 ٪ في الشهر السابق. أما في منطقة الأورو، فقد ارتفعت نسبة التضخم إلى مستوى 0.2 ٪ بحساب الانزلاق السنوي في شهر ديسمبر المنقضي مقابل 0.1٪ قبل شهر.

أما على الصعيد الوطني، فقد شهد الاقتصاد خلال كامل سنة 2015 نموا بنسبة 0.8٪ متأتية بالأساس من الارتفاع الملحوظ في القيمة المضافة لقطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 9.2٪ مقابل 3.4٪ سنة 2014. ويعزى نمو هذا القطاع بالأساس إلى تضاعف إنتاج زيتون الزيت بحوالي 5 مرات وإنتاج التمور بنسبة 12.5٪ مقارنة بسنة 2014. بينما عرفت القطاعات الأخرى تراجعا ولاسيما في قطاعي الصناعة والخدمات التي تضررت من جراء الأحداث الارهابية وذلك رغم تأمين الانتقال السياسي، وهو ما يعكس وجود صعوبات هيكلية وجبت معالجتها بالتسريع في نسق تنفيذ الاصلاحات الكبرى الضرورية. ويتطلب ذلك تظافر جهود جميع الأطراف الفاعلة لتكريس مناخ ملائم للاستثمار ودفع التنمية وبالتالي تحسين مختلف المؤشرات الاقتصادية والمالية.

1. بلورة السياسات التنموية ومتابعة تنفيذها:

شهد القطاع الفلاحي خلال سنة 2015 مزيد العمل على النهوض بالقطاع بهدف تعزيز الأمن الغذائي ببلادنا من خلال تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الفلاحية وتنمية الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها وتوفير دخل مجزي للفلاح والبحار بما يمكن من استدامة النشاط الفلاحي. كما تم إنطلاق أشغال اللجنة القطاعية للتنمية الفلاحية والصيد البحري والموارد الطبيعية الخاصة بإعداد مخطط التنمية للفترة 2016ـ 2020. إلى جانب تنظيم ملتقى إنطلاق الحوار الوطني للقطاع الفلاحي والصيد البحري الذي يندرج ضمن الحرص على تعميق التشاور حول أهمية الإشكاليات القائمة والرهانات المستقبلية وتحديد التوجهات الإستراتيجية الهادفة لتطوير أداء قطاع الفلاحة والصيد البحري مع التأكيد على ضرورة ضبط الأولويات التنموية. بالإضافة إلى تواصل النشاط المتعلق بالدراسات وبالإحصائيات الفلاحية التي يتم اعتمادها والإستئناس بها ومتابعة السياسات الفلاحية.

وقد تمثلت أهم أنشطة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في مجال بلورة ومتابعة تنفيذ سياسة التنمية الفلاحية في ما يلي :

أـ إعداد مخطط التنمية للفترة 2016ـ2020 :

لقد نص المنشور عدد 5 المؤرخ في 26 فيفري 2015 الصادر عن السيد رئيس الحكومة والمتعلق بإعداد الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية الخماسي للفترة 2016ـ 2020 على إعداد الوثيقة التوجيهية، قصد تحديد التوجهات الإستراتيجية الكبرى التي تستجيب للتطلعات الوطنية للفترة المقبلة في المجالين الاقتصادي والإجتماعي، وذلك كخطوة أولى للإنطلاق في إعداد المخطط.

كما نص المنشور عدد 19 المؤرخ في 25 جويلية 2015 الصادر عن السيد رئيس الحكومة والمتعلق بضبط الإطار العام ومنهجية إعداد المخطط التنموي 2016ـ2020، على التمشي الذي سيتم اعتماده لإنجاز هذا العمل على المستويين الجهوي والوطني وحدد دور مختلف الأطراف المعنية ورزنامة إعداده.

وفي هذا الإطار فإن لجنة الفلاحة والصيد البحري والموارد الطبيعية تحت إشراف الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية ستتولى إعداد التقرير القطاعي كما ستقوم بالأشغال الفنية للمخطط الخماسي 2016ـ2020 في الميادين الراجعة لها بالنظر.

وبناءا على ما سبق وكمرحلة أولى: تم سنة 2015 إعداد مشروع الوثيقة التوجيهية لقطاع الفلاحة والصيد البحري والموارد الطبيعية والتي تضمنت محورين رئيسيين وهما:

- **النتائج المسجلة خلال الفترة 2010-2014 الكمية والنوعية وأهم الإستنتاجات حول الإشكاليات الهيكلية والظرفية التي يتعين معالجتها.**
- **تشخيص التوجهات الإستراتيجية للنهوض بقطاع الفلاحة والصيد البحرى بالإعتماد على نتائج مختلف الأشغال والدراسات وورشات العمل والحوارات التي تم إنجازها من قبل مختلف المتدخلين خلال السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى الاستناد إلى جملة من المرجعيات منها الدستور والعقد الاجتماعي.**

ثم في مرحلة ثانية، تم بلورة محتوى المخطط الخماسي 2016-2020 للتنمية، حيث تم في إطار هذه المرحلة تكوين 32 لجنة قطاعية منها لجنة الفلاحة والصيد البحري والموارد الطبيعية والتي إنطلقت أشغالها منذ يوم 14 سبتمبر 2015، وتوجت أعمال هذه اللجان بصياغة تقرير يتكون من جزئين:

- ✓ **الجزء الأول: يتعلق بتقييم إنجازات الفترة 2011-2015، وتضمن خاصة أهم الإنجازات النوعية المسجلة ومقارنتها مع الأهداف المرسومة ضمن الميزانيات والإستراتيجيات القطاعية، كذلك الإنجازات الكمية للفترة 2011-2015 مع مقارنتها مع نتائج سنة 2010 وتقييم لتقدم المشاريع والبرامج التي تم إقرارها ومدى مساهمتها في تجسيم الأهداف القطاعية العامة. بالإضافة للمسائل المطروحة والإشكاليات الهيكلية والقانونية والمؤسساتية وغيرها من الإشكاليات التي لا تزال تعيق تطور القطاع.**
- ✓ **الجزء الثاني: انطلاقا من التقييم والتشخيص للإنجازات قامت اللجان القطاعية في الجزء الثاني من التقرير بضبط الآفاق والأهداف القطاعية للخماسية 2016-2020 وذلك من خلال رسم السياسات والتوجهات وتحديد الأهداف الكمية والنوعية والبرامج والمشاريع التي يقترح إدراجها لبلوغ الأهداف المرسومة بالمخطط وتجسيم الأولويات المرسومة بالوثيقة التوجيهية. وتم الاستئناس في هذا الباب بمختلف الدراسات والإستراتيجيات ونتائج ورشات العمل والحوارات التي تم إنجازها في مختلف الميادين والمجالات.**

ب ـ إنطلاق الحوار الوطني :

حرصا على تجسيم مبادئ المنهجية التشاركية والتنسيق الوثيق مع كل الهياكل الإدارية والمهنية وإثراء النقاش حول جملة من المسائل وخاصة في ما يتعلق بالإشكالات الكبرى والفرص والمخاطر ونقاط القوة والضعف والرهانات والرؤية المستقبلية والتوجهات الإستراتيجيّة لتنمية قطاع الفلاحة والصيد البحري، نظمت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري ملتقى إنطلاق الحوار الوطني للقطاع الفلاحي والصيد البحري وذلك يوم الأربعاء 23 ديسمبر 2015.

يسعى هذا الحوار إلى بناء شراكة واسعة في تدبير الشأن الفلاحي الوطني بين الفلاحين والبحارة وسائر الفاعلين. ويرتكز على فكرة تكريس وإدماج الديمقراطية التشاركية كمفهوم متطور لصناعة المقترحات والبدائل بصفة جماعية وتعميق وعي الفئة المستهدفة والمعنية بمضامين الحوار باعتبارها مسئولة وشريكة في اتخاذ القرار والتفكير والتدبير والتقييم وأنها قادرة بتراكم الخبرة والتجربة أن تكتسب صفة الشريك الفاعل لمختلف الهيئات والسلطات العامة في ضبط أهداف إستراتيجية تنموية تتلائم مع حاجياتهم وطموحاتهم إلى جانب استشراف التحديات والرهانات لاستباق معالجتها أخذا بعين الاعتبار لمختلف الخصوصيات الجهوية والوطنية وفى بلورة الإصلاحات والمقاربات وإنزالها على أرض الواقع مع العمل على إنجاحها وإبلاغها.

2 ـ الدراســات والإحصائيات الفلاحية:

❖ الدراسات :

- انطلقت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية منذ شهر جانفي 2015 في إنجاز دراسة تتعلق بإعادة صياغة برنامج تأهيل المستغلات الفلاحية. تهدف هذه الدراسة إلى تقييم المشروع النموذجي لتأهيل المستغلات الفلاحية والنهوض بالجودة المنجز خلال الخمس سنوات الفارطة (2010ـ2014) واقتراح برنامج جديد لتأهيل مختلف أصناف المستغلات والمنظومات الفلاحية وضبط آليات جديدة لتنفيذه وذلك بتشريك جميع الأطراف والهياكل العمومية والمهنية المتدخلة في القطاع الفلاحي.

وقد تم إنجاز الدراسة على ثلاث مراحل:

- ✓ المرحلة الأولى وهي مرحلة تقييم المشروع النموذجي وقد استعرضت أهم إنجازات المشروع النموذجي لتأهيل المستغلات الفلاحية والنهوض بالجودة وحددت الإشكاليات المتعلقة به على مستويات مختلفة.
- ✓ خصصت المرحلة الثانية من الدراسة في إعداد الخطوط العريضة لبرنامج جديد للتأهيل حيث اعتمدت المنهجية المتبعة من جهة على تحديد حاجيات وتطلعات أصحاب المستغلات الفلاحية بمختلف أصنافها من التأهيل وذلك عبر تحقيق استبيان يشمل 177 مستغلة ومن جهة أخرى على تحديد مفهوم توافقي للتأهيل وضبط الأولويات على مستوى المنتجات والمنظومات والمستغلات والمناطق (territoires) وضبط آليات العمل والتنفيذ للبرنامج المقترح.
- ✓ وقد أفضت المرحلة الثالثة إلى ضبط مكونات برنامج تأهيل المستغلات الفلاحية على عشر سنوات وآليات تنفيذه من خلال مشروع خماسي لفترة 2016-2020.

- إعداد دراسة حول الأراضي الدولية الفلاحية الموضوعة تحت تصرف ديوان الأراضي الدولية. تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص وتقييم الوضع الراهن للأراضي الدولية الفلاحية تحت تصرف الديوان بما في ذلك أراضي إسقاط الحق المسترجعة، وذلك على المستوى الفني والإقتصادي من ناحية والتنظيم الإداري والمالي من ناحية أخرى. كما تهدف إلى تحديد برامج إعادة تأهيل وتطوير مردودية الوحدات الإنتاجية والضيعات المسترجعة وضبط سيناريوهات صيغ الإستغلال والتصرف المحكم والفعال فيها، ووضع مخطط تنموي استثماري قابل للإنجاز وفق إجراءات مصاحبة مع تقدير الإنعكاس المالي للفرضيات المقترحة.

وقد تم إنجاز الدراسة على مرحلتين:

- ✓ المرحلة الأولى : تم تشخيص وتقييم الوضع الراهن لأداء الأراضي الدولية وفق منهجية تعتمد على تحليل النتائج الفنية والإقتصادية للخمسة سنوات الأخيرة 2010-2014 بالإضافة إلى تقييم أداء الديوان على المستوى المؤسساتي والتصرف في استغلال الأراضي الدولية منذ انبعاثه سنة 1961 مع إبراز نقاط القوة والضعف في هذا المجال،

- ✓ المرحلة الثانية : تخص استراتيجية تنمية الوحدات الإنتاجية التابعة للديوان مع اقتراح ثلاثة فرضيات لإدارة استغلال الأراضي الدولية الفلاحية وتطوير أدائها. وتجدر الإشارة أنه تم إبراز نقاط القوة والضعف لكل فرضية مقترحة مع وضع برنامج استثماري عملي قابل للإنجاز على المدى القصير ومتوسط مرقم بتحديد كلفته بالإضافة إلى تقييم الإنعكاس المالي لهذا البرنامج الإستثماري على مستوى المداخيل ،

- تمت المصادقة على مختلف المراحل المتعلقة بالدراسة الخاصة بدعم الاستثمار وتطوير الإنتاج تحت البيوت المحمية وذلك في شهر جوان 2015 و تم يوم 9 أكتوبر 2015 تقديم النتائج التي أفرزتها الدراسة بمقر ديوان السيد الوزير بحضور لجنة قيادة الدراسة وثلة من الخبراء في الميدان ومجموعة من المندوبين الجهويين للفلاحة والصيد البحري وتم الاتفاق على تنظيم ندوات إقليمية بكل من الشمال والوسط والجنوب. وقد تم وفي مرحلة أولى تنظيم ندوة الوسط بالمنستير يوم الجمعة 20 نوفمبر 2015 وشملت (07) ولايات (المنستير و سوسة والمهدية و صفاقس والقيروان وسيدي بوزيد والقصرين) بمشاركة حولي 170 شخص حيث تم إبراز أهم النتائج والبرنامج العملي لتطوير منظومة الاستثمار تحت البيوت المحمية.
- تم خلال السداسي الثاني لسنة 2015 إعداد الخطوط المرجعية للدراسة الهيدرجيولوجية لسهل السبيبة ـ وادي الحطب،
- إعداد دراسة حول "مدى حساسية الموارد المائية والوسط الطبيعي للتلوث بالموقع النموذجي بغار الملح". هذه الدراسة تندرج ضمن اتفاق شراكة بين منظمة اليونسكو والإدارة العامة للموارد المائية، وقد تم مراجعة بعض المعطيات حول شبكة مراقبة المائدة المائية "عوسجة غار الملح" وتصحيحها وإرسالها لليونسكو.
- انجاز دراسة حول" إعداد استراتجية تنمية وإعادة الهيكلة لقطاع الزراعات البروتينة وتحديد التوجهات المستقبلية " التي يقوم بها مكتب الدراسات « AGRO- SERVICES » بالإشتراك مع المعهد الوطني للزراعات الكبرى حيث تم مناقشة التقرير الأولي للمرحلة الأولى للدراسة والمتعلقة بتشخيص الوضعية الحالية لقطاع الزراعات البروتينية،

- تم الشروع في إنجاز دراسة حول إرساء محور تنمية مستدامة لصغار ومتوسطي المربين بمعتمدية جلمة من ولاية سيدي بوزيد وذلك خلال الثلاثي الأخير من سنة 2014 والثلاثي الأول لسنة 2015. تتعلق هذه الدراسة بالمحافظة على سلالة الأغنام "النجدي" إلى جانب بعث هيكل مهني قاعدي (شركة تعاونية للخدمات الفلاحية) وتتنزل في إطار برامج التعاون الفني بين الجمهورية التونسية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وإيكاردا،
- إعداد البنود المرجعية للدراسة المتعلقة بالإستغلال الأمثل لمسالخ شركة اللحوم بالوردية والتي تم تكليف المجمع المهني المشترك للحوم الحمراء والألبان بإنجازها خلال سنة 2016،
- دراسة وضعية منشآت تغذية الموائد ونشر مياه السيلان بكامل الولايات خلال الفترة الممتدة بين 1990 و2014، هذه الدراسة في المرحلة الأخيرة من الإنجاز وستتوج ببعث مشروع بحث تقييمي لتأثيرات منشآت التغذية وفرش المياه بولاية قفصة،
- متابعة الدراسة التقييمية لإستراتيجيات قطاع المحافظة على المياه والتربة بالبلاد التونسية. كلف مكتب الدراسات SOLTECH بإنجازها وهي الآن بمرحلة التشخيص،
- الدراسة الإستراتيجية "قطاع المياه إلى أفق 2050". تهدف هذه الدراسة لإيجاد حلول ملائمة لضمان تدبير مندمج للموارد المائية والتصدي لندرة المياه التي ستواجهها البلاد مستقبلا ورفع التحديات المطروحة بخصوص ندرة المياه والتكيف مع المتغيرات المناخية مع المحافظة على بيئة سليمة وتوازن إيكولوجي في المجال الطبيعي ومواجهة حاجيات التطور الإقتصادي والإجتماعي، كذلك وضع خطة استراتيجية متناسقة ومتكاملة قصد ضمان الإستعمال الأمثل للمياه ودعم أسس إدارة مستديمة ومندمجة للموارد المائية وأخيرا توفير الموارد المائية إلى أفق 2050 وتأمينها للأجيال القادمة وذلك من خلال دراسة فرضيات تطور الطلب على المياه لكل القطاعات ودراسة استدامة المياه المعبأة ودراسة تنمية المياه الغير تقليدية لضمان التوازنات المائية ودراسة النواحي التشريعية والمؤسساتية،
- دراسة مراجعة سياسات تعريفة مياه الري بالمناطق السقوية العمومية:ممولة عن طريق هبة من البنك الألماني للتنمية بقيمة 476 ألف أورو و تشتمل هذه الدراسة على أربعة محاور أساسية :

- ✓ تقييم مدى تأثير اعتماد التعريفة المزدوجة التعريفة التفاضلية على ميزانيات المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية والمجامع المائية،
- ✓ تقييم مدى تأثير تسعير المياه المستعملة المعالجة على ميزانيات المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية والمجامع المائية،
- ✓ تحيين الكلفة الفعلية لمياه الري ووضع استراتيجية للرفع من تسعيرة مياه الري ،
- ✓ اعداد استراتيجية للتواصل والتحسيس حول أهمية تعريفة مياه الري ودعم الإدارة في تنفيذها.

وقد تم خلال خلال سنة 2015 الإنطلاق في مرحلة التشخيص وتشهد هذه الدراسة بعض التأخير.

- الشروع في إعداد الدراسة الإستراتيجية القطاعية لتطوير الإدارة الإلكترونية وتركيز الخدمات التفاعلية على الخط للفترة 2015 ـ 2020 والتي تتضمن جملة من المشاريع أبرزها:
  - ✓ وضع وتحديد رؤية عامة وشاملة لتطوير الإدارة الإلكترونية،
  - ✓ تحديد الخدمات على الخط الموجهة أساسا نحو الفلاح كمستفيد أساسي،
  - ✓ تحديد الإجراءات المصاحبة لضمان إنجاز الخدمات المذكورة،
  - ✓ وضع برنامج سنوي لتركيز الخدمات الإدارية على الخط خلال خمس سنوات.

هذا وستمكن مخرجات هذه الدراسة من اختصار الآجال وتقريب الخدمات من المواطن والفلاح وتقليص السلطة التقديرية للإدارة بالإضافة إلى تعزيز مقومات الحوكمة المفتوحة.

❖ الإحصائيات الفلاحية :

تولت المصالح الإحصائية بالإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية بالتعاون الوثيق مع الدوائر الإحصائية بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية خلال سنة 2015 إنجاز مختلف الإستقصاءات الفلاحية المدرجة بالبرنامج السنوي للإحصائيات الفلاحية وذلك في إطار منظومة الإحصاء الفلاحي وقد شملت الإنجازات التالية :

- ❖ إنجاز الاستقصاء الخاص بمتابعة الموسم الفلاحي 2013 – 2014 والذي يهتم أساسا بدراسة استعمالات الأراضي خلال الموسم وتعداد القطيع المنتج وتعداد اليد العاملة الفلاحية،

- ❖ إنجاز الاستقصاء حول المناطق السقوية المكثفة لسنة 2014 والذي يهدف إلى الحصول على معلومات محينة حول استعمالات الأراضي وإنتاج أهم الزراعات داخل المناطق السقوية الخاصة و العمومية،
- ❖ إنجاز الاستقصاء الخاص بتقدير إنتاج الحبوب عن طريق القيس الموضوعي للموسم الفلاحي 2014 – 2015،
- ❖ إنجاز الاستقصاء الخاص بتقدير إنتاج زيتون الزيت 2014-2015،
- ❖ إنجاز الاستقصاء الخاص بتقدير إنتاج البطاطا الآخر فصلية للموسم الفلاحي 2013 – 2014،
- ❖ إنجاز الاستقصاء الخاص بتقدير إنتاج البطاطا الفصلية للموسم الفلاحي 2014 – 2015،
- ❖ إنجاز الاستقصاء الخاص بتقدير إنتاج الطماطم الفصلية للموسم الفلاحي 2013 – 2014،
- ❖ إنجاز الاستقصاء الخاص بتقدير إنتاج التمور وتحيين تعداد النخيل حسب مختلف أصناف التمور ومختلف أصناف الواحات للموسم الفلاحي 2012 – 2013، وتجدر الإشارة في هذا الإطار أنه تمت مراجعة إستمارة هذا الإستقصاء وإضفاء بعض التحويرات وإضافة أسئلة حول التسويق والبيع وكلفة الإنتاج وذلك إثر التشاور مع المصالح الجهوية للإحصاء. كما تم تنظيم دورة تكوينية لأعوان الإستقصاء المذكور حول الإستمارة المحينة.
- ❖ إعداد الكتاب السنوي للإحصاءات الفلاحية لسنة 2014،
- ❖ إعداد تقرير إحصائيات حول التجارة الداخلية: جمع المعلومات حول كميات وأسعار الخضر والغلال بأسواق الجملة بمراكز الولايات وجمع المعطيات الخاصة بالذبائح المراقبة في جميع المسالخ البلدية لسنة 2015،
- ❖ التنسيق الوطني لإستراتيجية تطوير الإحصاءات الفلاحية في إفريقيا ويتمثل هذا العمل في تشخيص عمل نظام الإحصاءات الفلاحية ومقارنتها بالبلدان الأفريقية و تتبع خطة عمل مناسبة. وقد تم سنة 2015 إنجاز مايلي :
  - ✓ المشاركة في ورشة عمل إقليمية حول تحضير خطة عمل لتطوير الإحصاءات الفلاحية التي نظمها البنك الإفريقي للتنمية في تونس في جانفي 2015،

- ✓ المشاركة في ورشة عمل حول تقييم مجالات متابعة وتقييم المجموع الأدنى للمعطيات الإحصائية الأساسية (جوان 2015-غانا)،
- ✓ المشاركة في الندوة حول التقييم النصف مرحلي للإستراتيجية العامة لتأهيل الإحصائيات الفلاحية (جوان 2015- روما).

إثر هذه المشاركات تم بلورة التوصيات والأنشطة اللازمة لتطوير الإستراتيجية العالمية للإحصائيات الفلاحية والإستفادة منها بتونس.

❖ تواصل الاستعداد خلال سنة 2015 لإنجاز التعداد العام الفلاحي الذي سيتم خلال سنة 2017، بما يمكن من تحيين وتدقيق المعطيات وبالتالي تشخيص أفضل لمعوقات التنمية لوضع برامج ومشاريع أكثر تلاؤما على المستويين المحلي والجهوي. ومن منطلق الوعي بأهمية هذا التعداد العام الفلاحي في تطوير القطاع، تم خلال مجلس وزاري الموافقة على تنفيذه ورصد له ميزانية وطنية مبدئية تقدر بـ14 مليون دينار مقسمة على ثلاث سنوات، وباشرت المصالح المعنية بالإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية بالمفاوضات مع الجهات الممولة لدعم هذا التعداد تقنيا وماليا. وقد تم الاتفاق مبدئيا على مبلغ 2.5 مليون دينار من البنك الإفريقي للتنمية للدعم المادي والتقني بالإضافة إلى دعم تقني من منظمة الأغذية والزراعة لإعداد وتنفيذ التعداد العام الفلاحي.

وفي نفس السياق، تم سنة 2015، تنفيذ برنامج التعاون الفني مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والذي يتمثل في مساعدة فنية حول التحضير للتعداد العام للفلاحة بكلفة تقدر بـ 401 ألف دولار وتمتد مدة إنجاز المشروع على 24 شهرا بداية من شهر ماي 2015.

يهدف هذا المشروع إلى مساندة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في التحضير للتعداد العام للفلاحة وذلك بمواصلة التحضير الإداري وتحديد المنهجية الفنية وإستراتيجية الاتصال والإعلام بالإضافة إلى تنمية القدرات الفنية وإعداد القواعد اللوجستية والميدانية ثم إعداد وثيقة مشروع " التعداد العام للفلاحة" بالتشاور مع مختلف المتدخلين في الموضوع. كما تشمل المساعدة الفنية أيضا في إعداد المنهجية وبرامج معالجة البيانات للتعداد العام وتصميم جميع الوثائق الفنية (منهجية، استبيانات، ....)

المحاور الأساسية للمشروع :

- تنمية القدرات الفنية والعملية لفريق التعداد العام للفلاحة ،
- تحيين إستراتيجية تطوير الإحصائيات الفلاحية والريفية ،
- تحديد العناصر والأدوات المنهجية للمسح المجتمعي والمسح حول إستغلال الأراضي التي تمثل الوحدة الأساسية للتعداد العام للفلاحة،
- إعداد وثيقة مشروع التعداد العام للفلاحة.

الأنشطة المنجزة لسنة 2015 :

- تكليف خبير دولي في الإحصاء لمرافقة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في المجلات التالية :
  - التحضير لورشة العمل حول إنطلاق مشروع المساعدة التحضيرية للتعداد العام للفلاحة،
  - المشاركة في تكوين فريق العمل التعداد العام للفلاحة داخل الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية وضبط أعماله. وإنبثق عن هذا الفريق 4 لجان فنية تعنى بإحصاءات الجغرفة الرقمية والتعاريف والمفاهيم حول المستغلة الفلاحية وحول القطعة الفلاحية،
  - ورشة تكوين (2 نصف يوم) للفريق حول المفاهيم والتعاريف و المنهجية العامة المستعملة في التعداد العام للفلاحة.
- القيام بورشة العمل حول إنطلاق مشروع المساعدة التحضيرية للتعداد العام للفلاحة يوم **28** ماي 2015 بحضور مختلف الفاعلين في هذا الإطار،
- الإستشارة الفنية حول المنظومة الإعلامية الخاصة بالتعداد العام للفلاحة،
- الإستشارة الفنية حول الجغرفة الرقمية الخاصة بالتعداد العام للفلاحة،
- دورة تكوينية حول تنظيم التعداد العام للسكان والسكنى 2014،
- دورة تكوينية حول الأنظمة الجغرافية المستعملة في التعداد العام للسكان والسكنى 2014 .

3. الاستثمارات الفلاحية وتنفيذ ومتابعة البرامج والمشاريع :

1.3ـ الاستثمارات

يقدر الحجم الجملي للاستثمارات المنجزة في قطاع الفلاحة والصيد البحري خلال سنة 2015 بحوالي 1230 مليون دينار مقابل 1111 مليون دينار تم إنجازها خلال سنة 2014، وتكون بذلك قد سجلت تطورا بنسبة 11 % مقارنة مع سنة 2014. وتمثل هذه الاستثمارات 8% من قيمة الاستثمارات الجملية في الاقتصاد الوطني.

وتتوزع هذه الاستثمارات بين القطاعين العمومي والخاص بنسب 35% و65% على التوالي. وقد تطورت هذه الاستثمارات خلال السنوات الأخيرة طبقا للجدول التالي :

تطور الاستثمارات الفلاحية بالأسعار الجارية

الوحدة: مليون دينار

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاستثمارات العمومية	421.16	505.53	584.96	470.79	355.58	433.63
الاستثمارات الخاصة	624.40	550.10	615.62	734.48	755.92	796.40
الجملة	**1045.56**	**1055.63**	**1200.57**	**1205.27**	**1111.49**	**1230.03**

ـ الاستثمارات العموميَة :

سجلت الاستثمارات العموميَة في قطاع الفلاحة والصَيد البحري خلال سنة 2015 ارتفاعا بنسبة 22% حيث بلغت 434 م د مقابل 356 م د تم تسجيلها خلال سنة 2014.

ويبين توزيع الاستثمارات العموميَة حسب الأنشطة أنَ الري الفلاحي يحافظ على أعلى نسبة من الاستثمارات العموميَة، فقد استقطب حوالي 144 م.د أي ما يعادل 33 % من جملة الاستثمارات في القطاع العمومي.

من ناحية أخرى، شهدت الاستثمارات العمومية في مجال الآلات الفلاحية والأشجار المثمرة والصيد البحري تطورا بنسب بلغت على التوالي 122% و158% و90%. غير أن مجال الدراسات والبحوث والإرشاد قد سجل تراجعا طفيفا يقدر بـ 4% .

توزيع الاستثمارات العمومية على أهم القطاعات

الوحدة: مليون دينا ر

	2014	2015	%التطور
مياه وري فلاحي	121.3	144.3	+19
تربية ماشية	19.4	23.8	+23
الصيد بحري	10	19	+90
الآلات فلاحية	3.5	7.8	+122
الإنتاج النباتي	4.5	11.5	+158
الدراسات و البحوث والإرشاد	11	10.5	-4
الغابات	69.5	76	+10
المحافظة على المياه و التربة	60.5	63.4	+5
مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة	13.1	18.9	+44

ـ الاستثمارات الخاصة :

بلغت الاستثمارات الخاصة في قطاع الفلاحة والصيد البحري خلال سنة 2015 حوالي 796.4 م.د وهو ما يمثل 65% من الحجم الجملي للاستثمارات مقابل 756م.د تم إنجازها خلال سنة 2014 مسجلة بذلك تطورا بنسبة 5.4%. ويعود هذا التطور إلى الإقبال المكثف على الاستثمار خاصة في مجالات الميكنة الفلاحية والري الفلاحي وتربية الماشية.

أما الاستثمارات الخاصة المصادق عليها للانتفاع بامتيازات الدولة في نطاق مجلة التشجيع على الاستثمار، فقد بلغت خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2015 حوالي411 م.د. وتتوزع هذه الاستثمارات بين أصناف المشاريع كما يلي:

- المشاريع صنف "أ" : 37.8 مليون دينار،
- المشاريع صنفي "ب" و "ج": 373.1 مليون دينار مقابل 387.3. م.د خلال نفس الفترة من سنة 2014 أي بتراجع طفيف بنسبة 3.7% مرده التراجع النسبي الذي شهدته الإستثمارات المصادق عليها في قطاعات تربية الماشية والأشجار المثمرة.

2.3 القروض

بلغت جملة القروض الموسمية المسندة للزراعات الكبرى لموسم 2015/2014 حوالي 51.3 مليون دينار لفائدة 2174 منتفع مقابل 61.5 م د ولفائدة 3278 منتفع خلال موسم 2014/2013. ويجدر التذكير أن الدولة أقرت مواصلة العمل بتكفل الدولة بنسبة 50 % من معلوم التأمين الفلاحي بعنوان مخاطر البرد والحريق على الزراعات الكبرى لفائدة الفلاحين المقترضين.

كما بلغت الإستثمارات الفلاحية المصادق عليها لصغار الفلاحين والبحارة خلال سنة 2015 حوالي 59.6 م د لفائدة 12053 منتفع منها 20.2 م د منح مقابل 58 م د لفائدة 12579 منتفع خلال سنة 2014.

وفي نفس السياق ولضمان الإنطلاق في تمويل الموسم في أحسن الظروف أقرت الحكومة الإجراءات التالية :

- ✓ معالجة مديونية القطاع الفلاحي : يبلغ الحجم الجملي للتعهدات الفلاحية المباشرة لدى جميع البنوك إلى موفى شهر ديسمبر 2014 حوالي 2727 م د (أصل وفائض) منها 1475 م د لم يحل بعد أجل خلاصها. ويبلغ عدد الفلاحين المتخلدة بذمتهم ديون 135 ألف فلاح وبحار (23% من العدد الجملي للفلاحين والبحارة).
- ✓ التخلي عن الديون: حسب قانون المالية التكميلي لسنة 2012 تم إقرار جدولة القروض الممولة عن طريق ميزانية الدولة والبنوك فتم خلاص كامل الدين لفائدة 2472 فلاح بمبلغ قدره 9.8 م د وبلغت جملة الفوائض المتخلي عنها 7.3 م د. كما تم جدولة 14.8 م د لفائدة 1138 فلاح. فيما يتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2015، تم إقرار التخلي عن الديون الأقل من 5 آلف دينار كما يلي:
  - التخلي الآلي عن القروض الفلاحية التي لايتجاوز مجموع مبالغها من حيث الأصل ثلاث آلاف دينار لفلاح أوالبحار الواحد والمتحصل عليها إلى موفى 31 ديسمبر 2012 وإنتفع بها حوالي 54 ألف فلاح،

- التخلي عن القروض التي تتراوح مبالغها من حيث الأصل بين 3 آلاف دينار و5 آلاف دينار.

وفي نطاق جبر الأضرار الفلاحية، تم توزيع مساعدات بقيمة 7 م د على ولايتي جندوبة وباجة اللتان شهدتا فيضانات خلال شهر فيفري 2015 خلفت أضرار متفاوتة على مساحة 5892 هك وبلغ عدد المتضررين 5000 متضرر.

3.3ـ تنفيذ ومتابعة البرامج والمشاريع:

تم التركيز على أهم المشاريع الكبرى التي تخص الموارد الطبيعية والمشاريع المائية ومشاريع التنمية الفلاحية المندمجة والمشاريع القطاعية.

* على مستوى مشاريع الموارد الطبيعية :

- **مشروع التصرف المندمج للغابات (مرحلة ثانية) 2008ـ2016** : تقدر الكلفة الجملية للمشروع بـ 40.9 مليون دينار ويشمل مناطق التدخل باجة وجندوبة وسليانة والكاف وزغوان ويهدف المشروع أساسا إلى تحسين الغابات والمحافظة على المنظومات الغابية والتنمية الإقتصادية والإجتماعية لمتساكني الغابات.
- **مشروع إنشاء نظام وطني لمراقبة الغابات** : يندرج هذا المشروع في إطار برنامج الأمم المتحدة للتخفيض من انبعاثات الغازات الدفيئة المتأتية من إزالة الغابات وتدهورها (ONU-REDD) ، تم منح تونس 200 ألف دولار قصد إعداد مخطط مديري لتسوية الوضعية العقارية وإعداد خريطة طريق لإنشاء نظام وطني لمراقبة الغابات وإرساء الإطار المؤسساتي للتخفيض من انبعاثات الغازات الدفيئة المتأتية من إزالة الغابات وتدهورها، وقد تم الإنتهاء من إعداد هذه الدراسات خلال موفى ديسمبر 2015.
- **مشروع التصرف في الموارد الطبيعية (المرحلة الثانية) (2011ـ2015)**: يتنزل هذا المشروع في إطار تنمية ولاية القصرين بالمشاريع التنموية ويمتد من سنة 2010 إلى سنة 2016 بكلفة تقدر بـ 34.59 مليون دينار ويشمل 25 عمادة موزعة على 7 معتمديات (سبيبة، سبيطلة، فوسانة، لعيون، جدليان، حيدرة و تالة). يهدف هذا المشروع إلى تحسين دخل وظروف عيش حوالي 97.5 ألف من

المتساكنين ب7 معتمديات ، وترشيد التصرف في الموارد الطبيعية ودعم مكتسبات المرحلة الأولى، وإدماج وتعميم منهجية التنمية التشاركية في كامل برامج عمل المندوبية.

- **مشروع التنمية الزراعية الرعوية والنهوض بالمبادرات المحلية بالجنوب الشرقي قسط ولاية قبلي لمراعي الظاهر بدوز :** يندرج في في إطار سياسة الدولة الرامية إلى التنمية المستدامة والمحافظة على الموارد الطبيعية وخلق مواطن شغل وتحسين ظروف عيش مستغلي المراعي الصحراوية بإعتماد المنهجية التشاركية والمندمجة والعمل الجمعياتي بين جميع الأطراف المهنية والفنية المتدخلة وخاصة الفئة المستهدفة. يهدف هذا المشروع إلى حماية وتثمين الموارد الطبيعية المتاحة والتنوع البيئي وفقا لخيار التنمية المحلية المستديمة. وتتميز سنة 2015 بتزامن مرحلتين من المشروع حيث تضمنت نهاية أشغال المرحلة التكميلية (جوان 2015) وبداية المرحلة الثانية (جانفي 2016).

*** على مستوى المشاريع المائية :**

- **برنامج دعم السياسات العمومية للتصرف في الموارد المائية للتنمية الفلاحية والريفة PAPS EAU :** تبلغ كلفة هذا البرنامج 57 مليون أورو في نطاق هبة من الإتحاد الأوروبي ويمتد على 72 شهر من 28 /2011/09 إلى 2017/09/27. وتتمثل الأهداف الخصوصية للبرنامج في تحسين إدارة الموارد المائية التقليدية وتحسين إدارة مياه الري في الحقول الزراعية وتحسين أداء مجامع التنمية الفلاحية وتعزيز حماية المياه من التلوث،
- **مشروع الاقتصاد في مياه الري بواحات الجنوب: المرحلة الثانية:** يتعلق هذا المشروع بالواحات المتواجدة بولايات قبلي وقابس وتوزر على مساحة 7838 هك حيث قدرت الكلفة المحينة للمشروع بـ 90 مليون دينار(منها 68 مليون دينار على قرض الوكالة اليابانية للتعاون الدولي). ويمتد إنجاز المشروع من سنة 2008 إلى سنة 2017.

ويشتمل المشروع على المكونات التالية:

- تحيين الدراسات المنجزة بالنسبة لـ 56 واحة (50 واحة متبقية من المرحلة الأولى من المشروع) و 6 واحات جديدة أخرى، ومتابعة أشغال مد شبكات الري والصرف،
- تحسين طرق الري السطحي التقليدي داخل الضيعات بتفادي فواقد المياه في السواقي الترابية، في 56 واحة، على مساحة جملية 8300 هك موزعة كما يلي : ولاية قابس (3124هك) ، ولاية قبلي (2597 هك) وولاية توزر (2649 هك)، وذلك بتعويض السواقي الترابية بأخرى إسمنتية أو بقنوات بلاستيكية قصد تخفيض الفواقد المائية الناتجة عن التسرب والمقدرة بحوالي 30%،
- وضع شبكات مردومة وتدعيم الشبكات المفتوحة الموجودة لصرف مياه النز وذلك لخفض مستوى المائدة المائية السطحية والحدّ من التملح.

- **مشروع "التكيف مع التغيرات المناخية عبر تحسين إدارة الطلب على المياه في قطاع الري وإدخال تكنولوجيات زراعية حديثة" ACCBAT** : يندرج هذا المشروع في إطار برنامج التعاون المشترك عبر الحدود لحوض البحر الأبيض المتوسط (IEVPCTMED) والممول من قبل الإتحاد الأوروبي، تحصلت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وبالتنسيق مع إحدى الجامعات الإيطالية (Istituto per la CooperazioneUniversitariaOnlus–ICU, Viale) على هبة لتمويل مشروع نموذجي يهدف إلى الاقتصاد في مياه الري عبر تحسين قيادة عملية الري داخل الحقل وقد حددت مدته بثلاث سنوات (2013-2015) وبتمويل جملي يقدر بـــــ 4.998.952,50 أورو نصيب تونس منها حوالي 924000 أورو منها 90% في شكل هبة. ومن أهداف هذا المشروع:
  - الاقتصاد في الموارد المائية التقليدية المتاحة بواسطة تعويض جزء منها باستعمال المياه المعالجة بطرق الري الحديثة،
  - إدخال تقنيات حديثة لتسيير عملية الري داخل الحقل للرفع من كفاءة الري وتثمين المياه،
  - تدعيم القدرات للعاملين بقطاع الري عبر برامج تكوين وإرشاد سواء للفلاحين أو الفنيين،
  - تبادل الخبرات في مجال الري بين البلدان الشريكة في المشروع.

- **مشروع تثليث قناة سجنان- جومين- مجردة** : تقدر الكلفة الجملية للمشروع 153 م.د وبتمويل من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي ويهدف إلى ربط منظومة مياه أقصى الشمال بمنظومة مياه الشمال لتأمين تسديد الحاجيات من مياه الشراب والري. يتواصل تركيب المعدات الهيدروميكانيكية والكهربائية لمحطتي الضخ سيدي البراق وجومين 2 في إطار الصفقة المبرمة مع شركة SOCOOPEC ، كما تتواصل تجارب القنوات للأشغال الموكولة إلى كل من المقاولة SOMATRA والمقاولة الصينية CWE،
- **مشروع الحماية من الفيضانات للمنطقة D2 من سد العروسية إلى قلعة الأندلس** : تقدر القيمة التقديرية للقرض 230 م د ت. وقد تم خلال سنة 2015 عرض ملف الفرز الفني على أنظار اللجنة العليا لمراقبة وتدقيق الصفاقات العمومية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي والمصادقة عليه .

*** على مستوى مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة :**

- **مشروع التنمية الفلاحية المندمجة لشمال ولاية قفصة** : تقدر الكلفة الجملية للمشروع بـ 58 مليون دينار وهبة بـ 0.6 مليون دينار . يشمل المشروع خمس معتمديات بشمال الولاية (القصر وقفصة الشمالية وقفصة الجنوبية وسيدي عيش والسند) على مساحة 279000 هك ما يمثل 36 % من المساحة الجملية للولاية وتشمل منطقة تدخل المشروع 28 عمادة ويهدف للمساهمة في تحسين ظروف عيش المتساكنين وحماية الموارد الطبيعية وحسن إستغلالها والمساهمة في رفع دخل الفلاحين وتشجيع المرأة والشباب على بعث المشاريع الصغرى الفلاحية والغير فلاحية عبر التنشيط والإرشاد والتكوين.
- **مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالشريط الحدودي لولاية قفصة** : تقدر الكلفة الجملية للمشروع بـ 17.6 مليون دينار ويشمل الجزء المتواجد غربي الطريق الجهوية عدد 122 وعدد 201 إلى الشريط الحدودي الذي يمتد من أم القصاب –السويطير –أم العرائس المركز وأولاد القبلي من معتمدية أم العرائس إلى حدود هنشير الزلازوهنشير شيحة من معتمدية الرديف. يهدف المشروع إلى المساهمة في تحسين ظروف عيش المتساكنين بالمناطق الريفية الحدودية وحماية الموارد الطبيعية وحسن استغلالها والمساهمة في رفع دخل الفلاحين.

- **مشروع التنمية الزراعية والرعوية وتطوير منظومات الإنتاج بولاية مدنين PRODEFIL** : يشمل هذا المشروع معتمديات بن قردان وبني خداش وسيدي مخلوف بكلفة جملية تقدر بحوالي 61.3 مليون دينار ويستهدف حوالي 75200 من صغار الفلاحين والمربين منهم 52 % نساء بغية تحسين دخل الفئات الفقيرة وإحداث مواطن شغل وذلك عبر تدعيم أنماط الإنتاج الزراعية والرعوية وتثمين منظومات الإنتاج المرتبطة بها.
- **مشروع التصرف في الموارد الطبيعية بولاية مدنين : المرحلة الثانية : 2011ـ 2015** : تقدر الكلفة الجملية للمشروع حوالي 24 م د. ويشمل 15 عمادة تمثل النمط الزراعي لمنطقة الجفارة وذلك بتدعيم إنجازات المرحلة الأولى من المشروع التي شملت 10 عمادات مع إضافة 5 عمادات جديدة . يهدف هذا المشروع على تحسين ظروف العيش بالوسط الريفي والتصرف المحكم والمستدام في الموارد الطبيعية عبر التنمية التشاركية والدعم المؤسساتي مع إرساء عقلية التنمية المحلية وتأسيس المنهجية التشاركية المندمجة.
- **مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بولاية الكاف** : في إطار التعاون المالي مع البنك الإسلامي للتنمية تحصلت الحكومة التونسية على قرض لإنجاز مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بولايتي الكاف والقصرين بهدف حماية سد سراط من الترسب وتحسين ظروف عيش متساكني الحوض الساكب لوادي سراط الذي يشمل معتمديات نبر والساقية وقلعة سنان والقلعة الخصبة وتاجروين والجريصة والدهماني حيث تواصلت سنة 2015 أشغال المحافظة على المياه والتربة المبرمجة وتم إنجاز صفقة تزويد منطقة السفاية من معتمدية ساقية سيدي يوسف بالماء الصالح للشراب لينطلق إنجازها خلال سنة 2016 بعد المصادقة من قبل البنك الممول.

*على مستوى المشاريع القطاعية :

أـ الإنتاج النباتي:

- ❖ تم تأمين احتياجات موسم حصاد وتجميع الحبوب من قطع غيار وتل وأكياس وغيرها من المستلزمات وذلك بالتنسيق مع مختلف المؤسسات المعنية سواء بالتزويد أو بالتوزيع،
- ❖ تم تكوين لجنة فنية مشتركة برئاسة المعهد الوطني للزراعات الكبرى لوضع وانجاز برنامج تكوين حول تعديل وصيانة آلات الحصاد للحد من نسبة الضياع،

- تم العمل منذ بداية موسم الحصاد والتجميع على اتخاذ كل الإجراءات الوقائية لحماية المزارع ومؤسسات التجميع من الحرائق وكل ما من شأنه أن يخل بسير الموسم،
- إعادة تفعيل نشاط اللجنة الوطنية لمتابعة موسم الحصاد والتجميع بوزارة الفلاحة للسهر على حسن سير عمليات الحصاد والتجميع والوسق لمراكز ديوان الحبوب وإيجاد الحلول المناسبة للإشكاليات المطروحة مع تضافر كل الجهود لإنجاح الموسم وحماية الصابة من الحرائق،
- ضبط حاجيات الموسم من البذور العلفية ووضع برنامج للتوريد مع الأخذ بعين الاعتبار الإنتاج المحلي والمخزون المتوفر لدى الشركات المتخصصة في تجارة هذا النوع من البذور،
- إحداث لجنة فنية مشتركة لمتابعة برنامج إكثار البذور العلفية خاصة إنتاج بذور القصيبة بالمناطق السقوية والمناطق الملائمة وذلك عن طريق عقود إنتاج بين المؤسسات المختصة في إنتاج البذور وديوان الأراضي الدولية،
- تنظيم أيام تكوينية حقلية لفائدة المزارعين بالتعاون مع المعهد الوطني للزراعات الكبرى حول تعديل آلات البذر،
- ضبط برامج إرشادية لفائدة مزارعي الحبوب قصد توفير التأطير والإحاطة اللازمة لهم في مختلف مراحل الموسم ومساعدتهم على إنجاز البرامج المضبوطة بالنجاعة المرجوة،
- مزيد تعريف الفلاحين بأهمية التداول الزراعي وإبراز تأثيره الإيجابي على تحسين مردودية الحبوب والحد من انتشار الأمراض وتدهور خصوبة الأرض،
- التركيز على إرشاد منتجي العلف عن طريق الومضات الإذاعية والتلفزية وكذلك عن طريق الإرشاد الميداني بتركيز قطع مثالية لبعض الزراعات العلفية كالسلة والفصة لتشجيع الفلاحين على تعاطيها في إطار تنويع الزراعات العلفية وتوفير مزيد من العلف الأخضر للماشية غني بالمواد الأزوتية،
- مزيد تحسيس الفلاحين بضرورة اعتماد الخارطة الفلاحية الخاصة بكل ولاية وتجنب زراعة الحبوب في المناطق الهامشية والغير المؤهلة لها مع التشجيع على التوسع في زراعة الشعير والتريتيكال في المناطق الملائمة.
- الترفيع في نسبة استعمال البذور الممتازة وتحسين جودة البذور المنتجة ذاتيا ومساعدتهم على التحكم في تقنيات البذر(الكثافة واستعمال آلات البذر...)،

- ❖ التحكم في تقنيات إنتاج الحبوب المروية والتأكيد على ضرورة تأمين انطلاقة طيبة لهذه الزراعة بضمان رية عند البذر،
- ❖ في إطار تحسين إنتاجية الزراعات الكبرى تم إقرار إعادة إدماج زراعة السلجم الزيتي بالدورة الزراعية انطلاقا من الموسم2014-2015

- ❖ إعداد خطة للتوسع في الزراعات العلفية (النفلة والسلة) البقوليات (الفول المصري) وإدماجها في التداول الزراعي بمناطق الشمال من خلال دعم البذور المحلية بنسبة 30% على غرار بذور البرسم والفصة،
- ❖ تم سنة 2015 تغليف بالناموسية 20 مليون عرجون من الدقلة و5 مليون عرجون بالبلاستيك،
- ❖ إحداث لجنة مشتركة تكلف بمتابعة سير مشروع إعادة إحياء زراعة اللفت السكري بالجهات الملائمة، وذلك طبقا لمقرر السيد وزير الفلاحة عدد 371 بتاريخ 27 جانفي 2015،
- ❖ تم التدخل للحماية الصحية لدى صغار الفلاحين ضد مرض الملديو في الزراعة الآخر فصلية على مساحة 1588 هك،
- ❖ تم التدخل للحماية الصحية ضد سوسة البطاطا للمخزونات التقليدية من البطاطا الفصلية والذي شمل 17500 طن، مقابل إنجاز بـ 36350 طن خلال موسم 2014،
- ❖ التدخل لتكوين مخزون تعديلي من إنتاج البطاطا الفصلية حيث تم تكوين مخزون بحوالي 14308 طن مقابل إنجاز بـ 35435 طن خلال موسم 2014،
- ❖ بلغت مساحة البيوت المسخنة المستغلة لموسم 2015/2014 حوالي 203.15 هك مقابل 222 هك خلال موسم 2014/2013 ،
- ❖ بلغت المساحة الجملية للزراعات تحت البيوت غير المسخنة لموسم 2015.2014 حوالي 1782هك منها حوالي 468 هك زراعات آخر فصلية وحوالي 1314 هك زراعات بدرية،
- ❖ تحيين وتفعيل مكونات وأهداف الخطة التنموية لقطاع القوارص بتشريك كل الهياكل الإدارية والمهنية المتدخلة في القطاع،
- ❖ تحيين وتفعيل الخطة التنموية لقطاع التمور بتشريك كل الهياكل الإدارية والمهنية المتدخلة في القطاع،

- إعداد المشروع التنموي للنهوض بقطاع التفاح بولاية القصرين والذي يرتكز بالأساس على تشبيب الغراسات الهرمة وتجديد الغابة،
- ضبط برنامج إحداث الغراسات الجديدة للأشجار المثمرة وتحديد المتوفرات من المشاتل بكافة الولايات حيث تم إنجاز حوالي 6600 هك خلال هذا الموسم 2014-2015،
- المشاركة في البرامج الإذاعية والتلفزية حول مختلف المواسم، خاصة منها البرامج المتعلقة بقطاع البطاطا والطماطم والخضر الورقية. وكذلك الإعداد لتزويد السوق من الخضر الأساسية خلال شهر رمضان،
- تنظيم وتأطير مواسم الجني والتحويل والتصدير لضمان حسن تزويد السوق الداخلية ودفع عمليات التصدير حيث تتم متابعة تقدم عمليات الجني وتزويد السوق الداخلية وذلك عبر حصر الكميات المروجة يوميا بسوق الجملة ببئر القصعة وتقديم كشف عن وضعية التزويد والتصدير إلى المجالس الوزارية.
- مواصلة دراسة ومراجعة كراس الشروط للبرتقال المالطي للوطن القبلي،
- إعداد مشروع النهوض بقطاع المشمش بولاية القيروان،
- تحيين ومراجعة كراس الشروط الخاص بكراء الأراضي الدولية المعدة لبعث شركات إحياء وتنمية فلاحية.

ب- الإنتاج الحيواني:

- ضمان توفير حاجيات القطيع من المواد العلفية،
- توفير الشعير العلفي من قبل ديوان الحبوب حسب الطلب وبسعر مدعم (42 دينار للقنطار)،
- توفير قوالب الفصة من قبل ديوان تربية الماشية و توفير المرعى، بأسعار مدعمة (310 دينارا للطن) بولايات الوسط والجنوب إلى غاية شهر أفريل 2015،
- الترفيع في حصص المربين من السداري المحلي كلما أمكن ذلك، وتكفل ديوان الحبوب بتزويد مربي كل الجهات،
- مواصلة حذف الأداء على القيمة المضافة الموظفة عند توريد مادتي حبوب الذرى وفيتورة الصوجا وعند تصنيع العلف المركب، منذ منتصف شهر فيفري من سنة 2013،

- المحافظة على مخزون احتياطي لجل المواد العلفية الإستراتيجية (شعير، حبوب ذرى، فيتورة صوجا) بصفة دائمة لتغطية فترة تتراوح بين الشهر والنصف والشهرين، وذلك من خلال مجهود متواصل للجان المحدثة في الغرض والمصالح المعنية وبتكثيف المتابعة والمراقبة والتنسيق والتدخل كلما اقتضى الأمر ذلك.
- تنقيح 14 فصلا من كراس الشروط المتعلق بإحداث مراكز تجميع الحليب الطازج ونقله فتمت المحافظة على 11 فصلا كما وردت بكراس الشروط وتمت الموافقة على تحيين الفصول 2 و4 و7 و21 من الكراس،
- تمت الموافقة على إدراج 11 مركزا لتجميع الحليب الطازج ونقله بسبعة ولايات بالقائمة الرسمية لمراكز تجميع الحليب،
- تحيين الخطة الوطنية للنهوض بتربية الأراخي المؤصلة والمنتجة محليا،
- تم تحيين ومناقشة كراس الشروط المنظم لتعاطي نشاط تربية الأراخي المؤصلة والمولودة محليا والإتجار فيها في عديد المناسبات وذلك صلب اللجنة المركزية المعنية وبالتنسيق مع الإدارة العامة للمصالح البيطرية وديوان تربية الماشية وتوفير المرعى والإدارة العامة للشؤون القانونية والعقارية خلال العديد من الجلسات،
- إعداد الخطة الوطنية للنهوض بقطاع الإبل،
- التعاون مع الهياكل المهنية لبعث جمعيات أو تعاضديات خدمات تهتم بقطاع الإبل،
- إعداد قاعدة بيانات للإحصاءيات المتعلقة بإنتاج اللحوم الحمراء،
- اللجوء من جديد لتفعيل آلية تجفيف الحليب والتي انطلقت في النشاط مع بداية شهر أوت 2015 وقد تم تجفيف حوالي 5.5 مليون لتر مكنت من إنتاج حوالي 423 طن من مادة الحليب الخال الدسامة،
- الترفيع في قيمة المنحة التشجيعية المسندة لفائدة المربين الخاصة بنقل الأعلاف من 2.5 مي للبالة في الكلم إلى 3.5 مي للبالة في الكلم بالنسبة للأعلاف الخشنة وإسناد منحة تقدر بـ 50 مي للطن في الكلم الواحد بالنسبة إلى فيتورة الزيتون،
- متابعة مراكز تجميع الحليب وذلك عبر تأطير الأعوان وتكوينهم في مجال طرق تحاليل الحليب وتشخيص النقائص والإشكاليات المتعلقة

بالجودة والتحاليل الأولية لقبول الحليب والعناية بالنظافة واحترام الشروط الصحية،

- ❖ تأمين مختلف عمليات التوريد من مواد أولية وملحقات ومستحضرات غذائية لتغطية حاجيات القطيع،
- ❖ تم تحيين ومناقشة كراس الشروط المنظم لتعاطي نشاط تربية الأراخي المؤصلة والمولودة محليا والإتجار فيها في عديد المناسبات وذلك صلب اللجنة المركزية المعنية وبالتنسيق مع الإدارة العامة للمصالح البيطرية وديوان تربية الماشية وتوفير المرعى والإدارة العامة للشؤون القانونية والعقارية خلال العديد من الجلسات والتي انبثق عنها ضبط الشروط الصحية الواجب توفرها بالأراخي العشار المنتجة من الصنفين 1 و5 من قبل الإدارة العامة للمصالح البيطرية وفصل الشروط الخاصة بإحداث مراكز تربية الأراخي المؤصلة المولودة محليا عن شروط تربية الأراخي المؤصلة المولودة محليا صلب ضيعات صغار ومتوسطي المربين في كراسي شروط مختلفين،
- ❖ إحداث لجنة فنية إستشارية تعنى بمتابعة نشاط إنتاج الدواجن ومنتجاتها، بمقتضى مقرر السيد وزير الفلاحة عدد 1935 بتاريخ 20 ماي 2015، ومطالبتها بإعداد المقترحات لتجاوز الصعوبات وخلق التوازن بين المتدخلين،
- ❖ تحسين جودة العسل وتثمين المنتوج ذي الجودة العالية وذلك عبر مراجعة المواصفات التونسية م ت 12.50 (2007) الخاصة بأنواع العسل وإعداد مواصفات تونسية خاصة بشمع النحل. كذلك إرساء خطة وطنية لمراقبة أمراض النحل.

تـ الصيـد البحـري:

بلغ الإنتاج الجملي للصيد البحري وتربية الأسماك خلال سنة 2015 حوالي 131 ألف طن مقابل 126 ألف طن لسنة 2014 أي بزيادة 4 %، علما وأن المعدل السنوي خلال الفترة الممتدة بين 2004ـ2013 كان في حدود 109 ألف طن. ومما يلاحظ أن الزيادة في كميات الإنتاج شملت صيد السمك الأزرق 3% والصيد بالجر القاعي 1% وتربية الأحياء المائية 22.6%. كما شملت منطقتي الشمال والوسط حيث بلغت نسبتها على التوالي 9% و6%. وبلغ إنتاج تربية الأحياء المائية خلال سنة 2015 حوالي 14.27 ألف طن مقابل 11.67 ألف طن خلال سنة 2014 أي بزيادة تقدر بـ 2632 طن.

كما بلغت صادرات المنتوجات البحرية ومصبرات الأسماك خلال سنة 2015 حوالي 20.7 ألف طن بقيمة تناهز326.47 مليون دينار، مقابل 21.08 ألف طن سنة 2014 بقيمة 300.6 مليون دينار. أما بالنسبة إلى واردات المنتجات البحرية فقد بلغت حوالي 26.88 ألف طن بقيمة 110.68 م.د سنة 2014 مقابل 39.45 ألف طن بقيمة 128.12 م.د خلال سنة 2014.

وعملا بمنظومة التصديق على شهادة الصيد البحري لإثبات المصدر ومنع تصدير المنتوجات البحرية المتأتية من الصيد الغير قانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، تم خلال سنة 2015 التصديق على قرابة 2951 شهادة صيد بحري لتصدير حوالي 12.16 ألف طن من المنتوجات البحرية (59 % من مجموع الصادرات)، علما وأن عدد من المنتوجات البحرية لا يشملها نظام التصديق على شهادات الصيد على غرار التن الأحمر والقفالة والحنشة والمرجان الأحمر والإسفنج.

ومن ناحية أخرى، تواصلت الجهود الرامية إلى الحد من الصيد العشوائي بخليج قابس وذلك من خلال تطبيق الإجراءات الحمائية التالية :

- مواصلة العمل بمنوال نظام الراحة البيولوجية للسنة السابعة على التوالي (2009-2015) من خلال منع الصيد بالجر في كامل المنطقة البحرية الواقعة جنوب الموازي المار عبر رأس كبودية خلال الفترة الممتدة من 01 جويلية إلى 30 سبتمبر 2015. وقد بلغ عدد الوحدات التي انخرطت في نظام الراحة البيولوجية سنة 2015، 166 وحدة صيد و2445 بحار مقابل 171 وحدة صيد و2513 بحار سنة 2014. كما وزعت التعويضات المالية على المجهزين والبحارة بقيمة جملية تقدر بنحو 7 مليون دينار مقابل 6.7 مليون دينار سنة 2014 وتم صرف المساعات على قسطين، القسط الأول خلال فترة الراحة البيولوجية والثاني بعد انتهائها.
- إصدار النصوص التطبيقية للقانون المتعلق بتجهيز وحدات الصيد البحري بأجهزة طرفية لمتابعة أنشطتها بواسطة الأقمار الصناعية،
- وضع منظومة المراقبة عبر الأقمار الصناعية والقيام بإستشارة لضبط قائمة المزودين المعتمدين للأجهزة الطرفية وإدماجهم صلب المنظومة بهدف تجهيز قرابة 1000 مركب صيد بحري بطول يساوي او يفوق 15 م جملي،

- مواصلة تنفيذ مشروع حماية خليج قابس بوضع الحواجز الإصطناعية للحد من ممارسة الصيد العشوائي حيث تم سنة 2015 المصادقة على الصفقة المتمثلة في صنع وإغراق 1500 رصيف بخليج قابس لتصبح نسبة الإنجاز مقارنة مع الأهداف المرسومة لغاية 2015 حوالي 97 %.

وللإحاطة بالصيادين البحريين، أفضت دراسة الملفات الواردة على مصالح وزارة الفلاحة إلى إسناد :

- 41 دفتر مهني لفائدة بحارة تونسيين يعملون في الخارج،
- 35 مؤهل لقيادة مراكب الصيد البحري وتجهيزاتها الدافعة لفائدة خريجي مؤسسات التكوين في الصيد البحري.

ولتدعيم قدرات إستغلال الصيد البحري، تواصل سنة 2015 تحسين المنظومة الإحصائية لأسطول الصيد البحري، من خلال التقدم في إعداد السجل الوطني والذي يضم البيانات الفنية المحينة المتمثلة في المراكب ذات طول يفوق 15 مترا، ومراكب تتجاوز حمولتها 5 طن. مع إعداد النشرية السنوية حول تطور أنشطة الصيد البحري لسنة 2014 (مراكب الصيد واليد العاملة والإنتاج والتصدير والتوريد) ووضع تلك المعلومات على ذمة المستعملين الأساسيين من إدرات وبحث ومهنة بما يساعد على بلورة التصورات وخطط العمل الهادفة إلى تحسين أداء القطاع.

4ـ الإنجازات الكمية للقطاع الفلاحي:

تقدر القيمة المضافة المرتقبة لقطاع الفلاحة والصيد البحري خلال سنة 2015 بالأسعار الجارية، بحوالي 7792 م.د. مقابل 7302 م.د.تم تحقيقها خلال سنة 2014. وبذلك تكون نسبة نمو القطاع في حدود 6.2% مقابل نسبة نمو بـ 3.4% تم إنجازها خلال سنة 2014.

وقد ساهم في تحقيق هذا المستوى الطيب من النمو التطور الهام لصابة االزيتون بنسبة 295 % حيث بلغت 1460 ألف طن مقابل 370 ألف طن تم إنتاجها خلال سنة 2014 مسجلة بذلك تطورا هاما بنسبة 295%. كما ساهم قطاعي التمور والقوارص بنسب تطور على التوالي 12% و 13% .

أما بالنسبة لصابة الحبوب فقد سجلت تراجعا ملحوظا بحوالي 43.5%جراء العوامل المناخية التي اتسمت بقلة الأمطار خاصة في الجهة الوسطى للبلاد حيث بلغت حولي 13 مليون قنطار مقابل 23 مليون قنطار تم إنتاجها خلال سنة 2014.

بخصوص قطاع الخضروات فقد سجلت القنارية تطورا ملحوظا بلغ حوالي 26.3% حيث بلغ حجم إنتاجها 24 ألف طن مقابل 19 ألف طن تم إنتاجها خلال سنة 2014. كما تطور إنتاج الطماطم والبطاطا بنسب على التوالي 5% و 2.6% مقارنة بمستوى إنتاج سنة 2014.

كما شهد قطاع تربية الماشية استقرارا على مستوى إنتاج اللحوم الحمراء مقارنة بمستوى إنتاج سنة 2014 في حين شهد قطاع اللحوم البيضاء تطورا طفيفا بلغ حوالي 2%. أما البيض والحليب فقد شهدا تطورا بلغ على التوالي حوالي 15.2 % و2.4%.

أما بالنسبة لمنتجات الصيد البحري فمن المنتظر أن تسجل تطورا طفيفا بنسبة 1.2% من خلال تحسين مستوى إنتاج السمك الأزرق وتربية الأحياء المائية.

كما سجل الميزان التجاري الغذائي خلال سنة 2015 نسبة تغطية الواردات بالصادرات بـ 98% مقابل 60 % خلال سنة 2014، ويرجع هذا التحسن الملحوظ إلى نمو قيمة الصادرات الغذائية بنسق فاق قيمة الواردات (78 % مقابل 9 % للواردات) وذلك بفعل المستوى القياسي لعائدات زيت الزيتون حيث مثلت نسبة 52 % في حجم الصادرات مقابل 24 % فقط خلال سنة 2014، مما أدى إلى تقليص العجز المالي للميزان التجاري الغذائي بنسبة 93 % ليبلغ 91.1 مليون دينار مقابل 1380.5 م د سنة 2014.

5. النهوض بالجودة ودفع التصدير:

أ- النهوض بالتصدير

إن إنفتاح الأسواق وتحرير المبادلات الخارجية وحرص البلاد التونسية على إدماج اقتصادها في المحيط العالمي، بات يفرض النهوض بالإنتاج والتحكم في الإنتاجية بما يستجيب لمقتضيات التنافسية ومواصفات الجودة والسلامة للمنتجات الفلاحية وتنظيم عملية الإنتاج على أساس التصدير في جميع مراحلها أخذا بعين الإعتبار لمتطلبات الأسواق الخارجية المستهدفة. وتجاوبا مع هذه الأهداف تواصل العمل على تهيئة المناخ العام في هذا السياق واتخاذ العديد من الإجراءات نذكر منها بالخصوص :

- التعاون مع السفارات التونسية والبعثات التجارية بالخارج و الباعثين و المصدرين بتشخيص أهم الصالونات و المعارض الفلاحية المختصة التي من شأنها أن تساهم في بعث مشاريع شراكة تونسية أجنبية وتنمية صادرات المنتجات الفلاحية

التونسية، من ناحية، وتنمية المعارف لدى المصدرين والباعثين والعاملين الاقتصاديين في هذا المجال، من ناحية أخرى.

- تواصل تنفيذ المشروع التونسي الفرنسي لتنمية العلامات الجغرافية للمنتجات الفلاحية الذي يخص دراسة ثلاث منتجات فلاحية(بيان المصدر لرمان قابس، بيان المصدر لدقلة النور بولايات قبلي وتوزر، زيت زيتون تبرسق.) الذي انطلق تنفيذه الفعلي منذ شهر جويلية 2012 ليتواصل إلى غاية شهر جوان 2017 حيث تم تكوين فريق العمل وبلورة المكونات الأساسية للمشروع. يهدف المشروع التونسي الفرنسي لتنمية المؤشرات الجغرافية للمنتجات الفلاحية إلى :

  - ✓ تثمين المنتجات المحلية القابلة للتصدير من خلال تعزيز العلاقة بين النوعية والمنشأ،
  - ✓ تطوير الصادرات تحت علامات الجودة المميزة،
  - ✓ التنمية المحلية حول هذه المؤشرات الجغرافية،
  - ✓ التكوين في هذا المجال،

- المشروع التونسي السويسري لتعزيز نفاذ المنتجات الغذائية و المحلية للأسواق : (PAMPAT). يهدف هذا المشروع إلى :

  - ✓ تيسير نفاذ المنتجات الغذائية والمحلية للأسواق الداخلية والأسواق الخارجية وتطوير قدرتها التنافسية وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمختلف المتدخلين في القطاعات المستفيدة في المشروع عبر ضمان دخل أفضل للفلاح وتوفير فرص العمل(تين دجبة – الهريسة – التين الشوكي)،
  - ✓ تقديم المساعدة لهياكل المساندة قصد تثمين المنتجات الفلاحية الحاملة لعلامة الجودة الخصوصية المرتبطة بالمنشأ بما فيها المنتجات التقليدية والمنتجات البيولوجية.

- تواصل تنفيذ المشروع التونسي الإيطالي لبلدان الجوار للمحافظة على الأنواع المحلية للعنب وتطويرها (DIVIN) إلى غاية موفى شهر ماي 2015 بالتعاون مع

الشركاء التونسيين (المعهد الوطني للبحوث الزراعية ومركز البيوتكنولوجيا ببرج السدرية) إلى جانب الشركاء الإيطاليين. ويهدف هذا المشروع بالأساس إلى :

- ✓ تطوير منظومات الإنتاج الإقتصادية في ميدان الصناعات الغذائية وخاصة في مجال كروم التحويل ومنتجاتها من الخمور،
- ✓ تطوير فرص الإستثمار بتونس في ميدان الكروم،
- ✓ نقل التكنولوجيا لتطوير قدرات المنتجين قصد الرفع في الإنتاجية وتحسين الجودة،
- ✓ القيام بحملات تحسيسية لفائدة المنتجين الإيطاليين والتونسيين حول التقنيات الحديثة لتطوير المعارف والخبرات،
- ✓ إرساء خطة متكاملة لدفع الإستثمارات بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

- تنظيم وتأطير مواسم الجني والتحويل والتصدير لضمان حسن تزويد السوق الداخلية ودفع عمليات التصدير حيث تتم متابعة تقدم عمليات الجني وتزويد السوق الداخلية وذلك عبر حصر الكميات المروجة يوميا بسوق الجملة ببئر القصعة وتقديم كشف عن وضعية التزويد والتصدير الى المجالس الوزارية.

ومن ناحية أخرى وقصد إضفاء أكثر نجاعة ومصداقية لقطاع الفلاحة البيولوجية عبر نظام المراقبة والإسترسال، تم استكمال تطبيق توصيات المفوضية الأوروبية المنبثقة عن مهمة التدقيق التي قامت بها بتونس من 26 نوفمبر إلى 07 ديسمبر 2012، من خلال رفع النقائص المتعلقة بمنظومة المراقبة والإسترسال، وقد ثمن الجانب الأوروبي الإصلاحات المنجزة ضمن اللائحة الأوروبية عدد 1544 بتاريخ 14 جوان 2014، وتم تمديد الإعتراف الأوروبي لفترة غير محددة بتونس كبلد منتج ومصدر للمنتجات البيولوجية بداية من سنة 2015، وتعتبر تونس واحدة من جملة العشر دول المتحصلة على هذا الإعتراف المفتوح مع الإتحاد الأوربي.

وقصد المساهمة في فتح آفاق تصدير منتجات ذات أصل حيواني نحو الأسواق الروسية، تلقت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عن طريق الإدارة العامة للمصالح

البيطرية عدة طلبات لتصدير المنتجات ذات الأصل الحيواني (الألبان و مشتقاتها لحوم حمراء و بيضاء ومنتجات الصيد البحري) إلى روسيا و خاصة الأجبان بالنسبة للمؤسسات المتحصلة على المصادقة الصحية البيطرية خلال سنة 2014، وقدتم في الغرض القيام بزيارة تفقدية من قبل فريق من الخبراء الروس قصد المعاينة وتقييم مدى استجابة المواد الغذائية للمتطلبات و الشروط الصحية الخاصة بالجانب الروسي في الفترة الممتدة من 05 إلى 15نوفمبر2014. وكللت هذه المهمة بالموافقة على تصدير المنتجات المعنية، ووقع الاتفاق على أنموذج الشهادة الصحية البيطرية المستوجبة للتصدير. حيث صادقت السلطات الروسية على خمس مؤسسات لتحويل وتصنيع مشتقات الألبان بكل من ولاية بن عروس ومنوبة و بنزرت و نابل وصفاقس. وانطلقت عمليات التصدير في مستهل 2015، إذ بلغت الكميات المصدرة حوالي 43 طن تهم العديد من المنتجات، بالإضافة إلى المصادقة على خمس مؤسسات لإنتاج وتحويل منتجات الصيد البحري بكل من ولاية تونس وبن عروس و نابل و سوسة والمهدية حيث بلغت الكميات المصدرة حوالي 6000 طن من جميع منتجات الصيد البحري.

ب- حماية و مراقبة جودة المنتجات الفلاحية :

تتولى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عن طريق الإدارة العامة لحماية ومراقبة جودة المنتجات الفلاحية مراقبة الإرساليات المعدة للتصدير لضمان ثقة الحريف والبلد المورد وذلك بتوفير كل ضمانات الجودة من حيث خلو كافة الإرساليات من الآفات الضارة، هذا بالإضافة إلى التدقيق والمراقبة المستمرة في الإرساليات النباتية المعدة للتصدير على مدار السنة. أما في ما يتعلق بتحاليل رواسب المبيدات في المنتجات الفلاحية النباتية والحيوانية والمياه والتربة الخ... فإن العدد الجملي للمنتجات الذي تم تحليله يعد حوالي **348** عينة خلال سنة 2015 منها 152 عينة (برتقال، تمور، زيت زيتون، مشمش، فراولة، ماء ورد، طماطم، فلفل، خوخ، بطاطا، أوراق نخيل، تربة، زيوت عطرية.) معدة للتصدير وحوالي 196 عينة في إطار مشاريع بحوث علمية.

وفي إطار دعم مخبر تحليل الرواسب، قامت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عن طريق الإدارة العامة لحماية ومراقبة جودة المنتجات الفلاحية باتخاذ عدة إجراءات لتيسير الحصول على الاعتماد وضمان الاعتراف الدولي وذلك بتركيز منظومة الجودة ISO 17025 بالمخبر المذكور. هذا وتجدر الإشارة إلى انخراط مخبر تحليل المبيدات منذ سنة 2010 في حلقات اختبارات التأهيل المنظمة من قبل المكتب المهني

المشترك لدراسة التحاليل بفرنسا (BIPEA) والذي يشارك في برنامجه عدة مخابر على المستوى العالمي.

وفي نفس السياق تقوم وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عن طريق المصالح البيطرية المختصة بمراقبة عمليات توريد وتصدير وعبور الحيوانات والمنتجات من أصل حيواني، طبقا للنصوص التشريعية والترتيبية المنجزة في الغرض وللشروط الصحية المنجزة بالإتفاق بين المصالح البيطرية الرسمية التونسية ونظيراتها بالدول الموردة أو المصدرة وذلك بالإعتماد على بيانات المنظمة العالمية للصحة الحيوانية (OIE) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) ومنظمة الصحة العالمية (OMS) قصد المحافظة على صحة الإنسان والحيوان من الأمراض والمخاطر الصحية العابرة للحدود عند ممارسة التجارة الدولية للحيوانات والمنتجات ذات أصل حيواني. كما تساهم المراقبة الصحية البيطرية عند التصدير في إنجاح عمليات ترويج الحيوانات والمنتجات الحيوانية التونسية بالأسواق الخارجية.

وفي إطار المحافظة على المكاسب التي تحققت ضمن برامج تحسين جودة المنتجات الفلاحية والنهوض بالترويج والتصدير وتطوير الشراكة، عملت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عن طريق وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية على مواصلة إنجاز الأنشطة المبرمجة لسنة 2015 في مجال تكوين المهنيين في المجالات المتعلقة بالنهوض بجودة المنتجات وإرساء ثقافة الجودة والتصدير لدى المؤسسات التونسية المشاركة وخاصة منهم الذين يرغبون في توجيه إنتاجهم نحو التصدير وتطوير علاقات الشراكة، وقد تم في الغرض تنظيم دورات تكوينية نذكر منها بالخصوص:

- تنظيم 3 دورات تكوينية للمهنيين في مجال مرجعيات الجودة بهدف تحسين جودة الإنتاج والترفيع في الإنتاجية ،
- دورة تكوينية حول الممارسات الفلاحية الجيدة **GLOBALGAP** خلال الفترة الممتدة من 22 إلى 24 أفريل2015 وذلك بولاية القيروان و ضمت حوالي 28 ناشط في مجال إنتاج الخضر و الغلال بكل من ولايات القيروان و سيدي بوزيد و القصرين،
- دورة تكوينية حول الممارسات الفلاحية الجيدة **GLOBALGAP** خلال الفترة الممتدة من 19إلى 21 أكتوبر 2015 وذلك بولاية نابل وضمت حوالي 25 ناشط في مجال إنتاج الخضر والغلال بكل من ولايات نابل وزغوان وسليانة وبن عروس ومنوبة،

- دورة تكوينية حول الاسترسال و نظم السلامة الغذائية ISO 22000 لفائدة 25 من المستثمرين في مشاريع فلاحية وتحويل أولي من ولايات القصرين وقفصة و سيدي بوزيد و الكاف وذلك أيام 24 و25 نوفمبر 2015 بمدينة سبيطلة من ولاية القصرين وتميزت هذه الدورة بحضور مكثف للشركات التعاونية والمجامع التنموية بالجهة بالتنسيق مع إداراتنا الجهوية وممثلي مشروع PAMPAT و ACIM وجمعية القروض العقارية بالجهة التي أبدت اهتماما كبيرا بأهمية التكوين في نظم الجودة لتحسين المنتوج وإعطاءه قيمة للتموقع ودخول أسواق جديدة.

أما على صعيد الحملات الوطنية لحماية النباتات والصحة الحيوانية فقد تم إنجاز العمليات التالية خلال سنة 2015 :

* حماية النباتات:

❖ الزراعات الكبرى:

- مكافحة الأعشاب الضارة على مساحة جملية تقدر بحوالي 545.644 هك والتي تمثل 91.5% من المساحة الجملية المبرمجة أي حوالي 596.300 هك،
- تواصل مشروع المكافحة المتكاملة لمرض التبقع السبتوري بمزارع الحبوب للموسم السابع على التوالي وهو يهدف إلى تركيز مواقع موزعة على مختلف ولايات الإنتاج (بنزرت ،باجة، جندوبة ومنوبة....) ومن خلال المراقبة الدورية لها يتم رصد ظهور وانتشار الأمراض الفطرية وعلى ضوء ذلك يتم إشعار المنتجين بضرورة التدخل بالمداواة. وفي هذا الإطار تم اقتناء البذور والمبيدات اللازمة والمبرمجة لتزويد أصحاب المواقع المركزة.

❖ قطاع البطاطا:

- في إطار البرنامج الوطني للنهوض بقطاع البطاطا الآخر فصلية تم اقتناء المبيدات الفطرية المخصصة لإعانة صغار الفلاحين لمكافحة

مرض الميلديو بالزراعة الآخر فصلية للموسم الفلاحي 2014-2015 وقد تم توزيع المبيدات على كل المندوبيات المعنية،

- متابعة ميدانية دورية لبعض مناطق الإنتاج لحث الفلاحين على التدخل بالمداواة كلما كانت العوامل المناخية ملائمة لظهور مرض الميلديو.
- إصدار إنذار فلاحي خاص بمكافحة مرض الميلديو متبوعا بتذاكير كلما كانت الظروف المناخية ملائمة لتطور هذا المرض الوبائي.

❖ **قطاع الأشجار المثمرة :**

- القيام بعملية تشبيب الغراسات الهرمة مع أهمية توعية وتحسيس الفلاحين بضرورة إتباع الشروط الفنية اللازمة منها القيام بعملية تقليع مجمعة (en bloc) والحراثة العميقة لتشميس التربة في الأعماق مع تركيز زراعة منظفة (culture nettoyante) لتجنب المشاكل الصحية المذكورة أعلاه،
- تكثيف الجهود بين الهياكل المعنية بالجهة لمراقبة المنابت العشوائية والمشاتل المجهولة المصدورة للتوقي من مرض اللفحة النارية،
- تفعيل المجمع الخاص بمنتجي التفاح بالمنطقة وتركيز شركات تعاونية لتقريب وسائل الانتاج للمنتفعين،
- تركيز مرصد لمراقبة الأمراض والآفات وضيعات نموذجية ومدارس حقلية لتكون نقطة إشعاع لفائدة الفلاحين.
- تسجيل حالات تيبس بغراسات الأشجار الزياتين خاصة الفتية منها والمروية بنظام الري الموضعي في عدة مناطق إنتاج، وقد أظهرت التحاليل المخبرية للعينات أن المسبب المرضي يعود لنمو مركب فطري يتسبب في تعفنات على مستوى الجذور في حالة سوء تصرف في نظام الري (عدم وجود توازن بين كميات المياه المقدمة وحاجيات الغراسة)،
- وجود عدة إصابات بأمراض التقرحات التي أدت إلى تيبس بعض الأصول بغراسات الزيتون.

❖ **مكافحة الجراد المحليّ والصحراوي :**

- تمّ خلال شهري ماي وجوان 2015 تسجيل تكاثر الجراد المحليّ وجراد من صنف الجراد المهاجر Locusta migratoria ببعض المناطق من ولايتي الكاف والقصرين بكثافة تراوحت بين 3 و 15 حشرة /م^2 وذلك على زراعات الفصة والخضروات وبغراسات اللوز والزياتين. وقد تمّ التدخّل بمداواة 36 هك بولاية الكاف و09 هك بولاية القصرين،
- تمّ خلال شهر جوان 2015 استكمال الخطة الوطنيّة العاجلة لمكافحة الجراد الصحراوي والمصادقة عليها من طرف الوزارات والهياكل المعنيّة (وزارة الدّاخليّة ووزارة الدفاع ووزارة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي و.....). كما احتضنت البلاد التونسيّة الورشة الإقليميّة حول مخطط البحث في مجال مكافحة الجراد الصحراوي خلال شهر نوفمبر 2015.

❖ **الحملة الوطنية لمكافحة الذبابة المتوسطية للفواكه :**

- الحد من أضرار الحشرة على غراسات القوارص،
- توفير منتوج ذو جودة عالية خالي من رواسب المبيدات قادر على المنافسة خصوصا لصنف المالطي المعني بالتصدير من خلال دعم الطرق البديلة كالاصطياد المكثف والحشرات النافعة.

❖ **الخطة الوطنية لمكافحة مرض اللفحة النارية على التفاحيات :**

- شمل التقليع خلال موسم 2015/2014 حوالي 2863.92 هك من جملة 2816 هك مبرمجة لموسم2015/2014 أي بنسبة انجاز117 ٪،
- مراقبة عدد 19 منبت وذلك بطاقة استيعاب تقدر بحوالي 353.2 ألف شتلة من التفاحيات و103 ألف شتلة من حاملات طعوم و 2380 حقول أمهات.

❖ **الخطة الوطنية لمكافحة سوسة النخيل الحمراء :**

- يضم برنامج التدخل لمكافحة سوسة النخيل على النخيل المتواجد بالمناطق العمومية والمناطق الخاصة حيث يقدر عدد أشجار النخيل بمجال التدخل حوالي 35 ألف شجرة حيث بلغ عدد الأشجار المصابة منذ

اكتشاف أول بؤرة سنة 2011 حوالي 2424 تم القيام بالمكافحة الميدانية لـ 2225 إصابة أي بنسبة تقدم في الإنجاز ب 91.8% ،

- شملت المداواة الورقية 6614 نخلة خلال الفترة الأخيرة تتوزع بولاية أريانة حوالي 1939 وببن عروس حوالي 1064 وبتونس العاصمة حوالي 1083 وبالضواحي الشمالية حوالي 2515 كما تم حقن حوالي 1423 نخلة خلال الحملة الثانية.

❖ **مقاومة مرض التدهور السريع على القوارص :**

- تم خلال سنة 2015 معاينة 78 مستغلة مقسمة على 316 قطعة جزئية تمسح حوالي 230 هكتار متواجدة أساسا بولاية نابل. وقد مكنت المعاينات الميدانية من رفع حوالي 11500 عينة حيث أفرزت هذه التحاليل عن وجود 1794 شجرة مصابة بكل من معتمديات منزل بوزلفة وبني خلاد. ويتم تحديد التوزيع الجغرافي لهذا المرض عن طريق رفع معطيات التموقع الجغرافي (GPS) لتوجيه عملية الاستكشاف الميداني في الفترات المستقبلية،

❖ **مكافحة فيروس القرعيات :**

- وضع استراتيجية متكاملة للوقاية من الأمراض الفيروسية ترتكز على مكافحة الحشرات و المعاملات الزراعية :ولضمان تجسيم و نجاح برنامج التدخل تم إقتراح ودعم مساعدة الفلاحين بإقتناء الشتلات والمصائد والمبيدات والشبكية الواقية حيث بلغت القيمة الجملية للدعم لمجموع 336 بيت محمي حوالي 730 ألف دينار،

* الصحة الحيوانية :

تمحورت أولويات وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في مجال الصحة الحيوانية بالنسبة لسنة 2015 على عنصرين أساسيين :

- دعم البرنامج الوطني لليقظة والمراقبة المستمرة لمرض الحمى القلاعية بغية التحكم فيه باعتباره يشكل خطرا صحيا على القطيع الوطني،

- المساهمة في فتح آفاق تصدير المنتجات الغذائية ذات أصل حيواني (منتجات البحر و الألبان ومشتقاتها) نحو الأسواق الروسية.

1- مرض الحمى القلاعية:

على اثر ظهور مرض الحمى القلاعية ببلادنا وباعتباره لا يزال يشكل خطرا أولت المصالح البيطرية أهمية قصوى لمكافحته خلال سنة 2015 وذلك بوضع العديدمن الإجراءات الكفيلة بالتحكم في المرض حيث تمحورت هذه الإجراءات حول :

- الرفع في نسق إنجاز حملات التلقيح بالمرور من حملة واحدة سنويا إلى حملتين إجباريتين بالسنة (خلال شهري جانفي وفيفري بالنسبة للفترة الأولى وخلال شهري سبتمبر وأكتوبر بالنسبة للفترة الثانية)،
- اليقظة والمراقبة الصحية المستمرة البيطرية وعبور الحيوانات،
- تفعيل تطبيق المنشور المشترك عدد 47 المتعلق بإحكام تطبيق الإجراءات الخاصة بنقل الأبقار مع الحرص على تطبيق إجراء تعقيم كافة العربات العابرة من الحدود إلى داخل البلاد،
- القيام باستقصاء وطني لمرض الحمى القلاعية لدى الأبقار والمجترات الصغرى بهدف تقييم المناعة لدى الحيوانات بعد عمليات التلقيح و رصد سريان الفيروس ببلادنا،
- القيام باستقصاء ميداني حول تنقل الحيوانات ووضع خارطة معتمدة على تحليل المخاطر وإنتقال المرض ببلادنا،
- وضع برمجية لتمكين المصالح البيطرية من معرفة تكلفة المرض من أجل حسن تقييم الوضع الصحي و الإجراءات المتخذة في الغرض،
- التحصل على عدد من المقتنيات والتجهيزات للمساعدة على تحسين قدرات التصرف في البؤر والتحكم بها (تجهيزات للمخابر ، آلات لتحديد الموقع الجغرافي للمنشآت ...(GPS))،
- دعم قدرات الموارد البشرية بالمصالح البيطرية من بياطرة و تقنيين وأعوان مخابر .

2- برامج التلقيح الوطنية ضد الأمراض المعدية:

- ✓ حملة التلقيح ضد الحمى القلاعية شملت 945852 رأسا من الأبقار وتلقيح 3932798 رأسا من الأغنام والماعز،
- ✓ حملة التلقيح ضد جدري الأغنام شملت 4222783 مليون رأس من الأغنام،
- ✓ حملة التلقيح ضد اللسان الأزرق شملت 4218252 مليون رأس من الأغنام،
- ✓ حملة التلقيح ضد الحمى المالطية شملت 1513890 أنثى من الأغنام والماعز،
- ✓ حملة التلقيح ضد الإجهاض المعدي عند الأبقار شملت 15820،
- ✓ حملة التلقيح ضد داء الكلب شملت حوالي 436252 رأس.

6. تعبئة و استغلال الموارد الطبيعية والمحافظة عليها:

1.6. الغابات و المراعي

اعتمدت السياسة الغابية منذ سنة 1990 على استراتيجية وطنية أولى للعشرية 1990-2001 تمحورت حول النهوض بالتشجير الغابي ومقاومة التصحر تلتها الإستراتيجية الثانية للعشرية 2002-2011 تضمنت محورا جديدا يرمي إلى تحسين التصرف في المنظومات الغابية إضافة إلى البرنامج الوطني الغابي (2007-2030)، ثم الإستراتيجية الوطنية الثالثة للعشرية (2015-2024)، والتي تضمنت أربعة محاور حيث تعلق المحور الأول بخلق مناخ عمل ملائم لتحقيق تنمية مستدامة للغابات والمراعي والمحور الثاني بتثمين مستدام للموارد الغابية والرعوية وتأمين تناسقها مع سياسات وأولويات التنمية الإقتصادية والإجتماعية والمحور الثالث إرساء تصرف مستدام للغابات والمراعي يتلاءم والسياسات البيئية المتبعة والمحور الرابع تعلق بتعزيز وتحسين الغطاء الغابي والرعوي.

ونظرا للأهمية المذكورة للمنظومات الرعوية فقد شرعت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عن طريق الإدارة العامة للغابات خلال سنة 2015 في إعداد مخطط عمل للتصرف المستدام في المراعي بالبلاد التونسية والذي يتوازى مع متطلبات تحقيق أهداف المحور الرابع من الإستراتيجية الوطنية لتنمية الغابات والمراعي 2015-2024 الرامي إلى التحسين الكمي والنوعي للغطاء النباتي والرعوي بمناطق السباسب والمناطق شبه الجافة بما في ذلك منابت الحلفاء.

وفي نفس السياق وعملا بما جاء بالمحور الأول من الإستراتيجية الوطنية لتنمية الغابات والمراعي 2015-2024 والذي ينص على تكريس مبدأ تكافئ الفرص بين النساء والرجال والشباب، أعدت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي مخطط عمل يهدف إلى مأسسة المساواة بالنوع الإجتماعي داخل المؤسسة الغابية بمختلف هياكلها. وقد تم في الغرض التعاقد مع خبراء في مجال علم الإجتماع بهدف مرافقة وتأطير مساعي الإدارة العامة للغابات في الغرض وذلك عبر تشخيص وضعية التصرف في الموارد البشرية على المستوى المركزي والجهوي وإعداد مخطط عمل يرتكز أساسا على تكوين وتحسيس الإطارات في مجال النوع الإجتماعي حسب متطلبات مراكز العمل واتخاذ اجراءات حينية لترسيخ المساواة بالنوع الإجتماعي في النشاطات اليومية للإدارة ودعم الشراكة بين مختلف المؤسسات ذات الصلة بالقطاع وإعداد برامج مشتركة في الغرض.

وتمثلت أهم الإنجازات لسنة 2015 في ما يلي :

* في مجال التنمية الغابية والرعوية :

- بلغت إنجازات التشجير الغابي والغراسات الرعوية حوالي 6330 هك من مجموع 9293 هك مبرمجة أي بنسبة 71% وتوزعت بين تشجير غابي لحوالي 5312 هك وحوالي 1018 هك غراسات رعوية.
- الغراسات الرعوية على مساحة 1654 هك من مجموع 1970 مبرمجة أي بنسبة إنجاز 84%،
- إنتاج 10.5 مليون شتلة أشجار غابية وشتلات الغراسات الرعوية أي بنسبة 29 %،
- إنتاج حوالي 6.7 مليون شتلة من مصدات الرياح أي بنسبة 33%،
- إنتاج حوالي 2.8 ملين شتلة شبه غابية وشتلات زينة،
- جمع حوالي 5600 كلغ من البذور على غرار الكالاتوس والصنوبر الحلبي،
- غراسة 581 هك من الهندي الأملس وحوالي 4514 هك من المراعي من أصل 6350 هك مبرمجة.

في مجال مقاومة زحف الرمال :

تم خلال سنة 2015 إحداث حوالي 198 كلم من الطوابي موزعة بين عشرة ولايات بالوسط والجنوب بكلفة بلغت حوالي 10 مليون دينار وتعلية حوالي 800 كلم بكلفة بلغت 2 مليون دينار.

في مجال حماية الثروة النباتية والحيوانية :

✓ الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية :

تضم البلاد التونسية 17 حديقة وطنية و27 محمية طبيعية. وقد تم خلال سنة 2015 التنسيق مع كافة المتدخلين بالحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية والمناطق الرطبة لوضع برامج التهيئة وتنمية موارد الرزق للمتساكنين المحليين ودعم فرص التشغيل. وفي إطار دعم المهن الخضراء تم توفير الدعم المادي والفني لبعث قرابة 80 مشروع بالمناطق المحاذية للحدائق الوطنية. كما تم إنجاز أشغال التهيئة بالمناطق المحمية ودعم برنامج تطوير السياحة الإيكولوجية وإعداد كراس الشروط لإبرام اللزمات قصد تشريك القطاع الخاص في التصرف بالمناطق المحمية.

✓ المناطق الرطبة :

تضم البلاد التونسية 41 منطقة رطبة ذات أهمية عالمية وخلال سنة 2015 تم إنجاز مايلي :

- تحيين استمارات وصف المناطق الرطبة الحضرية المسجلة بإتفاقية رمسار،
- إعداد مشروع جديد إفريقي GlobWetlandafrica المتعلق بتركيز نظام معلوماتي عالمي حول التصرف في المناطق الرطبة المسجلة بقائمة رامسار بالتعاون مع الوكالة الفضائية الأوروبية،
- تعيين تونس ضمن اللجنة الدائمة لتسيير اتفاقية رمسار المتعلقة بالمناطق الرطبة ذات أهمية عالمية،
- تهيئة المتاحف الإيكولوجية والمسالك السياحية بعدد من الحدائق الوطنية.

✓ في مجال حماية الغابات من الحرائق :

تولت المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية والدوائر الغابية ومصالح الديوان الوطني للحماية المدنية القيام بحملات توعية وتنظيم اجتماعات تحسيسية مع سكان الغابات والفلاحين حول وجوب التوقي من الحرائق الغابية وتأمين المحاصيل الزراعية. ومن أهم الحرائق المسجلة لسنة 2015 نذكر حريق عمادة سيدي بدر من معتمدية طبرقة بولاية جندوبة حيث أتى على 300 هكتار من غابات الصنوبر الحلبي والثمري والبحري والغابة الشعراء وحريق غابة بشاطر بولاية بنزرت، أتى على مساحة 70 هكتار من غابات الصنوبر الحلبي والثمري والغابة الشعراء.

✓ في مجال تحديد ملك الدولة الغابي :

تواصل سنة 2015 متابعة أشغال تحديد وتسجيل ملك الدولة الغابي ومتابعة القضايا الإستحقاقية المتعلقة به بالتنسيق مع إدارة التراتيب والمراقبة ومصالح أملاك الدولة والشؤون العقارية. كما تم رقمنة أكثر من 20 رسم عقاري و130 مثال بياني ضمن قاعدة البيانات حول ملك الدولة الغابي.

✓ في مجال استغلال الغابات:

- أفرزت عمليات جني الخفاف لموسم 2015 إنتاج حوالي 36943.38 قنطارا، كما تم جمع كمية من الخفاف قدرت بـ 016.47 2 قنطارا بدائرة الغابات بعين دراهم وبذلك يكون الإنتاج الجملي للخفاف بالنسبة لموسم 2015، 960 88 قنطارا. ويعود عدم إستغلال كامل طاقة الإنتاج لعدة أسباب من أهمها عدم توفر اليد العاملة المختصة وعزوفها عن جني الفلين بعدد من المناطق، كذلك عدم إستغلال مساحات من غابات الفلين لوجودها بمناطق مصنفة غير آمنة من خطر الإرهاب.
- بلغت اليد العاملة، بالنسبة لموسم جني الخفاف أوجها خلال شهر جويلية إذ وصل عدد العملة خلال هذا الشهر إلى 2933 عاملا، كما وصل عدد أيام العمل ذروته خلال نفس الشهر، أما العدد الجملي لأيام العمل لهذا النشاط بالنسبة لسنة 2015 فقد بلغ 161436 يوم عمل،
- أفرزت عمليات استغلال الخشب لسنة 2015 النتائج التالية:

- 28992.337 (م3) خشب مقطوع ومصنف،
- 236515 (م3) أشجار قائمة،
- 28140 (م3) أحراج.

✓ في مجال التنمية الإقتصادية والإجتماعية لمتساكني الغابات:

- التهيئة الغابية :

بلغت المساحة الجملية للغابات المهيئة حوالي 487 الف هكتار أي مايعادل نسبة 37% من المساحة الجملية للغابات الطبيعية والإصطناعية. وقد تم الشروع في إنجاز الدراسة الخاصة بتهيئة 14657 هك من الغابات بولاية سليانة.

وفي إطار متابعة تنفيذ دراسات التهيئة وتسيير الغابات، قامت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بمتابعة تنفيذ الأشغال الغابية المدرجة ضمن مشروع التصرف المندمج للغابات (مرحلة ثانية) من خلال المساهمة في إعداد طلبات العروض ومتابعة الإنجازات التي شملت 1471 هكتار بولايات باجة والكاف وجندوبة وزغوان. كما تمّت دراسة وإبداء الرأي بخصوص 1007 مطلب استغلال الغابات أو تكسير أراضي غابية على ملك الدولة الخاص وملك الخواص والخاضعة لنظام الغابات. وقد مكّنت المطالب المصادق عليها من إنتاج 25 ألف متر مكعب من الخشب وتنظيف 19 هكتار من الأراضي الغابية وذات الصبغة الغابية وإستغلال 736 هكتار من قمم الإكليل.

- النهوض بمتساكني الغابات :

في إطار سعي وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري إلى مزيد تنظيم متساكني الغابات ضمن هياكل المجتمع المدني لتسهيل المعاملات معهم ودعم تشريكهم في اتخاذ القرارات فيما يخص التصرف في الموارد الطبيعية بمناطقهم، تم بعث مجمعي تنمية جديدين في قطاع الفلاحة والصيد البحري (جبل زغوان وحمام كسرى) وتأسيس هيئات وقتية لمجامع التنمية بارضة وخدومة (عين دراهم) وسيدي خليف (سليانة) والصعصاع (الكاف) والجوزة ومستوتة (باجة) بالتعاون مع ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي.

كما تواصل سنة 2015 العمل على إرساء عقود شراكة مع مجامع التنمية الفلاحية الناشطة في المجال الغابي عبر إعداد مخططات استغلال بعض المنتوجات الغابية غير الخشبية كالإكليل والريحان. وفي إطار تنفيذ مشروع النهوض بالفلاحة المستديمة والتنمية الريفية بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي فقد تم اختيار معتمدية نفزة من ولاية باجة لتركيز منصة تشاركية لتنمية وتطوير منظومة المنتجات الغابية غير الخشبية، وقد مكن هذا المشروع خاصة من تدعيم المكتسبات المحققة في إطار مشروع التعاون الفني مع منظمة الأغذية والزراعة ومشروع "دعم قدرات المجامع الغابية والرعوية وتعزيز دور المرأة في التصرف المستديم في الثروات الطبيعية" بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي وتطوير برنامج التكوين الفلاحي المهني المستمر حول تثمين وتنمية قطاع المنتجات الغابية غير الخشبية يأخذ بعين الإعتبار ديمومة الموارد الطبيعية والجوانب الإجتماعية والإقتصادية لمتساكني الغابات.

2.6ـ الموارد المائية

لضمان استدامة الموارد المائية وتدعيمها وحمايتها من الإستغلال المفرط والتلوث العضوي، تم سنة 2015 القيام بالعديد من الإنجازات والدراسات وتطوير المنظومات الإعلامية لإحكام التصرف في الموارد المائية وذلك على شتى المجالات :

في مجال المياه السطحية:

يقع يوميا جلب المعطيات المطرية والهيدرولوجية بالمحطات الموجودة على الأودية والسدود وإعداد نشريات هيدرولوجية يتم توزيعها في الإبان على المعنيين بالأمر. وقد وقع إنجاز 365 نشرية مطرية ومثلها هيدرومترية في الغرض خلال سنة 2015.

و تمثلت أهم الإنجازات خلال سنة 2015 في مايلي :

- إنجاز كراس طلب عروض لتطوير شبكات القيس الهيدرومطرية وذلك في إطار مشروع إستثمار قطاع المياه المرحلة الثانية. والتي تشتمل على إقتناء وتركيز معدات قيس شدة الأمطار وإرتفاع المياه بالأودية، وقد وقع عرض نتائج فرز العروض على أنظار لجنة مراقبة الصفقات العمومية بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري التي أصدرت موافقتها على إتمام المشروع. كما تم إقتناء المعدات الهيدرولوجية بالنسبة لسنة 2015

وذلك في إطار الصفقة الإطارية مع شركة أووت الفرنسية للمعدات الهيدرولوجية لسنوات 2014-2015 و2016،

- تم التدقيق في قائمات الملاحضين لشبكات القيس الهيدرومطرية والمنتفعين بمنحة شهرية وثلاثية وسنوية بالتنسيق مع مكتب التقييم والبحوث المائية ومختلف دوائر الموارد المائية ووقع الترفيع في المنحة المسندة للملاحضين،
- تم صيانة وتطوير المحطات الهيدرولوجية بكل من ولاية تونس ومنوبة وأريانة وباجة وبنزرت والكاف وجندوبة وسليانة والقيروان وسيدي بوزيد،
- إنجاز الخارطة المائية للبلاد التونسية بتكلفة تقدر 2.6 مليون دينار. وقد تم الإنطلاق في انجاز هذه الخارطة في سبتمبر 2015. وتندرج في إطار مشروع استثمار قطاع المياه مرحلة ثانية (PISEAU2)،
- تركيز النظام المعلوماتي الوطني للمياه SINEAU بتكلفة 3.3 مليون دينار وهي في مرحلة متقدمة من الإنجاز. وتقدر الإعتمادات المنجزة خلال سنوات 2011-2015 ما يناهز 2.2 مليون دينار.

في مجال المياه الجوفية:

شمل برنامج الحفريات المائية المحين لسنة 2015 على حوالي 1151 حفرية منها 457 بئرا عميقة عمومية وحوالي 700 بئر عميقة خاصة. وقد تم إنجاز37 بئرا إستكشافية بلغ عمقها الجملي 5703 مترا ومكنت من إعطاء دفق جملي أقصى قدره 205.33 لترا في الثانية. في حين بلغ عدد آبار الإستغلال العمومي المنجزة خلال سنة 2015، 139 بئر بعمق جملي بلغ 34042 مترا ومكنت من إعطاء دفق جملي أقصى قدره 3470.52 ل/ث. كما تم إنجاز 792 بئرا خاصة بلغ عمقها الجملي 94925 م ومكنت من إعطاء دفق جملي أقصى قدره 3359.64 ل/ث. و968 بئرا عميقة بلغ عمقها 134671 مترا ومكنت من إعطاء دفق جملي أقصى قدره 7043 ل/ث.

في مجال الدراسات المائية:

تم خلال السداسي الثاني إعداد مايلي :

- إعداد ونشر دراسة حول Les systèmes aquifères de la Tunisie
- نشر دراسة حول Proposition d'une nouvelle codification des nappes : phératiques et profondes de la Tunisie (septembre 2015)،
- دراسة منظومة التصرف في الموارد المائية: تمت المصادقة على تقرير المرحلة الثانية والثالثة لدراسة SINEAU/SYGREAU.

في مجال المشاريع المائية:

في إطار متابعة مختلف الأنشطة والبرامج السنوية المتعلقة بالتغذية الإصطناعية للطبقات المائية الجوفية والمياه غير التقليدية، تابعت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عن طريق الإدارة العامة للموارد المائية خلال سنة 2015 المشاريع التالية:

- مشروع دراسة خريطة الموارد المائية للبلاد التونسية (CRET) المشتملة على ستة مراحل، وذلك بتنظيم يوم إعلامي وطني يوم 17 سبتمبر 2015 للتعريف بأهداف المشروع لدى جميع المتدخلين في قطاع المياه،
- متابعة إعداد منظومة "سيقرو" من قبل مكتب الدراسات "ST2I"،
- إعداد كراس الشروط الإدارية والفنية لدراسة تعنى "بتقييم تجارب التغذية الإصطناعية بالبلاد التونسية والممولة من خزينة الدولة ضمن ميزانية 2016،
- إعداد مشروع اتفاقية بين وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عن طريق الإدارة العامة للموارد المائية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (ACSAD)، قصد تثمين تجارب عمليات التغذية الإصطناعية للموائد المائية للبلاد التونسية بالمياه التقليدية والغير التقليدية.

في مجال المياه غير التقليدية و التغذية الإصطناعية:

1. الموارد المائية غير التقليدية

2.1 المياه المعالجة

يقدر حجم كميات المياه المستعملة المعالجة بحوالي 232 مليون م3 سنة 2015 متأتية من 110 محطة راجعة بالنظر إلى الديوان الوطني للتطهير وتمثل هذه الكمية حوالي 5٪ من الموارد المائية الجملية المعبئة بالبلاد. ويقوم الديوان الوطني للتطهير باستغلال محطات التطهير التي تم تصميمها بتقنيات بيولوجية مختلفة لمعالجة المياه على مستوى الدرجة الثانية. ويتم استعمال جزءا من هذه المياه في الميدان الفلاحي وري ملاعب الصولجان وتغذية الموائد المائية، فيما يتم سكب بقية الكمية في الوسط الطبيعي.

2.2 تحلية المياه:

انطلقت عمليات تحلية المياه الجوفية شبه المالحة منذ بداية الثمانينات فتم إنجاز أول محطة بجزيرة قرقنة ثمّ محطات قابس وجربة وجرجيس في التسعينات. ويعد إلى غاية 2015، 34 محطة لتحلية المياه تبلغ طاقتها حوالي 34 مليون م3/سنة وتتوزع على المناطق الساحلية الشرقية التي تتميز بالطلب المتزايد على المياه وكثافة استغلال الموارد المائية التقليدية وتدني نوعية المياه. وتهدف هذه المحطات إلى تلبية حاجيات هذه المناطق من المياه الصالحة للشرب وكذلك حاجيات المناطق السياحية وبعض الوحدات الصناعية.

ويعدّ القطاع الخاص 29 محطة صغيرة الحجم بطاقة جملية تقدر بحوالي 7 مليون م3 سنويا، لتحلية المياه الجوفية ومياه البحر بكل من ولايات المهدية وسوسة ونابل والقيروان وذلك لفائدة قطاعات السياحة والزراعة والصناعة. حيث تتم تحلية مياه البحر في أربع محطات منها، بطاقة تقدر بـ0.7 مليون م3 سنويا وتتمّ تحلية المياه الجوفية المالحة بواسطة 25 محطة بطاقة جملية تقدر بـ6.3 مليون م3 في السنة.

3.2 في مجال استغلال الملك العمومي للمياه:

يتلخص هذا النشاط في التدقيق في الملفات الواردة على المصالح المختصة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري للحصول على تراخيص إحداث آبار عميقة أو كهربة نقاط مياه أو امتياز استغلال الملك العمومي للمياه ثم عرض الملفات التي تستجيب للشروط على أنظار اللجنة الفنية للبت فيها قبل إحالتها إلى السيد وزير الفلاحة للمصادقة. وقد تمت الموافقة سنة 2015 على إسناد:

- 1734 رخصة لحفر آبار عميقة بمختلف ولايات الجمهورية من 1900 مطلب وردت على وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،
- 64 رخصة لكهربة آبار سطحية أو عميقة،
- 139 رخصة لضخ المياه السطحية،
- 687 رخصة إمتياز إستغلال آبار عميقة.

بالنسبة لنتائج تحديد الملك العمومي للمياه المتحصل عليها خلال سنة 2015، فقد تمت المصادقة على الحدود المقترحة لسبخة السيجومي ووادي "الزمش" ووادي "المرازقة- سيدي خلاص" ووادي "الفار" ووادي "الفوارة" ووادي "بالقايد" بمعتمدية الحمامات ولاية نابل.

3.6- السدود و الأشغال المائية الكبرى

* في مجال السدود الكبرى:

تميزت سنة 2015 بمواصلة إنجاز العديد من السدود والمنشآت المائية من ذلك:

- الإنتهاء من إنجاز سد المالح والطين بطاقة خزن جملية تقدر بـ 75 م^3،
- مواصلة استكمال إنجاز سد سراط والكبير قفصة وسد الحركة ،
- إنجاز الدراسات وكراسات الشروط لانطلاق انجاز عدد من السدود الكبرى والسدود الجبلية،

وضمن المشاريع المتواصلة، يتم إنجاز سد سراط بطاقة تخزين 21 مليون م^3 لماء الشرب وسد الكبير قفصة بطاقة تخزين 25 مليون م^3 وسد الحركة بطاقة تخزين 30 مليون م^3 بينما تشمل المشاريع الجديدة سد ملاق العلوي بطاقة تخزين 195 مليون م^3 وسد سدي السعيدة والقلعة الكبرى ومنشآت نقل المياه المرتبطة بهما وسد الدويميس بطاقة تخزين 45 مليون م^3

* في مجال السدود الجبلية

خلال سنة 2015 وقع برمجة إنجاز أشغال أربعة سدود جبلية وهي حنيطة بسيدي بوزيد وحلوفة والدمايم بسليانة وسيدي سلطان ببنزرت من بين العشرة سدود جبلية مع مواصلة إنجاز أشغال سدي الشفار وسيدي صالح بصفاقس وإنجاز مسلك للسد الجبلي سلامة بالكاف.

*** في مجال قطاع الماء الصالح للشراب :**

يبلغ عدد الدراسات الجملية في مجال الماء الصالح للشرب والتي هي بصدد الانجاز إلى موفى شهر ديسمبر 2015، 207 دراسة لفائدة 295838 منتفع منها 54 دراسة تهم مشاريع تزويد جديدة لفائدة 37004 منتفع : تمثل 26 % من جملة الدراسات و تخص 12.5 % من جملة المنتفعين و 153 دراسة تهم إعادة تهيئة مشاريع قديمة تمثل 74% من جملة الدراسات لفائدة 258834 منتفع ويمثلون 87,5% من جملة المنتفعين.

كما يبلغ عدد المشاريع الجملية المحينة في إطار البرنامج الوطني الممول من قبل البنك الافريقي للتنمية (**BAD1**) المرحلة الأولى، 259 مشروع لفائدة حوالي 401 ألف منتفع منها116مشروع تهم مشاريع جديدة لفائدة حوالي107 ألف منتفع : تمثل 45% من جملة المشاريع وتخص 27% من جملة المنتفعين و143 مشروع تهم إعادة تهيئة مشاريع قديمة تمثل 55% من جملة المشاريع لفائدة حوالي294 ألف منتفع ويمثلون 73% من جملة المنتفعين مع العلم أنه وقع تأجيل 13 مشروع لسنة 2016 في إطار المرحلة الثانية من البرنامج (**BAD2**) ومشروعين لسنة 2017.

وفي إطار برنامج تزويد المؤسسات التربوية المتواجدة بالوسط الريفي بالماء الصالح للشرب والصرف الصحي المصادق عليه من قبل الحكومة بتاريخ 1 سبتمبر 2015 وبتكلفة تناهز 27 مليون دينار، انعقدت جلسة عمل بتاريخ 30 سبتمبر 2015 بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بحضور كافة رؤساء اللجان الجهوية المكلفة بإنجاز البرنامج بكل الولايات المعنية وكامل أعضاء اللجنة الوطنية المكلفة بالمتابعة والتنسيق و من أهم ما تم الاتفاق عليه:

- دعوة المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية المعنية لمراسلة مختلف أقاليم الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه قصد إعداد التكلفة التقديرية لربط المدارس الراجعة لها بالنظر (49 مدرسة).
- إجراء الاستشارات اللازمة لتهيئة العيون الطبيعية بعد التثبت وإجراء كامل التحاليل البكتريولوجية والفزيوكميائية اللازمة بالتعاون مع المصالح الجهوية لوزارة الصحة. وستشمل هذه الأشغال 10 مدارس،
- إنجاز خزانات فوق الأرض بسعة 10 m^3 و20 m^3 و 30 m^3 بعد المصادقة على أمثلة انجاز موحدة مع الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه والعمل على حسن

اختيار مواقع تركيزها. كما تم الاتفاق أيضا على تجهيز الخزانات بمضخات تشتغل بالتيار الكهربائي أو بالطاقة الشمسية وبمضخات حقن مادة الجافال.

- دعوة مصالح وزارة التربية قصد البحث في إمكانية تدعيم ميزانية المؤسسات التربوية للتمكن من توفير مصاريف الوقود للجرارات المعدة لتزويدها بالماء الصالح للشرب،
- تشريك الديوان الوطني للتطهير في مراقبة وانجاز الصرف الصحي لمختلف المؤسسات التربوية والأخذ بعين الاعتبار تجربة النموذجية للمدرسة الابتدائية بشرفش المنجزة من قبل مركز البحوث في الهندسة الريفية ببرج السدرية (CERTE)،
- إعداد مخطط لإنجاز برنامج تزويد المؤسسات التربوية لسنوات 2015 و2016 و2017 ،مع العلم أنه تم توفير جزء من الكلفة بما قدره 3 مليون دينار للسنة الحالية 2015 في حين بقية المبالغ يقع توفيرها بما قيمته 7 مليون دينار سنة 2016 و 10 مليون دينار سنة 2017،أما بالنسبة لبرنامج وحدات الصرف الصحي سيتم توفير 6,5 مليون دينار سنة 2016.

وتبعا لتوصيات جلسة العمل المذكورة أعلاه قامت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بمراسلة الكتابة العامة للحكومة بتاريخ 13 أكتوبر 2015 وذلك لدعوة مصالح مراقبة المصاريف العمومية بالجهات لتسهيل وتسريع إجراءات إبرام صفقات الانجاز، حتى تتمكن المندوبيات الجهوية للتمنية الفلاحية بمختلف الولايات من انجاز البرنامج المطلوب في أقرب الآجال.

*تهيئة المناطق السقوية :

يساهم القطاع السقوي بـ 40% من قيمة الإنتاج الفلاحي الوطني . وبلغت مساحة المناطق السقوية 428 ألف هكتار سنة 2015 موزعة حسب طبيعة التمويل كما يلي:

- 228 ألف هكتار مناطق سقوية أنجزت باستثمارات عمومية، أي قرابة 53% من المساحة الجملية للمناطق السقوية.
- 200 ألف هكتار مناطق سقوية أنجزت باستثمارات خاصة، أي قرابة 47% من من المساحة الجملية للمناطق السقوية.

وتجدر الإشارة إلى أن حوالي 51% من المناطق السقوية العمومية موجودة بجهة الشمال وذلك نظرا لوفرة الموارد المائية السطحية، في حين أن 40% من المناطق السقوية الخاصة مركزة على الموارد المائية الجوفية متواجدة أساسا في منطقة الوسط الغربي للبلاد.
وترتكز المناطق السقوية بالشمال على الموارد المائة السطحية (سدود وسدود جبلية وبحيرات جبلية ومجاري أودية ...) وبالوسط على الموارد المائة الجوفية قليلة العمق وبالجنوب على الموارد المائية الجوفية العميقة غير المتجددة. علما وأن قرابة 8 آلاف هكتار متاخمة للمناطق العمرانية الكبرى مهيئة للري بالمياه المعالجة.
ويعتبر القطاع السقوي أكبر قطاع مستهلك للمياه بنسبة 80% من جملة الموارد المائية المتاحة بالبلاد، أي بمعدل سنوي يقدر بـ 2,1 مليون متر مكعب.

*** تهيئة المسالك الفلاحية :**

تمثل المسالك الفلاحية أحد العناصر الهامة في التنمية الفلاحية باعتبار الدور الذي تلعبه في مجال ضمان تزويد المستغلات الفلاحية بمستلزمات الإنتاج وتسويق منتوجاتها. ولتعزيز شبكة المسالك داخل المناطق السقوية، تم ابرام اتفاقية قرض في الغرض مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وقدرت المسالك المنجزة إلى غاية 31 ديسمبر 2015 بـقرابة 430 كلم أي بنسبة 84٪ من جملة 510 كلم.

*** الإقتصاد في الماء :**

تم إلى غاية سنة 2015 تغطية 388 ألف هك بتجهيزات الاقتصاد في مياه الري ، منها 178 ألف هكتار(46 بالمائة) مجهزة بمعدات الري قطرة قطرة ،و117 ألف هكتار (30 بالمائة) مجهزة بالري بالرش و 93 ألف هكتار (24 بالمائة) بالري السطحي المحسن والمركز بالأساس بولايات الجنوب (قبلي، قابس وتوزر) . وبذلك بلغت نسبة التجهيز بوسائل الاقتصاد في مياه الري 90% من جملة المساحات السقوية المروية في أواخر سنة 2015.

كما تم خلال سنة 2011ـ2015 انجاز مشروع نموذجي حول التكيف مع التغيرات المناخية عبر تحسين إدارة الطلب على المياه في قطاع الري وإدخال تقنيات زراعية حديثة بهبة من الإتحاد الأرومتوسطي في إطار برنامج التعاون المشترك عبر الحدود لحوض البحر الأبيض المتوسط. وقد تم تجهيز 58 هكتار بوسائل الإقتصاد في الماء والقيام بالعديد من الأيام التكوينية لفائدة المهندسين الجدد واقتناء التجهيزات المخبرية اللازمة ومحطات رصد المناخ ومحطة تحلية المياه لأغراض فلاحية بولاية المهدية ،الخ. و تقدر الإستثمارات المنجزة خلال نفس الفترة 2011ـ2015 قرابة 1.5 مليون دينار.

*** التصرف في الأنظمة المائية :**

في إطار بلورة الإستراتيجية الوطنية لإستدامة الأنظمة المائية في الوسط الريفي، تم خلال سنوات 2011ـ2015 إعداد محتوى الإستراتيجية بما في ذلك المقاربات والمناهج و برمجة العديد من مشاريع الإحاطة الفنية بالمجامع المائية بتكلفة جملية تناهز 7.7 مليون دينار وتتمثل هذه المشاريع في الإحاطة الفينة المقدمة لـ 300 مجمع للتزود بالصالح للشرب والمناطق السقوية العمومية بالعديد من ولايات الشمال والوسط. وقد استكملت جل المشاريع المراحل الأولى المتعلقة بالتشخيص وهي الآن في طور تنفيذ برامج التدخل التى تم تحديدها لتدعيم قدرات المجامع في المجالات الفنية والإجتماعية والمالية، الخ..

وفي نفس هذا السياق ولضمان التزود بالماء الصالح للشرب والري تم اقرار برنامج لتدعيم المجامع المائية في مجال صيانة المنظومات المائية سواءا كانت للري او للماء الصالح للشرب بكلفة قدرت بـ 10 مليون دينار ولمدة اربعة سنوات ابتداء من سنة 2012 وبمعدل 2.5 مليون دينار سنويا. وقد شملت هذه التدخلات العاجلة قرابة 480 مجمعا خلال نفس الفترة 2011ـ2015.

4.6ـ حماية و تهيئة الأراضي الفلاحية :

شهد قطاع المحافظة على المياه والتربة تنفيذ إستراتيجيتين عشريتين إنطلاقا من سنة 1990 إلى موفى سنة 2011 وتواصلت في سنوات 2012 و2013 و2014 المجهودات بكامل البلاد للحد من ضاهرة الإنجراف رغم ما شهدته البلاد من أوضاع إستثنائية، ومنذ سنة 2014 إنطلقت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في دراسة لتقييم المخططات المنجزة بهدف رسم ملامح التدخلات المستقبلية لضمان التنمية.

وتتمثل الإنجازات إلى غاية 31 ديسمبر 2015 في إتمام متبقيات المشاريع المتواصلة وإنجاز مكونات برامج 2015:

في مجال تهيئة المصبات:

شهدت سنة 2015 تهيئة 44.798 هك تشمل:

- 34.061 هك بواسطة المنشآت،
- 8.933 هك تهيئة فلاحية ورعوية،
- 1.722 هك بواسطة التقنيات التقليدية،

- 82 هك بواسطة التقنيات اللينة،

في مجال أشغال الصيانة والتعهد:

تهدف هذه الأشغال إلى الحفاظ على أشغال المحافظة على المياه والتربة المنجزة والتمديد أكثر ما يمكن في مدة صلاحيتها. وبلغت نسبة الإنجازات في هذا المجال 87 % خلال سنة 2015 إذ تمت صيانة 33,2 ألف هك مقابل 33,1 ألف هك مبرجة نضرا لإعتماد الطريقة المباشرة في الإنجاز.

في مجال التقنيات اللينة:

اقتصرت إنجازات هذه التقنيات على ولاية أريانة وتم تهيئة 225 هك ويرجع عدم الإقبال على هاته التقنيات لصعوبة تثبيتها نظرا لكثافة الرعي.

في مجال التحكم في مياه السيل:

وقع اعتماد هذه المنشآت لتلافي حدوث الترسبات بمجاري الأودية وتراكمها بالبحيرات والسدود، وتم إنجاز مايلي:

- 06 منشأة فرش مياه مقابل 60 منشأة مبرمجة:83%،
- 246 منشأة تغذية مائدة وحماية من ضمن 299 منشأة مبرمجة:82%،
- 9 بحيرات جبلية إنتهت أشغال إنجازها،
- 07 بحيرات جبلية طور الإنجاز.

5.6ـ التهيئة العقارية والزراعية:

طبقا للتشريع الخاص بالإصلاح الزراعي، يتم إحداث مناطق التدخل بأوامر بالنسبة للمناطق السقوية العمومية وبقرارات إحداث بالنسبة للمناطق البعلية والسقوية الخاصة وذلك بهدف حمايتها من التشتت والتجزئة والحفاظ على صبغتها الفلاحية باعتبارها مناطق تحجير. وقد تم إحداث سنة 2015، 16922 هك (85 % من البرنامج) منها 2189 هك مناطق سقوية عمومية أي بنسبة 13% و14733 هك دوائر تدخل عقاري فلاحي بنسبة 87% تمركزت خاصة بولايتي الكاف والقصرين. كما يمكن قرار إحداث المنطقة من فتح إجراءات التنظيم العقاري بهذه المناطق والتي امتدت

سنة 2015 على مساحة جملية قدرها 3412 هك موزعة على ثلاث ولايات: 16 منطقة بولاية قابس (1716هك) و03 مناطق بولاية سيدي بوزيد (381 هك) ومنطقة واحدة بولاية الكاف (1315 هك).

وبهدف المقاومة من التشتت وإعادة تنظيم قطع المستغلات الفلاحية ذات جدوى وتتوفر بها مسالك فلاحية مستقلة، تم خلال سنة 2015 القيام بأعمال الرفع الطبوغرافي على مساحة جملية بلغت 15817 هك وأبحاث عقارية على مساحة 20951 هك لإعداد 34 مشروعا للتنظيم العقاري والتهيئة العقارية على مساحة جملية قدرها 21026 هك، موزعة بين 18 ولاية. ولم تشمل قرارات المصادقة الصادرة بالرائد الرسمي لسنة 2015 سوى مساحة جملية قدرها 3866 هك أي 19 % من البرنامج (مناطق سقوية عمومية ومناطق بعلية ومناطق سقوية خاصة) من بينها قرارات مصادقة تهم مساحة 1754 هك أحيلت ملفاتها في نهاية سنة 2014.

وفي إطار المسح العقاري الإجباري تم خلال سنة 2015 تسجيل مساحة جملية تقدر بـ 2009 هك أي بنسبة 40% من البرنامج مقابل 43% في سنة 2014، وتتوزع هذه المساحة بين 486 هك بالمناطق السقوية العمومية وتشمل 10 ولايات و1523 هك بالمناطق البعلية والمناطق السقوية الخاصة موزعة على 8 ولايات.

وفي نفس السياق تقوم وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عن طريق الوكالة العقارية الفلاحية باستخلاص الديون المتخلدة بذمة الفلاحين بعنوان قيمة المساحات الإضافية أو الفارق في القيمة بين المساحة الأصلية والمساحة المسندة الناتجة عن تطبيق عملية الضم وإعادة التنظيم العقاري ومايتولد عن المبالغ الأصلية المستوجبة عن فوائض. وقد ناهزت جملة الإستخلاصات خلال سنة 2015 ماقيمته 666.342 دينارا منها 651.196 دينارا بعنوان أصل الدين و15.146 دينارا بعنوان الفوائض. وقد تم إثرى ذلك إعداد 65 شهادة في رفع اليد تهم 86 مقسما نتج عنها استخلاص مبلغ قدره 228.454 دينارا وإعداد 53 شهادة في رفع اليد عن منابات تهم 50 مقسما نتج عنها استخلاص مبلغ قدره 65.833 دينارا وإعداد 07 شهائد في الخلاص تهم 10 مقاسم نتج عنها استخلاص مبلغ قدره 66.896 دينارا.

7- خدمات الدعم والإحاطة:

1.7. البحث و التعليم العالي:

تميزت سنة 2015 بالشروع في عملية تشخيص منظومتي البحث والتعليم العالي الفلاحي وتحديد الإخلالات والفوارق بين المنشود والمنجز والعمل على صياغة مشروع إصلاح هيكلي لمؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي والمؤسسات الراجعة إليها بالنظر في إطار إستراتيجية متوسطة المدى لجعل هذه المؤسسات في خدمة القطاع الفلاحي من خلال إنتاج القيمة والمساهمة في التشغيل وقد تم اعتماد مقاربة تشاركية سواء في عملية التشخيص أو إقتراح التصورات لإصلاح المنظومة شاركت فيه الأطراف المتدخلة من أساتذة تعليم عالي وباحثين وهياكلهم الممثلة والمجالس العلمية وخبراء أجانب في إطار التعاون الدولي الذي يربط المؤسسة مع شركائها وقد تم تكوين لجان مختصة حسب محاور الإصلاح. ونظمت مؤسسة البحث ورشات عمل وملتقيات وجلسات عمل في الغرض. وسيتواصل هذا العمل خلال سنة 2016 لصياغة مشروع نهائي لكيفية تطوير مردودية البحث والتعليم العالي الفلاحي ليتم عرضه على وزارة الإشراف.

وفي نفس السياق ولتحسين أداء مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي تم سنة 2015 الإنجازات التالية:

- ✓ تدعيم إطار التدريس بإجراء مناظرات الانتداب والترقية بعنوان سنة 2014 الخاصة بسلك الباحثين الفلاحيين ومناظرات الإنتداب والترقية الخاصة بسلك المدرسين البحثين التابعين لسلك التعليم العالي الفلاحي المفتوحة بعنوان سنتي 2014ـ 2015 ،
- ✓ تأهيل مزود خدمات الأنترنات حيث تم تأهيل المعدات التي تستعمل لإسداء الخدمات وتحسين البرمجيات للمستعملين وتركيز خدمات ذات جودة عالية والمرور إلى سعة تدفق عالية،
- ✓ تأهيل الربط بشبكة أقرينات عبر الألياف البصرية للمؤسسات (المركز الجهوي للبحوث الفلاحية بسيدي بوزيد والقطب الجهوي للبحوث والتنمية الفلاحية بالكاف والمركز الجهوي لمعهد البحوث البيطرية بصفاقس والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بالقصرين)،
- ✓ تصميم وإنجاز منظومة متابعة البحث العلمي الفلاحي (قاعدة الكفاءات العلمية)،
- ✓ بعث مشروع منصة للمعدات الثقيلة بمخبر التربة والنباتات والمياه التابع للمعهد الوطني للبحوث الزارعية بتونس . يهدف هذا المشروع على استخدام تكنولوجيات متطورة في مؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي وذلك بالتركيز خاصة على تقديم فرص أفضل لإنجاز عدد من التحاليل المخبرية دون اللجوء إلى مثيلاتها

الأجنبية من ناحية واستعمال المخابر الإفتراضية وماتوفره من فرص حقيقية للإستعمال والمساهمة في تخفيض كلفة الإستهلاك المالي والتقني من ناحية أخرى،

- ✓ المصادقة على قائمة مشاريع البحث التي تحصلت على الأولوية في الترتيب حيث وقع الإبقاء على 12 مشروع بحث من جملة 52 مشروع بحث المتوصل بها وتتوزع بين برامج البحث الثلاثة :
  - برنامج البحث عدد 1 : المستغلات الفلاحية الصغرى: فاعل رئيسي في الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي المستدام (5مشاريع بحث ستحظى بالتمويل)،
  - برنامج البحث عدد 2 : حفظ وتحسين وتثمين الموارد الجينية (4 مشاريع بحث ستحظى بالتمويل)،
  - برنامج البحث عدد 3 : سلسلة القيمة والإنتاجية والقدرة التنافسية للمنتجات الفلاحية (3 مشاريع بحث ستحظى بالتمويل).

- ✓ إنشاء منظومة معلوماتية خاصة بالبحث الفلاحي وقد تم سنة 2015 الشروع في إعداد كراس الشروط وذلك بالتعاون مع إدارة تكنولوجيات معالجة المعلومات والإتصال ،
- ✓ تثمين نتائج البحوث العلمية الفلاحية عبر عرض جملة من الإصدارات على غرار دليل المستنبطات النباتية وبراءات الإختراع وعينات من المستنبطات مرفقة بجذاذات تعريفية لها والدليل الفني حول تقنيات إنتاج القمح الصلب واللين والشعير.

2.7 ـ الإرشاد في قطاع الفلاحة والصيد البحري :

تقوم وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عن طريق وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي بتوفير الدعم الفني والبيداغوجي للمصالح الجهوية للإرشاد الفلاحي بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية وذلك من خلال تنظيم الأيام الإعلامية والتكوينية على المستوى الوطني والإقليمي وورشات عمل واجتماعات دورية حول البرمجة والمتابعة وتقييم الأنشطة الإرشادية الميدانية، كما تقوم بضبط البرنامج السنوي للإرشاد وحصيلة الانجازات وذلك من خلال استغلال المعطيات الواردة من الجهات المتعلقة بالبرامج السنوية والمتابعة الشهرية. وضبط برنامج تكوين للمرشدين بالاعتماد على حاجياتهم وذلك بالتنسيق مع مؤسسات التكوين المعنية.

هذا وقد تم خلال سنة 2015 على المستوى المركزي تنظيم الأنشطة التالية:

- تنظيم 16 يوم إعلامي وتكويني لفائدة المرشدين والمكونين في مجال القطاع الفلاحي قصد الرفع من الزاد المعرفي للمرشدين،
- تنظيم 02 دورات تكوينية في مجال منهجيات الإرشاد لفائدة المرشدين الجدد(25) ورؤساء خلايا الإرشاد الفلاحي ومنسقي عمليات الإرشاد (30). تحتوي هذه الدورات على 10 محاور (التنمية المستدامة- منهجية تحديد الحاجيات من الإرشاد- تطبيق منهجية التشخيص: درس حالة- مناهج وطرق الإرشاد- تقنيات التواصل – طرق و تقنيات التنشيط - إعداد برنامج الإرشاد - التصرف وتنظيم الأنشطة الإرشادية على مستوى خلية الإرشاد الفلاحي- سيرورة تنظيم المجتمع الريفي - المتابعة والتقييم)،
- تنظيم دورة تكوينية في مجال منهجية المدارس الحقلية بمركز التكوين المهني الفلاحي في قطاع الغابات بالرمال بولاية بنزرت والمعهد الوطني للبيداغوجيا والتكوين المستمر الفلاحي لفائدة 34 مرشد،
- تكوين دورة تكوينية حول تقنيات الإتصال لفائدة 15 مرشد التابعين لولايات زغوان والكاف ونابل وسليانة،
- تنظيم دورة تكوينية لفائدة مرشدي ولاية بنزرت حول كيفية إستعمال التطبيقة الإعلامية الخاصة ببرمجة ومتابعة الإرشاد الميداني،
- إعداد وبث 11 بلاغا شملت الزراعات الكبرى (3)، الخضروات (2)، الصيد البحري(1)، الأشجار المثمرة (1)، تربية ماشية (1)،الصحة الحيوانية (1)، مواضيع مختلفة (2)،
- طباعة 50 وثيقة مختلفة بين مطويات ونشريات وجذاذات ومعلقات ووثائق إدارية (بزيادة 36 بالمائة عن برنامج 2015).

في مجال الإرشاد الخاص، فقد بلغ عدد المستشارين الفلاحيين إلى موفى سنة 2015، 232 مستشارا مقابل 220 مستشارا سنة 2014. وقد نظمت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عن طريق وكالة الإرشاد الفلاحي وبالتعاون مع الغرفة النقابية للمستشارين الفلاحيين دورة تكوينية لفائدة المستشارين مشفوعة بزيارات ميدانية لمختلف محطات تكييف الخضر والغلال حول مواصفات الجودة من 8 إلى 10 جوان 2015 بالمعهد الوطني للبيداغوجيا والتكوين المستمر الفلاحي بسيدي وقد أمّنها خبير دولي بدعم من مشروع تنمية الفلاحة المستدامة (PAD/GIZ) .

وفي نفس الإطار تواصل تنفيذ مكونات المحور الخاص بالتكوين والإرشاد والاستشارة الفلاحية المستدامة ضمن مشروع الفلاحة المستدامة والتنمية الريفية الذي تشرف عليه الوكالة الألمانية للتعاون الدولي بالتنسيق مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، وقد تم خلال سنة 2015 إنجاز أهم الأنشطة التالية:

- إعداد دليل مرجعي حول تنمية الفلاحة المستدامة بتونس من قبل مكتب دراسات دولي "AFC" يحتوي على وثيقة أساسية و20 جذاذة تحدد أهم العناصر المتصلة بالتنمية المستدامة. وقد تم تكوين لجنة قيادة لمتابعة الإنجاز والمصادقة على محتوى الدليل. كما تم عرض الدليل على لجنة فنية موسعة تتكون من مختلف المؤسسات والهياكل المعنية بالتنمية المستدامة ضمن ورشة عمل نظمت يوم 14 ماي 2015 بمركز التكوين المهني الفلاحي بمنوبة،
- تنظيم دورات تكوينية حول منهجية " BUS " (مزارع/مستثمر/تكوين) بالتعاون مع وحدة التصرف لمشروع الفلاحة المستدامة والتنمية الريفية لفائدة 19 مهندسا (8 مستشارين فلاحيين، 6 مكونين، 4 مرشدين) وأشرف على تنشيطها خبراء من الأكادمية الألمانية « AHA ». وتواصلت هذه الدورات على مدى 6 أشهر (مارس - سبتمبر 2015) تم خلالها التدرب على منهجيات بيداغوجية جديدة لدعم الفكر الإستثماري وتكوين حوالي 450 فلاح وفلاحة في المنهجية المذكورة،

بالنسبة لمشروع الإحاطة الفنية للشركات التعاونية الممول من قبل الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية (FIDA)، تم تكليف مستشار فلاحي للإحاطة الميدانية لشركة تعاونية للخدمات الفلاحية "الزيتونة" بتبرسق في مجال منظومة إنتاج زيت الزيتون وسلسة القيمة عن طريق دراسة وضعية الإنتاج والتسويق ومجالات الاستفادة لتحسين دخل المنخرطين وتقديم برنامج عمل لتثمين المنتوج والتسويق.

ولمزيد الإحاطة بالتنمية الاجتماعية والإقتصادية لفلاحي الجنوب التونسي: تم في إطار التعاون التونسي الإيطالي، التنسيق مع منظمة غير حكومية "ICU" لإنجاز مشروع حول تنمية النظم الواحية لفلاحي معتمدية الفوار من ولاية قبلي. وقد حظي خلال شهر جوان 2015 بالموافقة. كما تم بالتوازي التنسيق مع نفس المنظمة لإقتراح مشروع ثان يتعلق بتنمية منظومات الإنتاج وسلاسل القيمة لنفس الفلاحين وتم عرضه على منظمة الولايات المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) للدرس والتمويل.

في مجال الإرشاد المهني تتواصل الأنشطة الخاصة بمشروع الإحاطة الفنية لدعم الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية الناشطة في قطاع التمور والخضراوات والصيد البحري بقابس وتوزر ومدنين وذلك في إطار تنفيذ بروتوكول التعاون بين وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ومنظمة "الفاو" بتونس، وقد تم تنظيم خلال سنة 2015 دورات تكوينية خاصة بأعضاء بعض مجالس إدارات الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية في مجال التصرف والتسيير لولايات قابس ومدنين وتوزر. كما شمل التكوين عدة محاور تعلقت بالتخطيط والبرمجة والتنظيم والاستثمار والمحاسبة والتسويق والحوكمة والمساواة والإطار القانوني.

3.7ـ في مجال التكوين في الفلاحة والصيد البحري :

تميزت سنة 2015 بمواصلة عزوف الشباب عن التكوين المهني الأساسي وخاصة في المجال الفلاحي ومن أبرز الإنجازات في مجال التكوين الفلاحي لسنة 2015 نذكر الأنشطة التالية:

- مواصلة الأعمال العادية والمتمثلة أساسا في التصرّف في برامج التكوين الأساسي والمستمر ومتابعة أنشطة جهاز التكوين المهني الفلاحي،
- مواصلة التعاون مع وزارة التكوين المهني والتشغيل والمساهمة في برنامج إصلاح المنظومة الوطنية للتكوين المهني،
- التكثيف من حملات التحسيسية قصد مزيد استقطاب الشبان للالتحاق بالتكوين المهني الفلاحي،
- بلورة مشاريع التعاون مع الإتحاد الأوروبي وذلك في مجال برامج التوأمة بين مراكز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري المؤهلة ونظيراتها الفرنسية،
- المساهمة في برمجة التكوين لفائدة الفئات من ذوي الحاجيات الخصوصية،
- إعداد خطة للنهوض بقطاع التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري في أفق 2020،
- العمل على الرفع من مستوى أداء الجهاز التكويني وذلك بتنظيم زيارات ميدانية وبتنشيط عدة اجتماعات وندوات ومعارض.

كما يعد جهاز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري 39 مؤسسة تكوينية منها 31 مؤسسة تكوينية في المجال الفلاحي موزعة على كامل تراب الجمهورية و08 مؤسسات تكوينية في مجال الصيد البحري موزعة على طول السواحل

وهي تؤمن تكوينا أساسيا موجها إلى الشبان وتكوينا مستمرا موجها إلى الفلاحين والبحارة وأبنائهم، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجهوية وخطط التنمية.

هذا و يبلغ عدد إطارات التكوين في مؤسسات التكوين المهني الفلاحي 172 مكونا، وقد بذلت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مجهودات كبيرة للرفع من مستوى هذا الإطار من خلال تنظيم دورات تكوينية بيداغوجية وتقنية.

و قد تميزت أهم الإنجازات في مجال التكوين الفلاحي لسنة 2015 في :

- الاستعداد للاندماج صلب الهيكلة الجديدة لمنظومة التكوين المهني وضرورة الإحاطة بكل عناصر الإستراتيجية الجديدة لهذه الهيكلة،
- الحد من ظاهرة عزوف التلاميذ عن التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري بإعداد وإنجاز خطة عمل لإنجاح الحملة التحسيسية،
- مزيد تفعيل دور الضيعات الملحقة بالمراكز وذلك بإدراج عنصر التجارب وتثمين نتائجها ضمن أنشطة مؤسسات التكوين المهني في الفلاحة، كذلك اعتماد نموذج لمخطط تنمية للمستغلة الفلاحية، مع تحيين نموذج لتقرير المتابعة للضيعات الفلاحية ومزيد انتداب إطارات عليا لتسيير والإشراف على الضيعات الفلاحية.
- ايلاء أهمية بالغة لتأهيل الموارد البشرية العاملة بالمؤسسات التكوينية وذلك بتفعيل برنامج تكوين المكونين والمنسقين التقنين ورؤساء الضيعات،
- إعطاء الجانب الاجتماعي والثقافي ما يستحق من عناية نظرا للدور الهام الذي يلعبه في نمو المتكونين،
- الشروع في صياغة الأوامر المتعلقة بتنظيم التكوين بمؤسسات التكوين المهني في الفلاحة.

هذا وقد بلغ عدد المنتفعين بالتكوين المستمر خلال سنة 2015 قرابة 26500 منتفعا كما بلغ عدد أيام التكوين 136558 يوم تكويني. وتنقسم الفئات المنتفعة بالتكوين المستمر إلى ثلاث فئات رئيسية:

- 19685 منتفعا ممارسون للفلاحة وهو ما يمثل 74.28 %.
- 671 أصحاب شهائد عليا ينوون انجاز مشاريع في الميدان الفلاحي وهو ما يمثل2.53%.
- 6144 منتفعا من فئات غير فلاحية وغير متجانسة وهو ما يمثل 23.18%.

بالنسبة لجهاز التكوين المهني في الصيد البحري فهو يتكون من ثمانية (08) مؤسسات تكوينية موزعة على طول السواحل التونسية منها مؤسسة تكوينية قطاعية في مجال الميكنة البحرية. وتؤمن هذه المؤسسات تكوينا أساسيا موجها إلى الشبان وتكوينا مستمرا للبحارة وأبناؤهم، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجهوية وخطط التنمية. وقد بلغ عدد المرسمين خلال السنة التكوينية 2014.2015 بمؤسسات التكوين المهني في الصيد البحري 508 متكونا. وخلال سنة 2015 وبالتنسيق مع المصالح المختصة بالمعهد الوطني للبيداغوجيا والتكوين المستمر الفلاحي بسيدي ثابت وإدارة الشؤون البيداغوجية والفنية تم إنجاز الأنشطة التالية:

- إصدار النسخ الأخيرة من برنامج الدراسات المحيّن وفقا لمقتضيات الاتفاقية الدولية لمعايير التدريب والإجازة والخفارة للعاملين على متن سفن الصيد البحري لسنة 1995 للمؤهل التقني المهني ربان صيد ساحلي والمؤهل التقني السامي ربان صيد أعماق،
- إعداد برامج التكوين المستمر في مجال تربية الأحياء والسلامة البحرية.

وفي إطار الحرص على تثمين نتائج البحث والمستجدات العلمية، تم خلال سنة 2015 صياغة عدة اتفاقيات تعاون وشراكة فنية موزعة بين المستوى المركزي والهياكل التنموية أو البحثية وعدد من المؤسسات التكوينية الراجعة بالنظر إلى وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي، نذكر منها بالخصوص :

- إبرام اتفاقية إطارية للشراكة بين وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي وجمعية إنجاز، حيث تم تنظيم 5 مخيمات إبداع بمراكز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري بتاكلسة، بوغرارة، شط مريم، طبرقة والعالية،
- مشروع النهوض بالفلاحة المستديمة والتنمية الريفية حيث تم تركيز الوحدة النموذجية لإنتاج المستسمد باستعمال الحمأة بالمعهد البيداغوجي بسيدي ثابت وقد تم إنتاج أول عينة من المستسمد، وإنتهاء تركيز وحدتين مماثلتين بكل من مركز التكوين المهني ببروطة والفجا وهي في مرحلة إجراءات التسليم، وسينطلق استغلالهما وإنتاج المستسمد في بداية سنة 2016،
- تفعيل الاتفاقية الإطارية المبرمة مع الجمعية التونسية للمهندسين الفلاحيين المعنية بتطوير المهارات والكفاءات الجديدة المطلوبة في سوق الشغل والترقية المهنية للمهندس الفلاحي في عدة انشطة،

- إبرام اتفاقية إطارية للشراكة بين وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي والمعهد الوطني للزراعات الكبرى من خلال إنجاز الأنشطة المبرمجة بعقد البرنامج لموسم 2014-2015، حيث تم:

  - تركيز 4 قطع مثالية بالضيعات التابعة لمراكز التكوين،
  - إعداد 4 ومضات إذاعية،
  - إعداد شريط وثائقي حول زراعة اللفت السكري،
  - إنجاز 6 دعائم إرشادية مكتوبة.
  - تنظيم حصص تكوينية حول زراعة السلجم الزيتي.

كما تواصل تنفيذ برنامج التكوين والمرافقة لتركيز منوال الجودة طبقا للمواصفات العالمية لجودة التكوين إيزو 9001 صيغة 2008 لكل من المؤسسات التكوينية: دقاش وبروطة وبوشريك في الفلاحة وقليبية وطبرقة في الصيد البحري وذلك من قبل إطارات المركز القطاعي للتكوين المهني الفلاحي في زراعة الخضروات البدرية بشط مريم والمعهد القطاعي للتكوين المهني الفلاحي في تربية البقر بتيبار.

4.7- الهياكل المهنية:

تميزت سنة 2015 بمواصلة مراجعة الأطر القانونية المنظمة للهياكل المهنية الفلاحية (الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية ، مجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري ، المجامع المهنية المشتركة، تمثيلية المنظمات الفلاحية صلب مجالس إدارة المجامع المهنية المشتركة،...) .

على مستوى الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية:

في إطار النهوض بالشركات التعاونية للخدمات الفلاحية وتعزيز دورها في تنمية القطاع الفلاحي، تواصل سنة 2015 تنفيذ الخطة التي أقرتها الحكومة خلال جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 26 نوفمبر 2012 والمتمثلة خاصة في :

- إنتداب خبيرة لتقييم مشروع تنقيح الإطار القانوني المنظم للشركات التعاونية للخدمات الفلاحية وتنظيم ورشة عمل لعرض نتائج أعمالها،

- المساهمة في إعداد مشروع قانون وشرح أسباب يتعلق بتنقيح الإطار القانوني المنظم للشركات التعاونية،
- تنظيم 5 دورات تكوينية في مجال تسيير الشركات التعاونية وزيارات ميدانية لفائدة أعضاء مجالس إدارة الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية بولايات قابس ومدنين وتوزر وباجة وتطاوين،
- إعداد محتوى دليلين حول الشركات التعاونية والإجراءات التفصيلية لإحداثها،
- ترسيم إعتمادات لتدعيم دوائر التمويل والتشجيعات بالموارد المادية ولتنظيم دورات تكوينية لفائدة أعضاء مجالس إدارة الشركات التعاونية والعاملين به،
- تنظيم ورشة عمل حول تقييم الإطار القانوني المنظم للهياكل المهنية الفلاحية.

على مستوى الشركات التعاونية الأساسية :

- تحيين قاعدة المعلومات الخاصة بالشركات التعاونية الأساسية للخدمات الفلاحية (249 شركة تعاونية)،
- التنسيق بين مختلف الأطراف المتدخلة للمساعدة على إحداث ومتابعة أنشطة الشركات التعاونية الأساسية،
- متابعة تنفيذ 4 مشاريع لتمويل أنشطة الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية ممولة من منظمة الفاو وجمعية قطر الخيرية والولايات المتحدة الأمريكية والصندوق الدولي للتنمية الفلاحية،
- إعداد دراستين حول تموقع الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية الناشطة في منظومات التمور والخضروات والصيد البحري،
- تنظيم ورشة إختتام مشروع دعم الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية الناشطة في قطاعات التمور والخضروات والصيد البحري.

على مستوى الشركات التعاونية المركزية فقد تم بالخصوص:

- متابعة نشاط الشركات التعاونية المركزية والتي يبلغ عددها 8 شركات وتقييمه.

- تجميع 700 ألف ق من الحبوب من حوالي 2 مليون قنطار مبرمجة ومنح الشركة تسبقة مالية لديوان الحبوب لخلاص أجور الأعوان،
- تجميع 150 ألف قنطار من البذور من 300 ألف قنطار مبرمجة مع إسناد تسبقات مالية من ديوان الحبوب لتحضير الموسم ولخلاص الأجور.

على مستوى المجامع المهنية المشتركة والمراكز الفنية :

- متابعة أنشطة هذه الهياكل خاصة المتعلقة بعمليات التدخل (عمليات تعديل السوق، الحماية الصحية والعناية بالجودة ...)،
- تحيين المناشير التي تضبط طرق إسناد المنح عن طريق المجامع (برنامج التشجيع على إنتاج البطاطا المعدة للتصدير، برنامج التشجيع على تسمين الأبقار، ...)،
- متابعة تنفيذ التوصيات الواردة بتقارير الرقابة الداخلية لهذه الهياكل،
- تحديد برامج تكوين المخزونات التعديلية للمواد الفلاحية.

8-الخدمات و الإجراءات الإدارية :

1.8ـ تنظيم المصالح الإدارية وتطوير أداء الموارد البشرية:

تعمل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عن طريق مصالحها المختصة إلى دعم المصالح الفنية من حيث ترشيد الإمكانيات والتوظيف الأمثل للموارد البشرية وضمان حسن تنفيذ المهام التنموية والارتقاء بأداء مصالح وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وإرساء دعائم إدارة فعالة وشفافة ومنفتحة وتسمح بتحقيق **ما يلي**:

- حوكمة تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية وبلوغ الأهداف المحدّدة ،
- ترشيد التصرف في الموارد البشرية والإمكانيات المالية والمادية،
- تبسيط الاجراءات الإدارية وتطوير علاقة الإدارة بمحيطها والمساهمة في إرساء مناخ ملائم للاستثمار،
- تأهيل المصالح الإدارية من حيث تطوير هياكلها التنظيمية وتعصير طرق العمل بها ،
- تطوير أداء الإطارات والأعوان ببرامج تكوين خصوصية.

هذا وقد تركزت أنشطة سنة 2015 على مواصلة البرنامج الإصلاحي الذي شرع في تجسيمه خلال الفترة السابقة وفق المجالات التالية:

- تنظيم المصالح الإدارية وتطوير أداء الموارد البشرية.
- تطوير علاقة الإدارة الفلاحية بمحيطها
- تطوير أداء المصالح باستعمال التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال.
- الشروع في تركيز منظومة الحوكمة والإصلاحات الكبرى.

- **تحسين جودة التشريعات :**

في إطار تجسيم الإجراءات المصاحبة لنتائج برنامج جودة التشريعات تم إصدار قرارين، الأول في 17 جوان 2015 و يتعلق بمراجعة قائمة الخدمات الإدارية الصادرة في 20105/10/24، حيث تم حذف **3** خدمات بمجال حماية ومراقبة جودة المنتجات الفلاحية وخدمة (**1**) وحيدة بمجال التمويل والتشجيعات. وصدر الثاني في 03 أوت 2015 ويتعلق بمراجعة قائمة المطبوعات الإدارية الصادرة في 20105/10/24 حيث تم حذف 7 مطبوعات بمجال حماية ومراقبة جودة المنتجات الفلاحية ومطبوعتين بمجال التمويل والتشجيعات.
وفي نفس السياق تم متابعة عملية استصدار مذكرات العمل والنصوص الترتيبية ذات الصلة بتجسيم النتائج النهائية والخاصة ببقية الاجراءات التي شملتها استشارة القطاع الخاص بالتنسيق مع المصالح القانونية بالوزارة والهياكل المعنية.

- **المشاركة في تطعيم بوابة الخدمات الإدارية :**

تم في هذا الشأن التنسيق مع المكتب المركزي للعلاقة مع المواطن برئاسة الحكومة لإدراج:

- **193** خدمة إدارية بنظام سيكاد،
- **34** كراس شروط لتنظيم تعاطي أنشطة قطاعية(في نطاق تحرير المبادرة والتنافسية)،
- **37** نموذج مطبوعة (مطالب/تصاريح/بطاقات إرشادات) تخصّ الخدمات الادارية.

- **برنامج النفاذ إلى الوثائق الإدارية :**

- متابعة أنشطة المكلفين بالنفاذ وإحصائيات مطالب النفاذ الواردة في الغرض،

- المشاركة في يوم دراسي حول حماية المعطيات الشخصية في شهر أكتوبر 2015،
- التنسيق مع الهياكل المعنية في شأن الإجابة عن(06) طلبات في التظلم،
- معالجة (07 مطالب) نفاذ من قبل المصالح المركزية،
- إعداد تقرير أنشطة النفاذ بعنوان سنة 2014.

- تحسين الخدمات الإدارية

في نطاق السعي لتقديم أفضل الخدمات الإدارية بالجودة المطلوبة وتحسين مناخ الأعمال وتطوير علاقة الإدارة بالمتعاملين معها في إطار مبادئ الشفافية والنزاهة وحيادية المرفق العام بالتنسيق مع إدارة نوعية الخدمة العمومية برئاسة الحكومة ، تم سنة 2015 إنجاز خاصة مايلي :

- توجيه ملاحظات فريق المواطن الرقيب إلى مصالح الوزارة والمؤسسات والمنشآت العمومية الخاضعة لإشرافها والمعنية بها لإبداء الرأي بشأنها وتجسيم التوصيات الخاصة بها ومتابعتها في هذا الخصوص عبر شتى طرق التواصل (التراسل الإداري والالكتروني والاتصال المباشر والهاتفي.) وكذلك عبر شبكة من المخاطبين لديها تم تعيينهم للغرض تبعا للمنشور عدد 135بتاريخ 15 جويلية 2015،
- حوصلة إجابات الهياكل وإحالة مضمونها إلى مصالح رئاسة الحكومة للمتابعة والاستغلال وإعداد تقارير سنوية توافي بها مصالح الوزارات من أجل التقييم وبرمجة الإصلاحات العاجلة والآجلة لتدارك الاخلالات بناء على الملاحظات والتوصيات الواردة بشأنها،
- متابعة مدى تجسيم ملاحظات فريق المواطن الرقيب والإجابة عن المراسلات الواردة في الغرض(06 مراسلات موجهة إلى مصالح الوزارة والمؤسسات والمنشآت العمومية تحت الإشراف)،
- إصدار منشور عدد **206** بتاريخ 23 أكتوبر 2015 حول العناية بمظهر الأعوان العموميين وسلوكهم بالإدارة والمؤسسات والمنشآت العمومية، والذي تضمن تذكيرا بضرورة التقيد بالتراتيب الإدارية الجاري بها العمل بما في ذلك مقتضيات مدونة السلوك وأخلاقيات العون العمومي سعيا لإرضاء المتعاملين مع الإدارة وتحسين جودة الخدمات المسداة إليهم،

9ـ التصـرّف في الوثائـق والتوثيـق :

ـ متابعة تنفيذ البرنامج الوطني لصيانة الوثائق الإدارية و الأرشيف:

- استكمال تحيين نظم التصنيف وجداول مدد استبقاء الوثائق الخصوصية بالمندوبيات والشروع في تحيين أدوات عمل المصالح المركزية ومعاهد البحث و التعليم العالي الفلاحي على النحو التالي:
  - استكمال إجراءات المصادقة على نظام تصنيف الوثائق الفنية للمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية،
  - مواصلة تحيين جداول مدد استبقاء الوثائق الخصوصية للمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية : تم إدراج كل التحيينات الكترونيا وسيتم موافاة المندوبيات بها عبر البريد الالكتروني لإبداء الرأي حولها،
  - الشروع في تحيين أدوات العمل الخصوصية للمصالح المركزية (نظم تصنيف الوثائق كقسط أول): بصدد تجميع المقترحات لاستكمال الملف والشروع في دراسته،
  - الشروع في تحيين جداول مدد استبقاء الوثائق الخصوصية لمعاهد البحث و التعليم العالي الفلاحي : تم عقد جلسة عمل في الغرض بحضور ممثلتي المعهد العالي للصيد البحري و تربية الأحياء المائية ومؤسسة البحث و التعليم العالي الفلاحي لمناقشة المشروع المعروض و إعادة صياغته لاحقا على ضوء الملاحظات المثارة خلال الجلسة.

على مستوى فرز الوثائق المجمعة بمحلات حفظ الأرشيف، تمّ إنجاز ما يلي:

أ ـ في المستوى المركزي:

- تحويل : **1481** حاوية أي ما يعادل 1،148 م/خ.
- إتلاف : **8700** حاوية أي ما يعادل 870 م/خ.
- عدد تأشيرات الإتلاف المتحصّل عليها خلال سنة 2015 : **15** تأشيرة تمّ تجسيمها بنسبة **90** ٪ مقابل **12** تأشيرة سنة 2014.

ب ـ في المستوى الجهوي:

- تحويل : **5268** حاوية أي ما يعادل 8،526 م/خ.
- إتلاف: **5970** حاوية أي ما يقارب 597 م/خ.
- بلغ عدد تأشيرات الإتلاف للسنة الحالية :**25** تأشيرة تمّ تجسيمها بنسبة **95** ٪ مقابل **20** تأشيرة خلال سنة 2014.

المحـور الثالـث

الـوسـائـــل والمـوارد

1. المـوارد البشريـة:

يبلغ عدد الموظفين الذين يتم التصرف في وضعياتهم الإدارية بصفة مباشرة من قبل الإدارة العامة للمصالح الادارية والمالية 7151 موظف ينتمون إلى أكثر من 20 سلك ويعملون بالإدارات المركزية (15 إدارة عامة) ووكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي ومؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي والمؤسسات الراجعة إليهما بالنظر ووكالة إستغلال الغابات والمرصد الوطني للفلاحة ومكتب مراقبة وحدات الإنتاج الفلاحي.

وتتلخص أهم النشاطات لفائدة الموظفين بالنسبة إلى سنة 2015 فيما يلي :

1. إنتداب 48 متعاقد في إطار الآلية 16،
2. إنتداب 254 عون متعاقد في إطار تسوية وضعية عملة الحضائر المشغلين بعد سنة 2000،
3. إنتداب 12 شخص من ذوي الحاجيات الخصوصية،
4. إعداد 434 قرار ترسيم عون وقتي،
5. إعداد 205 قرار إنتداب موظف بعنوان ميزانية 2015 إثر مناظرات خارجية،
6. إدماج 60 عامل في سلك الموظفين،
7. ترسيم 159 عون متربص،
8. إعداد 04 قرارات إحالة وتجديد وإنهاء إحالة على عدم المباشرة،
9. تم خلال سنة 2015 تمتيع 2000 عونا من مختلف الأسلاك والرتب بالتدرج،
10. إعداد 26 قرار حول الترخيص في القيام بنشاط خاص بمقابل،
11. تمت إحالة 05 مطالب وملفات عطلة لبعث مؤسسة على أنظار اللجنة المختصة برئاسة الحكومة حيث تم إنجاز 01 قرار عطلة لبعث مؤسسة بنصف أجر و04 قرارات عطلة لبعث مؤسسة بدون أجر،
12. إعداد 36 قرار إسناد للتوكيل الصحي و199 قرار تجديد،
13. إعداد 11 إتفاقية طبية منها 06 إتفاقيات مع الأطباء البياطرة و05 إتفاقيات مع الأطباء الصحة العمومية أوالمباشرة الحرة،
14. إحالة 850 عون على التقاعد لبلوغ السن القانونية و85 عون على التقاعد النسبي لتوفر شرطي السن والأقدمية (37ـ57)،

2. المـوارد الماليـة:

تندرج ميزانية وزارة الفلاحة ضمن الباب 13 من ميـزانية الدولة وبلغت جملة إعتمـاداتهـا المرسمة بقانون المالية لسنة 2015، 135.410 000 1 ألف دينار وهو ما يمثل نسبة 3.92% من ميزانية الدولة.

وقد تم ضبط جملة مشروع ميزانية التصرف لسنة 2015 بعد المناقشات مع الإدارات الفنية والجهوية والمؤسسات العمومية تحت الإشراف وبعد التفاوض مع مصالح وزارة المالية، بمبلغ قدره 494.740 ألف دينارا موزعة على الأقسام الثلاثة كما هو مبين بالجدول التالي:

القســـــم	قانون المـــالية	قانون المالية التكميلي	جملة الإعتمادات المنجزة	نسبة الإنجاز (%)
القسم الأول: التأجير العمومي	448.918	469.436	458.510	97.82
القسم الثاني: وسائل المصالح	33.887	31.702	32.462	99.57
القسم الثالث: التدخل العمومي	3.780	3.780	3.768	99.69
المجمـــــــــوع:	486.585	504.918	494.740	97.94

أ- التأجير العمومي

تتوزع الإعتمادات المرصودة بعنوان التأجير العمومي بميزانية التصرف لسنة 2015 بين مختلف البرامج كالآتي :

- **البرنامج الأول: الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية** : بلغت جملة الإعتمادات المحينة 47.848 ألف دينار و47.007 ألف دينار جملة الإعتمادات المنجزة،
- **البرنامج الثاني: الصيد البحري وتربية الأحياء المائية** : بلغت جملة الإعتمادات المحينة 4.584 ألف دينار و4.380 ألف دينار جملة الإعتمادات المنجزة ،

- **البرنامج الثالث: المياه**: بلغت جملة الإعتمادات المحينة 44.157 ألف دينار و42.791 ألف دينار جملة الإعتمادات المنجزة،
- **البرنامج الرابع: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية** : بلغت جملة الإعتمادات المحينة 124.154 ألف دينار و120.790 ألف دينار جملة الإعتمادات المنجزة،
- **البرنامج الخامس: التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي** : بلغت جملة الإعتمادات المحينة 132.028 ألف دينار و129.515 جملة الإعتمادات المنجزة،
- **البرنامج السادس: القيادة والمساندة**: بلغت جملة الإعتمادات المحينة 116.031 ألف دينار و114.027 ألف دينار جملة الإعتمادات المنجزة،

كما تم تحويل 32.312 ألف دينار من برنامج القيادة والمساندة في اطار التأجير العمومي لتغطية عجز البرامج الأخرى عن توفير الإعتمادات اللازمة لاستكمال خلاص أجور موظفيهم كما خصصت من هذا المبلغ 634 ألف دينار لوسائل المصالح التي شهدت بدورها عجزا في تغطية نفقات التسيير نتيجة ارتفاع الأسعار ومحدودية الإعتمادات المصادقة عليها بقانون المالية التكميلي. ومن بين هذه النفقات نذكر منها المحروقات وصيانة وسائل النقل والصيانات الأخرى على مستوى البناءات والتجهيز.

ويتمثل برنامج الإنتدابات بعنوان سنة 2015 في 570 خطة لفائدة الإدارات المركزية والمصالح الجهوية و30 خطة لفائدة المؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية.

وفي إطار مجابهة الصعوبات المالية التي مرت بها بعض المندوبيات الجهوية والمؤسسات العمومية تم إسناد منحة موازنة بعنوان التأجير لسنة 2015 لكل من:

- وكالة التنقيب عن المياه: 0.500 م.د
- وكالة المعدات لتسوية الأراضي الفلاحية: 1.000 م.د
- المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بأريانة: 0.300 م.د
- المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمنوبة: 0.762 م.د
- الشركة الوطنية لحماية النباتات: 0.324 م.د

- الوكالة العقارية للفلاحة : 0.065 م.د
- المركز الوطني للدراسات الفلاحية بتونس : 0.341 م.د

ب- وسائل المصالح

تمثل الإعتمادات المرسمة والمحينة بهذا القسم باعتبار المنح المسندة إلى المؤسّسات العموميّة بعنوان التسيير بـ 6,96 % من جملة إعتمادات العنوان الأوّل وبمبلغ قدره 33.887 أ.دينارا ، هذا وقد تم تحويل مبلغ من القسم الأول من الميزانية لفائدة القسم الثاني وذلك في حدود نسبة 2,84 % من الإعتمادات المرسمة بهذا القسم طبقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية.

ت- التدخل العمومي

تمثل الإعتمادات المخصصة للتدخل العمومي محينة بنسبة ضعيفة تقدر بـ 0.78% من جملة اعتمادات التصرف، وتتوزع نفقات التدخل العمومي حسب البرامج كما يلي:

الوحدة : أد

البرامج	قانون المالية	قانون المالية التكميلي 1	الإعتمادات المحينة	جملة الإعتمادات المنجزة	نسبة الإنجاز (%)
البرنامج 1 : الإنتاج الفلاحي و الجودة و السلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية	45	45	45	42.375	94.16
البرنامج 2 : الصحة الحيوانية و المراقبة البيطرية	0	0	0	0	---
البرنامج 3 : المياه	0	0	0	0	---
البرنامج 4 : الغابات و تهيئة الأراضي الفلاحية	175	175	70	69.667	99.52
البرنامج 5 : التعليم العالي و البحث و التكوين والإرشاد الفلاحي	0	0	0	0	0
البرنامج 6 : القيادة والمساندة	2.941	2.941	3.008	2.999.198	99.71
المجموع الفصل 03336	**3.161**	**3.161**	**3.123**	**3.111**	**99.62**

إلى جانب ذلك تعنى المصالح المختصة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري الإذن بدفع نفقات المرتبات والأجور والمنح والإذن بدفع نفقات الوسائل والتدخل والاستثمار

حيث يقع صرف هذه النفقات حسب توزيع الإعتمادات المفتوحة لسنة 2015 بكل من العنوان الأول و العنوان الثاني كما هو مبين بالجدول التالي :

الأجزاء	القسم	الإعتمادات المرسمة (ألف دينار)	جملة الإعتمادات المرسمة (ألف دينار)
الجزء الأول ، العنوان الأول : نفقات التصرف	الأول : التأجير العمومي	469436	504918
	الثاني : وسائل المصالح	31702	
	الثالث : التدخل العمومي	3780	
الجزء الثالث ، العنوان الثاني: نفقات التنمية	السادس : الإستثمارات المباشرة	237514	535438
	السابع : التمويل العمومي	237497	
	التاسع : نفقات التمنية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة	103425	
الجزء الخامس ،	الحادي عشر : الحسابات الخاصة في الخزينة	36000	36000
المجموع			**1119354**

كما تتولى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عن طريق الإدارة الفرعية للإذن بالدفع المساهمة في إعداد مشروع ميزانية التأجير على المستوى المركزي والإستجابة لجميع المطالب ذات الصبغة المالية لفائدة الأعوان المنتمين للإدارات المركزية.

1.2 الوضعية العامة لفتح الاعتمادات حسب مصادر التمويل:

أ.الاعتمادات المفتوحة حسب مصادر التمويل :

بلغت جملة الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التنمية التكميلية لسنة 2015: **848,8** م.د تعهدا و**711,1** م.د دفعا موزعة كما يلي:

	التعهد (م.د)			الدفع (م.د)		
	المرسم	المفتوح	النسبة	المرسم	المفتوح	النسبة
اعتمادات الخزينة	583,5	627,5	%108	4750.0	540.5	%114
قروض خارجية	211,7	221,3	%105	103,4	170.6	%165
الجملة	795,2	848,8	%107	578.4	711.1	%123

ب ـ الاعتمادات المفتوحة على حساب الخزينة:

بلغت جملة اعتمادات التعهد المفتوحة على حساب الخزينة **627.5 م.د** من جملة **583.5 م.د** مرسّمة أي بنسبة **108%** وتقدر جملة اعتمادات الدفع المفتوحة بـ **540.5 م.د** من جملة **475 م.د** مرسّمة أي بنسبة **114 %** .

ج ـ الاعتمادات المفتوحة على حساب القروض الخارجية :

بلغت جملة اعتمادات التعهد المفتوحة على حساب القروض الخارجية 221.3 م.د من جملة 211,7 م.د مرسّمة أي بنسبة تقدر بـ 105% وبلغت جملة اعتمادات الدفع المفتوحة 170.6 م.د من جملة 103.4 م.د مرسّمة أي بنسبة تقدر بـ165 %.

3.2 الوضعية العامة لفتح الاعتمادات حسب الأجزاء:

أ ـ وضعية الإدارات المركزية:

بلغت اعتمادات التعهد المفتوحة لفائدة الإدارات المركزية **153.1 م.د** من جملة **171.5م.د** مرسّمة أي بنسبة **89 %** منها **4,1 م.د** مصاريف طارئة وبلغت اعتمادات الدفع المفتوحة **106.2 م.د** من جملة **98,8 م.د** مرسّمة أي بنسبة **107%**.

ب ـ وضعية المندوبيات الجهوية:

بلغت اعتمادات التعهد المفتوحة لفائدة المندوبيات الجهوية **407.2 م.د** من جملة **350.4 م.د** مرسّمة أي بنسبة **116 %** وبلغت اعتمادات الدفع المفتوحة **321.7 م.د** من جملة **222.3 م.د** مرسّمة أي بنسبة **145 %**.

تـ وضعية التمويل العمومي:

بلغت جملة اعتمادات التعهد المفتوحة لفائدة التمويل العمومي **288.5 م.د** من جملة **273.3م.د** مرسّمة أي بنسبة **106%** وبلغت اعتمادات الدفع المفتوحة **283.1 م.د** من جملة **257.3 م.د** مرسّمة أي بنسبة **110%** .

4.2 الوضعية العامة لإستهلاك الاعتمادات حسب الأجزاء :

أ- وضعية الإدارات المركزية:

- ✓ فواضل سنة 2014: 148525 م.د
- ✓ المرسّم (م.د) سنة 2015: 171544 م.د
- ✓ الاعتمادات المفتوحة سنة 2015: 153122 م.د
- ✓ نسبة الفتح: 89٪
- ✓ جملة الاعتمادات: 301687 م.د
- ✓ الاعتمادات المنجزة: 84384 م.د
- ✓ نسبة الانجاز مقارنة بالمفتوح: 28%

بـ وضعية المندوبيات الجهوية:

تتلخص وضعية إستهلاك إعتمادات الدفع على مستوى المندوبيات الجهوية بإعتبار بقايا سنة 2014 والإعتمادات المفتوحة سنة 2015 إلى غاية 31 ديسمبر 2015 كما يلي :

- ✓ جملة إعتمادات متوفرة قبل سنة 2015 : 79.1 م.د
- ✓ جملة الإعتمادات المفتوحة سنة 2015 : 213.7 م.د
- ✓ جملة الإعتمادات المتوفرة : 292.8 م.د
- ✓ جملة الإعتمادات المنجزة : 270.8 م.د
- ✓ نسبة الانجاز : 92 %

وعليه فقد تطور حجم الإعتمادات المتوفرة من 119 م.د خلال شهر فيفري إلى 293 م.د في موفى ديسمبر 2015.

تـ وضعية التمويل العمومي:

- **المؤسسات العمومية الراجعة بالنظر**

	المرسّم (أ.د)	المفتوح (أ.د)	النسبة %
الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	77100	65000	%84
ديوان تنمية الغابات بالشمال الغربي	14600	12000	%100
ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى	5530	5390	%97
ديوان الحبوب	8850	19793	%224
معهد المناطق القاحلة	1000	1000	%100
القطب التكنولوجي بالجنوب	870	870	%100
الوكالة العقارية الفلاحية	220	620	%282
وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية	1100	1090	%99
المؤسسة الوطنية لتحسين وتجويد الخيل	340	340	%100
الشركة الوطنية لحماية النباتات	350	350	%100
ديوان الأراضي الدولية	5191	23284	%449
وكالة موانى وتجهيزات الصيد البحري		6600	
المجمع المهني المشترك للخضر		3750	
المجمع المهني المشترك للحوم الحمراء والألبان		10890	
الجملة	**115151**	**153577**	**%133**

- **تشجيعات الدولة**

	المرسّم(أد)	المفتوح(أد)	النسبة %
تشجيع الدولة لقطاع الفلاحة والصيد البحري	70000	34209	%49
دعم قطاع الحليب	47000	47000	% 100
منحة المحروقات في قطاع الصيد البحري	32000	42644	% 133
منحة المحروقات في قطاع الفلاحة	8000	10201	% 128
دعم قطاع تربية الماشية	1150	882	% 77
الجملة	158150	134936	%85

3. الصفقات العمومية :

يخضع إبرام الصفقات العمومية إلى مبادىء أساسية يتمّ تجسيمها بالمساواة أمام الطلب العمومي وحرية المشاركة في الطلب العمومي وشفافية الإجراءات ونزاهتها وكذلك المنافسة، كما تخضع الصفقات العمومية إلى قواعد الحوكمة الرشيدة وتأخذ بعين الإعتبار مقتضيات التنمية المستدامة. وفي هذا الصّدد وضمانا لحسن التصرّف في الأموال العمومية وتحقيق نجاعة الشراء العمومي، نصّ الفصل 100 من مجلة المحاسبة العمومية وكذلك الفصل 19 من القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في 01 فيفري 1989 المتعلق بالمساهمات والمنشآت العمومية على أن لا تعقد الصفقات العمومية إلا بعد الدعوة إلى المنافسة التي يتمّ تنظيمها وفقا للقواعد والإجراءات المبيّنة بالأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية الذي ألغى جميع الأحكام السابقة والمخالفة له وخاصة الأمر عدد 3158 لسنة 2002 المؤرخ في 17 ديسمبر 2002 وجميع الأحكام المنقحة والمتممة له. و قد إقتضت الضرورة بعض الاستثناءات لمبدأ المنافسة من شأنها أن تمكّن المشتري العمومي من إبرام بعض الصفقات العمومية دون التقيّد بوجوبيّة إجراء طلب عروض وذلك بعقد هذه الصفقات عن طريق التفاوض المباشر. وقد جاءت الأحكام الجديدة لتقلص إلى أقصى حدّ من هذه

الاستثناءات بشكل يجعل اللجوء إليها منحصرا في حالات الضرورة القصوى وبعد توفر شروط معيّنة. ولهذا الغرض أحدثت اللجنة الوزارية لمراقبة الصفقات بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري التي تجتمع دوريا يوما من كل أسبوع لتنظر في ملفات الصفقات الراجعة بالنظر إلى المصالح المركزية للوزارة وللمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية تحت الإشراف، وذلك وفقا للفصل 158 من الأمر عدد1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية. وتراقب لجنة مراقبة الصفقات شرعيّة إجراءات اللجوء إلى المنافسة وإسناد الصفقات ومصداقيتها وتتأكد من مدى مطابقة الشروط الإداريـــــــــة والفنية والمالية للتراتيب الجاري بها العمل.

هذا وعقدت اللجنة الوزارية لمراقبة الصفقات خلال سنة 2015، 35 جلسة نظرت خلالها في 183 ملفا موزعة كالآتي :

- تقرير تقييم العروض: 87 ملف،
- صفقة بالتفاوض المباشر: 05 ملفات،
- ملحق: 17 ملف،
- ختم نهائي: 74 ملف.

4. التجهيـزات والمعـدات:

تم في هذا المجال إنجاز العمليات التالية :

- ✓ إستكمال أشغال القسط عدد 2 والقسط عدد3 من مشروع تجديد الشبكات الكهربائية والحماية من الحرائق الخاص بمقر الديوان والإدارة العامة للمصالح الإدارية والمالية ومقر الإدارة العامة للتمويل والإستثمارات والهياكل المهنية،
- ✓ إعداد ملف طلب العروض الخاص بإنجاز أشغال القسط عدد 4 من مشروع تجديد الشبكات الكهربائية وعرض تقرير فرز العروض على أنظار اللجنة الوزارية للصفقات العمومية وتم إسناد الصفقة إلى شركة براهم للكهرباء بمبلغ قدره 544.570,920 د،
- ✓ إعداد إستشارة وتنفيذ الأشغال المتعلقة بصيانة محطات الضخ وحنفيات المياه المسلحة (RIA) بالحي الإداري المركزي بمبلغ 11.432,430 د
- ✓ إتمام أشغال تهيئة الساحة الخارجية للورشة المركزية للوزارة والقبول الوقتي للأشغال بقيمة 123.640,400 د،

- ✓ إعداد استشارة وتنفيذها لصيانة وتعهد تجهيزات الحماية من الحرائق بقيمة 2.376,166 د،
- ✓ إعداد استشارة وتنفيذها تتعلق باقتناء وتركيز حواجز كهربائية بالأبواب الخارجية للحي الإداري المركزي بقيمة 12.339,413 د،
- ✓ تعهد وصيانة شبكة التدفئة المركزية بالحي الإداري المركزي بقيمة 8.437,000 سنويا،
- ✓ إبرام اتفاقية مع شركة أميرة لصيانة وتعهد المحولات والمولدات الكهربائية التابعة للوزارة والكائنة بالحي الإداري المركزي وبعض المواقع الأخرى بقيمة 24.809,500 د،
- ✓ إقتناء معدات مراقبة لتأمين سلامة الحي الإداري المركزي بقيمة 4484,000 د،
- ✓ إعداد دليل الحارس يتضمن واجبات الحارس ومنهجية تعاطي إدارة البناءات والتجهيز مع ملف تأمين سلامة الممتلكات العامة،
- ✓ التنسيق مع الإدارات العامة والمنشآت والهياكل تحت الإشراف بالحي الإداري المركزي (ديوان الحبوب و ديوان تربية الماشية وتنمية المراعي) لتركيز كواشف كهربائية لتدعيم الإنارة على مستوى الحي الإداري
- ✓ تخصيص بطاقات زائر لزوار الحي مع سجلات خاصة تدون فيها بياناتهم ووجهاتهم التي يقصدونها داخل الحي الإداري،

على مستوى التصرف في البناءات و جرد الأملاك :

- ✓ 147 مقرر إسناد لمساكن إدارية بعنوان سنة 2015 من بينهم 79 مقرر إسناد على سبيل التسوية وذلك في إطار متابعة تطبيق مقتضيات منشور الوزارة عدد 360 بتاريخ 2013/11/08 القاضية بتسوية وضعية الشاغلين لمساكن إدارية قبل الحصول المسبق على ترخيص في الغرض من الوزارة وفقا لما ورد بالمنشور عدد 316 الصادر بتاريخ 2000/12/14،

- ✓ إسترجاع 16 مسكنا مشغولا بدون صفة،
- ✓ متابعة عمليات تخصيص المساكن الإدارية حيث تمت مكاتبة المصالح المالية للوزارة لرصد إعتمادات مالية قصد استخراج أمثلة بيانية للأشغال الطبوغرافية المختلفة من ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري لتخصيص بعض المساكن الإدارية لفائدة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،
- ✓ متابعة وجرد المعدات الغير قابلة للاستعمال وإعداد محاضر تسليم منقولات إلى وزارة أملاك الدولة للتفويت فيها،
- ✓ تم تركيز المنظومة لمراقبة أسطول الإدارات المركزية والجهوية والمؤسسات تحت الاشراف حيث تم تجهيز 93 سيارة من السيارات التابعة للورشة المركزية في اطار تجربة أولية وتم تعميم المنظومة على 23 مندوبية جهوية بتجهيز ما يقارب 1300 سيارة وفق الاعتمادات المتوفرة،
- ✓ تجميع وتحيين جميع المعطيات المتعلق بأسطول النقل التابع للإدارات المركزية والجهوية والمؤسسات ذات الصبغة الادارية وذلك بحصر قائمة في السيارات الزائدة عن الحاجة وقائمة في الحاجيات المتأكدة من سيارات المصلحة وتم تدعيم المندوبيات الجهوية بعدد من وسائل النقل كما تم دعم وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي بـ13 وسيلة نقل (سيارات وشاحنات).

5. تكنولوجيات المعلومات و الاتصالات:

تواصل سنة 2015 تجسيم عديد البرامج وتطوير منظومات وتجهيزات لإستغلالها وتتمثل مجملها في العناصر التالية:

- تأهيل معدات الاتصال لمجابهة الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي على مستوى المصالح المركزية بالتوازي مع عدم فعالية المعدل الكهربائي المركزي للتصدي للصدمات الكهربائية وذلك عن طريق تنفيذ برنامج اقتناء المعدات والتجهيزات الإعلامية بعنوان سنة 2015،

- متابعة وضعية تركيز واستغلال النظم المعلوماتية الخصوصية: وقد تم إعادة التصور وتطوير كل من النظام المعلوماتي للموارد المائية والنظام المعلوماتي الوطني للمياه. كذلك تركيز واستغلال النظام المعلوماتي للإنتاج الفلاحي والنظام المعلوماتي للقروض الفلاحية والنظام المعلوماتي لإعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية حيث يتم استغلالها على المستويين المركزي والجهوي والعمل على رفع التحفظات الفنية المعترضة بالتنسيق مع مكاتب الدراسات المعنية،

- متابعة وضعية تركيز واستغلال المنظومات المعلوماتية الوطنية: من ذلك منظومة التصرف في المراسلات حيث تم تركيز المنظومة ضمن كافة مكاتب الضبط الفرعية الراجعة بالنظر للمصالح المركزية بما فيها الإدارة العامة للموارد المائية وربطها بمكتب الضبط المركزي بالإضافة إلى تركيز المنظومة ضمن موزع جديد بمواصفات فنية متطورة. كذلك تركيز منظومتي التصرف في الأملاك المنقولة للدولة والتصرف في المخزون بالإدارة العامة للمصالح الإدارية والمالية إلا أنه يبقى الإستغلال ضعيف رغم توفير كل الوسائل الضرورية،

- إعداد نسخة تجريبية من التطبيقة الخاصة بالهواتف الجوالة الذكية Smartphones واللوحات الرقمية Tablettes : وتمكن هذه التطبيقة من الحصول على مجموعة أولى من الخدمات عن بعد في القطاع الفلاحي (مطلب نفاذ إلى معلومة، التسجيل عن بعد في المناظرات، الأحداث والمستجدات في القطاع الفلاحي..) وهي حاليا في طور التجربة والتقييم من قبل المصالح المختصة بالإدارة العامة للتنظيم والإعلامية والتصرف في الوثائق والتوثيق،

- اقتناء وتركيز مضاد فيروسي لفائدة 600 مستعملا وإعداد مخطط لتأهيل مراكز العمل،

- الشروع في إعداد كراس شروط الدراسة حول سياسة السلامة المعلوماتية بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري تتعلق بوضع تصور للسياسة والتنظيم في مجال السلامة المعلوماتية بالمصالح المركزية لوزارة الفلاحة.

- استكمال إجراءات الاستشارة حول وضع سياسة نفاذ إلى الشبكة الإعلامية بالوزارة: Active Directory لفائدة 600 مستعمل وذلك بتركيز موزع لإدارة حسابات مستخدمي الحواسيب ونظام لتنزيل ونشر جميع التحديثات الخاصة ببرمجيات ميكروسوفت وسيتم الشروع في الإنجاز بالتنسيق مع مكتب الدراسات بداية من جانفي 2016،

- المشاركة في مشروع دعم إرساء الإدارة الالكترونية والحكومة المفتوحة الممول من قبل البنك الافريقي للتنمية والذي يخص تطوير 03 بوابات وطنية في مجالات البيانات المفتوحة والمشاركة الالكترونية وإعادة صياغة موقع بوابة الحكومة تحت إشراف وحدة الإدارة الالكترونية برئاسة الحكومة،

- تركيز منظومة SIADE (التصرف في الدين الخارجي) بالمصالح المركزية تبعا لطلب المصالح المختصة بوزارة المالية وبالمركز الوطني للإعلامية لوزارة المالية وذلك على مستوى 06 إدارات عامة مركزية مع الشروع في إجراءات تعميمها على كافة المندوبيات.

المحـور الرابـع

الـتـحـكـم في الطـاقــة

في نطاق تنفيذ مقتضيات منشور السيد الوزير الأول عدد 20 بتاريخ 30 أفريل 2005 المتعلق بترشيد استهلاك الطاقة في الإدارات والمؤسسات والمنشآت العمومية، تواصل السعي في مجال إحكام التصرف في المحروقات والتحكم في الطاقة بمتابعة كشوفات استهلاك الوقود المعدة دوريا والتي تتولى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري من خلالها لفت أنظار المسؤولين بالإدارات المركزية إلى الإخلالات التي يمكن ملاحظتها على غرار تفاوت المعدلات المسجلة بالمقارنة مع النتائج السابقة، كما تساهم في تحسيس المستعملين من خلال التواصل اليومي في مجال حسن إستغلال وسائل النقل والسياقة الرشيدة. هذا وقد بلغ مجمل الإعتمادات التي تم صرفها و تحميلها على ميزانية التصرف لسنة 2015 للوقود ما قدره 697.889.000 دينار منها 397.894.000 دينار لوقود الخطط الوظيفية و 299.995.000 دينار لوقود المصلحة وقد شهد ارتفاعا مقارنة بالسنة الفارطة نظرا لإحداث كتابتي دولة.

المحـور الخامـس

تـقـــاريـــر الـرقـابـة

تضمن البرنامج السنوي للتفقدية العامة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري 75 مهمة رقابية خلال سنة 2015 شملت بعض المصالح المركزية والجهوية والمنشآت والمؤسسات العمومية تحت الإشراف . وتوزعت التدخلات بين 05 عمليات رقابة معمقة و70 عملية بحث في إطار المهمات الطارئة منها أعمال جارية بتاريخ غرة جانفي 2016 إضافة إلى 275 عملية مراقبة لحضور الأعوان شملت 263 مصلحة مركزيا وجهويا.

ومن أهم ما تم في الخصوص :

- حفظ 07 ملفات لعدم صحة الادعاءات المنسوبة ولغياب الإثباتات،
- اتخاذ إجراءات إدارية وتنظيمية (مطالبة مسؤولي الهياكل المعنية بإجراءات الإصلاح المتخذة وإصدار مذكرات عمل لترشيد وتحسين التصرف، إصدار أوامر باسترجاع أموال، إدراج بعض الأعوان ضمن حركة نقل داخلية ...) ،
- اتخاذ إجراءات تأديبية أخرى : عدد 02 إعفاء من مهام، عدد 32 لفت نظر، خصم أيام عمل...
- تسليط عقوبات تأديبية من الدرجة الأولى في شأن 16 عونا.
- تسليط عقوبات تأديبية من الدرجة الثانية تتمثل في 31 إحالة على مجلس التأديب،
- التنسيق مع السيد المكلف العام بنزاعات الدولة لإحالة 09 ملفات تتضمن أخطاء جزائية على النيابة العمومية للقيام بإجراءات التتبع الجزائي طبقا لأحكام المجلة الجزائية على غرار الملفات التالية:
  - استيلاء على أموال عمومية وتدليس ومسك واستعمال مدلس،
  - شبهة استغلال صفة لاستخلاص فائدة لا وجه لها،
  - استيلاء على الملك العمومي والتحيل بمغالطة الإدارة بتقديم مثال طوبوغرافي على أساس أنه بملك الخواص في حين أنه بملك الدولة الغابي،
  - شبهة تدليس وثائق إدارية لفائدة فلاحين لتغيير صبغة أرض فلاحية وتزوير محاضر استلام نهائية لفائدة شركة مقاولة،

- شبهة تدليس وكيل شركة مقاولة لوثائق أصلية مقدمة للإدارة للحصول على منفعة دون وجه حق ومسك واستعمال مدلس وفق أحكام الفصل 175 من المجلة الجزائية.

هذا وشمل نشاط التفقد مختلف مجالات التصرف الإداري بما في ذلك التنظيم ونظام المعلومات والتصرف في الموارد البشرية والتصرف المالي والمحاسبي والتصرف في الصفقات العمومية والتصرف في الممتلكات والتجهيزات والنشاط الفني. وقد مكنت التقارير المعدة في الغرض من الوقوف على عدد من النقائص والخروقات المرتكبة في مختلف مجالات التصرف وعلى مستوى أغلب المصالح والمؤسسات تحت الإشراف نذكر منها خاصة:

✓ **على مستوى التصرف الإداري :**

- عدم إقرار هياكل تنظيمية ونصوص ترتيبية مصادق عليها لضبط التنظيم الداخلي وحسن التصرف وإسداء الخدمات وإحكام توزيع العمل بين الأعوان،
- الافتقار إلى أدلة إجراءات للتصرف الإداري والمالي والمحاسبي،
- تسميات في خطط وظيفية خلافا للإجراءات المنصوص عليها بالأمر عدد 1245 لسنة 2006 المؤرخ في 24 أفريل 2006 المتعلق بضبط نظام إسناد الخطط الوظيفية بالإدارة المركزية والإعفاء منها،
- تشغيل أعوان متقاعدين وتمكينهم من منح عرضية،
- نقص في السلك الإداري سواء إطارات أو أعوان تسيير مقارنة بالحاجيات الحقيقية للهياكل لإنجاز المهام الموكولة لها وهو ما دعم ظاهرة اللجوء إلى العملة لإنجاز أعمال إدارية بما في ذلك المؤجرين على حساب اعتمادات المشاريع والعملة العرضيين لسد شغورات بمراكز حساسة خلافا لمقتضيات منشور الوزير الأول عدد 47 المؤرخ في 29 نوفمبر 1999.
- احتقان داخلي وتوتر المناخ الإجتماعي في بعض الهياكل الإدارية فضلا عن عدم احترام الإدارة والتعدي على هيبتها والإخلال بواجب النزاهة وخرق واجب التحفظ خلافا لأحكام القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 ولمقتضيات مدونة سلوك وأخلاقيات العون العمومي المصادق عليها بموجب الأمر عدد 4030 لسنة 2014 المؤرخ في 03 أكتوبر 2014 والمنشور التفسيري عدد 34 المؤرخ في 24 ديسمبر 2014 .

- تجاوزات خطيرة مثلت اختراقا للنظام الإداري ولسير العمل حيث ثبت تدليس وثائق إدارية و محاضر استلام نهائية لبعض طلبات العروض والاستشارات .

✓ **على مستوى التصرف المالي** : تركزت عمليات المراقبة والتدقيق على مراجعة شاملة لمختلف الوثائق المحاسبية والمالية التي تمت في إطار ميزانية الدولة وقد تمثلت الملاحظات المسجلة في :

- عدم إحكام تقديرات الميزانيات وعدم متابعة تنفيذها مما أدى إلى ضعف في نسق استهلاك الإعتمادات أو تجاوزها خلافا لمقتضيات الأمر عدد 177 لسنة 1970 بتاريخ 26 ماي 1970،
- سوء تصرف في الإعتمادات أثناء عقد النفقات المحملة على الميزانيات خلافا للفصل 85 من مجلة المحاسبة العمومية،
- الإخلال بمبدإ المنافسة عند عقد بعض النفقات العمومية حال دون توسيع الإستشارات والحصول على أفضل العروض المالية من بين المزودين ومسدي الخدمات،
- عدم اعتماد التأشيرة المسبقة لمراقب المصاريف العمومية وصرف الأموال قبل تأمين عملية التزود خلافا لمقتضيات الفصل 88 من مجلة المحاسبة العمومية الذي ينص على أنه لا يجوز عقد أي نفقة من نفقات الدولة قبل الحصول على تأشيرة مصلحة مراقب المصاريف العمومية،
- إصدار أذون تزود يدوية لإنجاز نفقات على حساب الميزانيات خلافا لمقتضيات منشور الوزير الأول عدد 6 المؤرخ في 27 جانفي 1990 الذي يحجر استعمال طلبات التزود اليدوية ويفرض استعمال أذون التزود بواسطة منظومة "أدب" دون غيرها وذلك لضمان تنفيذ كل مراحل النفقات،
- عدم احترام التراتيب المتعلقة بالمهمات بالخارج واقتناء تذاكر سفر للخارج من وكالات أسفار خاصة دون اللجوء إلى شركة الخطوط الجوية التونسية،

- تراكم الديون على امتداد سنوات وعدم السعي لاستخلاص متخلدات هامة مستحقة على عدد من الحرفاء وتقصير في متابعة تنفيذ الأحكام الصادرة في بعض ملفات الديون التي أعطيت التعليمات بتفعيل إجراءات خلاصها ونقص في متابعة بقية الملفات التي مازالت محل تتبعات قضائية،
- تقصير في متابعة استخلاص ديون لفائدة الشركة متخلدة بالأساس بذمة شركات فلاحية ووحدات الانتاج الفلاحي وعدة مؤسسات عمومية بحوالي 1.9 مليون دينارا من جهة وخاصة تلك التي استوفت الإجراءات القانونية وصدرت فيها أحكام لفائدة الشركة،
- تقصير في متابعة عمليات استخلاص الديون المتخلدة بذمة رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة المتعاقبين بحوالي 450 أ.د.

✓ **التصرف في الصفقات العمومية :**

- افتقار أغلب خلايا الصفقات إلى إطارات مختصة لها خبرة وكفاءة في المجال إضافة إلى قلة برامج التكوين المخصصة لها،
- مسك غير محكم لبعض الملفات من ذلك عدم الحرص على تجميع كل الوثائق المتعلقة بإبرام وتنفيذ الصفقات وختمها أو عدم توفر عدد من الوثائق بالسجلات كملاحق الصفقات وقرارات الفسخ ومحاضر القبول الوقتي والنهائي وكشوفات المعاينة ...،
- نقائص في الدراسات الأولية المسبقة لبعض المشاريع قبل الإعلان عن المنافسة حيث تبين نقص في التدقيق للحاجيات والتحري في برمجة بعض المشاريع وعدم الدقة في تحديد الآجال التعاقدية والتقديرات المالية وذلك للتأكد من جدوى المشاريع قبل إنجازها وتحديد الحاجيات بكل دقة بالصفقات والإستشارات الموسعة فضلا عن تجنب العديد من التغييرات التي قد تطرأ على مستوى كلفة المشاريع وآجال تنفيذها أو إلغاء بعض الفصول أو توقف الأشغال أو فسخ الصفقة،
- مسك غير محكم لدفتر حضيرة مراقبة الأشغال من حيث الشكل والمضمون رغم ما يكتسيه من أهمية بالغة في متابعة تنفيذ الأشغال والمراقبة الميدانية للمقاولة المتعاقدة وللجوانب الفنية للإنجاز المبرمج

(صفحات الدفتر غير مرقمة ولا تحمل إمضاء صاحب المشروع وختمه / عدم تحميل البيانات والمعطيات اللازمة حول تقدم الأشغال يوميا...)،

- نقص في الدراسات الأولية للمشاريع من حيث قلة التدقيق للحاجيات وعدم إحكام البرمجة مما أدى إلى تأخير في تنفيذ المشاريع وتحميل أعباء مالية إضافية لأصحابها،
- تقصير في إعداد دراسات فنية مسبقة تتضمن أمثلة تحدد بكل دقة مواقع إنجاز بعض الأشغال دون تشريك ذوي الاختصاص،
- ضعف في نسب تقدم الأشغال وتأخير في الإنجاز مما أدى إلى تجاوز الآجال التعاقدية وتأخير في عمليات الإستلام الوقتي والقبول النهائي للأشغال وتأخير في إنجاز بعض أعمال الختم النهائي،

✓ **التصرف في الممتلكات والتجهيزات:**

- عدم القيام بالجرد العام للممتلكات المنقولة وغير المنقولة وغياب التقارير المعدة لهذه العملية خلافا لمجلة المحاسبة العمومية ولمنشور وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية عدد 1 المؤرخ في 14 أوت 1990 المتعلق بكيفية ضبط الأملاك المنقولة ومسك الدفاتر وإقامة جرد لها وتحديد آخر أجل للإنتهاء من هذه العملية وخلافا للمنشور عدد 38 بتاريخ 03 أكتوبر 1990 الصادر عن وزارة الفلاحة،
- عدم تسوية بعض الوضعيات العقارية للمساكن الإدارية مثل غياب الرسوم ووثائق إثبات الملكية وعدم ترسيمها بدفاتر أملاك الدولة للإلتجاء إليها عند الإقتضاء حماية لهذه الممتلكات من الإنتهاكات والإعتداءات وخاصة عند التقاضي،
- شغور لبعض المساكن الإدارية وتسجيل العديد من حالات السكن دون وجه شرعي بسبب انتفاء الصفة (الوفاة والإحالة على التقاعد والإستقالة) أو انعدامها وقضايا مطروحة في شأنها مع عدم اتخاذ الإجراءات القانونية لمعالجة هذه الوضعيات رغم صدور أحكام استعجالية تقضي بإخلائها ولم يقع تنفيذها،
- حصول بعض حالات الجمع بين منحة السكن و الإمتياز العيني،

- استغلال بعض المسؤولين للسيارات رباعية الدفع المخصصة للمسالك الوعرة بعنوان الوظيف أوالإستعمال المزدوج أوكتعويض للسيارات الوظيفية أو المسندة بصفة ثانوية لأغراض شخصية خلافا للمناشير الصادرة عن وزارة الفلاحة عدد 71 بتاريخ 15 جوان 1992 وعدد 154 بتاريخ 29 أوت 1994 وعدد 178 بتاريخ 31 ماي 2012 وعدد 260 بتاريخ 7 أوت 2013 التي تحجر استعمال هذا النوع من السيارات بعنوان الوظيف أو لأغراض شخصية وخارج إطار التدخلات المندرجة ضمن البرامج التنموية،
- غياب تطبيقة إعلامية تتعلق بطرق التصرف في وسائل النقل ومقتطعات الوقود وفي المخزونات،
- مسك غير محكم لدفاتر متابعة استعمال السيارات الإدارية خلافا لمنشوري الوزارة الأولى عدد 15 بتاريخ 30 مارس 1993 وعدد 6 المؤرخ في 19 جانفي 2005 وعدد 11 المؤرخ في 15 فيفي 2005 من ذلك عدم تضمين دفاتر الجولان للعديد من البيانات المتمثلة خاصة في كميات الوقود المستهلكة والمسافات المقطوعة ومعدل الاستهلاك في الـ 100 كلم،
- عدم التقيد بمنشور الوزير الأول عدد 06 المؤرّخ في 19 جانفي 2005 ومنشوري وزير الفلاحة عدد 64 المؤرّخ في 28 مارس 2005 وعدد 273 المؤرّخ في 23 نوفمبر 2005 حول تحيين التراخيص المتعلقة بإستعمال سيارات المصلحة بصفة ثانوية لأغراض شخصيّة،
- مخالفة مقتضيات منشوري وزير الفلاحة والموارد المائيّة عدد 304 المؤرّخ في 22 ديسمبر 2004 ووزير الفلاحة والبيئة عدد 84 بتاريخ 10 ماي 2011 حول إستعمال وسائل النقل الإدارية وخاصّة فيما يتعلق بالإبقاء على السيارات بحوزة بعض المستعملين بعد الإنتهاء من المهام الموكولة إليهم دون إيداعها بالورشات والمستودعات الإدارية،

- عدم التقيد والالتزام بمقتضيات دليل الإجراءات المتعلق بمحاور التصرف في المحروقات وفي وسائل النقل الإدارية وتأمين عمليات الصيانة الوقائية والإصلاحات،
- عدم إيلاء العناية اللازمة للوثائق والدفاتر الضرورية والقانونية المتعلقة بمتابعة حركة توزيع المحروقات خلافا لمقتضيات الفصل 212 من مجلة المحاسبة العمومية للوقوف على صحة وسلامة إجراءات حركة توزيع المحروقات وإحكام التصرف في أسطول النقل،
- استهلاك مفرط للوقود وتجاوز الحصة الممنوحة قانونا حيث لا يخضع إسناد الوقود لبعض المسؤولين إلى مقاييس واضحة تضبط حسب حاجياتهم الحقيقية وبرامج عملهم في غياب إجراءات رقابة ناجعة،
- إخلال بالقواعد والشروط المتعلقة بمسك حسابية المواد للتصرف في المخزونات سواء المدرجة في إطار القيم الدائمة أو المستهلكة وتسجيل العديد من النقائص على مستوى التصرف في المخزون،
- اقتناء بعض المواد والمعدات والتجهيزات وعدم تنزيلها بمختلف وثائق حسابية المواد بالمغازة (الدفتر اليومي / دفتر الجرد / وبطاقات مخزون) ودون إعداد وصولات خروج في شأنها أو محاضر إسناد وبطاقات مخزون غير مطابق للأنموذج المنصوص عليه بمنشور الوزارة الأولى،

✓ **الجانب الفني :**

أشارت مختلف تقارير الرقابة في جانبها الفني إلى الإخلالات والنقائص التالية :

- نقص في اليد العاملة المختصة بالضيعات الفلاحية وغياب نظام معلوماتي لمتابعة أوضاع المناطق السقوية واستغلالها،
- ضعف في استغلال بعض المناطق السقوية العمومية رغم ما تكتسيه هذه المناطق من أهمية في رفع مردودية الانتاج الفلاحي وتنويعه إضافة إلى التشغيل وتوطين المتساكنين بأراضيهم،
- ضعف في نسبة تغطية تلقيح قطيع الماشية ضد أمراض الحمى القلاعية والمالطية والإجهاض المعدي وجدري الأغنام واللسان الأزرق إضافة إلى عدم احترام الفترات المحددة للبرنامج الوطني للتلقيح،
- قلة الإحاطة البيطرية ونقص في الأخصائيين للتربية الحيوانية،

- صعوبات وضعف في تسيير مجامع التنمية والشركات التعاونية (عدم عقد الجلسات في إبانها ـ تراكم الديون ـ ضعف المساهمة في تعهد الشبكات المائية وصيانتها...)،
- ارتفاع متخلدات مجامع التنمية المتعلقة بصيانة التجهيزات المائية العمومية حيث بلغت في إحدى المجامع 167.326,255 د،
- انتهاكات متكررة على المجال الغابي خلافا لمجلة الغابات على غرار إقامة وتحوز بمساحات داخل الملك العمومي الغابي،
- عدم الإسراع باتخاذ إجراءات ردعية ضد المخالفين والمعتدين على الملك العمومي للمياه أو على الغابات والمناطق السقوية وكذلك عدم التصدي لانتشار البناء الفوضوي بالأراضي الفلاحية،
- إخلالات في التصرف بمراكز التكوين المهني الفلاحي .

المحـور السـادس

بـرنـامج عـمـل سنة 2016

1. على مستوى سياسة التنمية :

يتمثل المحور الرئيسي لبرنامج عمل الوزارة في مجال بلورة وتنفيذ سياسة التنمية خلال سنة 2016 في إعداد المخطط الخماسي للفترة 2016-2020 ومو
اصلة أشغال الحوار الوطني وإنجاز البرنامج الإحصائي السنوي بالإضافة إلى استكمال إنجاز الدراسات التي انطلقت خلال سنة 2015 وإنجاز دراسات جديدة وتقييم المشاريع والبرامج التنموية.

ومن ناحية أخرى، سيتواصل العمل خلال سنة 2016 مزيد تذليل الصعوبات التي تعترض القطاع قصد مزيد تحسين أداء مختلف المنظومات التي من شأنها تثمين موارد مختلف الجهات وتطوير القيمة المضافة وذلك في إطار التوجهات التنموية للقطاعات لتتمحور حول:

- تعزيز الأمن الغذائي،
- تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الفلاحية،
- تنمية الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها.

أ- إعداد مخطط التنمية للفترة 2016-2020 :

يتواصل عمل اللجنة القطاعية للتنمية الفلاحية والصيد البحري والموارد الطبيعية في إعداد المرحلة الثانية للمخطط المتعلقة ببلورة التوجهات المستقبلية والسياسات والبرامج والمشاريع التي سيتم اعتمادها لتنمية القطاع خلال الفترة المقبلة.
وتستند التوجهات المستقبلية لقطاع الفلاحة والصيد البحري والموارد الطبيعة إلى ما جاء بالوثيقة التوجيهية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا والوثيقة التوجيهية لقطاع الفلاحة والصيد البحري.

وتعتمد الرؤية المستقبلية للقطاع على 5 ركائز أساسية وهي:

- إيلاء موقع أفضل للقطاع الفلاحي ولدور الفلاح في حركية النمو الاقتصادي،
- توفير محيط فلاحي تنافسي وتضامني يسمح بإدماج هياكل الفلاحة الصغرى ضمن حركية النمو والتعصير،
- توفير إطار ومحيط مؤسساتي متطور،
- جعل الفلاحة حامية للموارد الطبيعية وضامنة للديمومة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،
- استثمار ذو حركية منتج للقيمة المضافة ومدمج لصغار الفلاحين في حلقة التمويل.

ب – الحوار الوطني حول قطاع الفلاحة والصيد البحري :

في إطار متابعة الحوار الوطني في قطاع الفلاحة والصيد البحري، ستنطلق وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري خلال سنة 2016 في عقد جلسات عمل يتم خلالها إحداث اللجان وفرق العمل التي ستعمل على متابعة محاور هذ الحوار على المستوى المركزي والجهوي حيث يتم اختيار منسقيها وضبط مواضيع النقاش فى مستوى كل محور ومناقشة التمشي ورزنامة انجاز أشغال هذه الفرق واللجان الفرعية علاوة على إحداث لجنة الإعلام والتواصل و تركيز رابط خاص ضمن موقع واب وزارة الفلاحة يتعلق بالحوار الوطنى لضمان أكثر تفاعل مع هذا الحوار.

وسيعتمد التمشي بالأساس على إستغلال المعطيات المتوفرة الخاصة بالإحصائيات والدراسات الإستراتيجية والمخططات المديرية والمخططات التنموية القطاعية وتحليلها وحوصلة أهم نتائجها قصد الاستئناس بها وتثمينها وتنظيم أيام دراسية قطاعية وإنجاز استمارة لدى عينة من المستغلات الفلاحية ووحدات الصيد البحري وتنظيم ندوات وورشات إقليمية وطنية وجهوية ومحلية هذا إلى جانب الإستئناس بتجارب دول أخرى.

تـ إعداد الميزان الاقتصادي لسنة 2016 :

ستحتوي هذه الوثيقة على تقييم إنجازات سنة 2015 في مجال سياسة التنمية الفلاحية بالإضافة إلى الإنجازات الكمية التي تم تحقيقها على مستوى الإنتاج والاستثمار والميزان التجاري الغذائي. كما تقدم الوثيقة التقديرات بالنسبة لسنة 2016 بالنظر إلى الملامح العامة للموسم الفلاحي وكذلك أهم التوجهات والسياسات الهادفة إلى مزيد دفع أداء القطاع الفلاحي.

ثـ اتفاق التبادل الحر المعمق والشامل:

انطلقت يوم الاثنين 2016/04/18 بتونس الجولة الأولى للتفاوض بين تونس والاتحاد الأوروبى حول مشروع اتفاق للتبادل الحر المعمق و تهدف هذه الجولة إلى إرساء المبادئ والأهداف المخصصة لهذا الاتفاق مع الجانب الأوروبى و سترتكز المفاوضات أساسا على مبدأ التدرج ومقاربة لفائدة تونس.

تم تبادل الوثائق الأولية للمشروع والتي نشرت على الموقع الالكتروني يوم الخميس 21 أفريل 2016 وتضم13 محو ر ا تتعلق باتفاق لأليكا لتجسيد هدف الشراكة المميزة بين تونس والاتحاد الأوروبى الذي تم توقيعه منذ نوفمبر 2012 ويأتي هذا الاتفاق كمتمم لمنطقة التبادل الحر بالنسبة للمواد المعملية التي تم إرساؤها على اثر التوقيع في سنة 1995 على اتفاقية الشراكة بين الطرفين.

خلال الجولة عبر الجانب الأوروبي عن استعداده لدعم عقد هذا الاتفاق الذي يندرج ضمن استراتيجية الإصلاحات الكبرى التي ضمنتها الحكومة التونسية في المنوال الخماسي للتنمية للفترة 2016/2020.

واستعدادا للجولة الأولى للمفاوضات، تم بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري:

1. إحداث لجنة فنية مشتركة مكلفة بالإعداد للمفاوضات الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف في مجال المبادلات التجارية لمنتجات الفلاحة والصيد البحري.
2. إحداث فريق عمل منبثق عن اللجنة الفنية المشتركة لإعداد التفاوض مع الاتحاد الأوروبي.
3. إحداث فريق خبراء مختصين في المجال لانجاز الدراسات تبعا لجلسة عمل بتاريخ 23 مارس 2016.

كما تم الانطلاق في تجميع المعطيات والدراسات المتوفرة في مجال المبادلات التجارية لمنتجات الفلاحة والصيد البحري وتقييم مدى استغلال الفرص التصديرية المتاحة وكذلك الاتفاقيات المبرمة بين الطرف الأوروبي والمغرب وأكرانيا وجورجيا وملدافيا.

من ناحية أخرى، تم إعداد الخطوط المرجعية للخبراء سيؤمنون الدورات التكوينية لفائدة إطارات الوزارة في مجال الاستشراف ولتشخيص الرباعي وتصميم السياسات الفلاحية ودراسة انعكاساتها على القطاع بما في ذلك سياسات تحرير المبادلات.

كما سيتم تنظيم ورشات عمل وملتقيات حول تحرير تبادل المنتجات الفلاحة والفلاحية المصنعة والصيد البحري ومن المنتظر إعداد مختلف الدراسات اللازمة.

ج- الدراسات :

- إعداد ملف طلب عروض لإنجاز دراسة حول وضعية مقاومة زحف الرمال والكثبان الرملية بكل من ولاية قبلي وولاية توزر وقد تم إسناد الصفقة وسيتم الشروع في الدراسة خلال الثلاثي الأول من سنة 2016،
- متابعة الدراسة المتعلقة بمراجعة مجلة المياه،
- إنجاز دراسة متابعة وتقييم مدى تاثير عمليات الشحن على المائدة المائية بالبلاد التونسية،
- مواصلة التحضيرات للتعداد العام للفلاحة المبرمج لسنة 2017 وذلك عبر:
  - تنظيم دورات تكوينية و التحاور مع مختلف الفاعلين في هذا الإطار،
  - إنجاز وثيقة مشروع التعداد،
  - ضبط تنظيم الفرق العاملة على التعداد والنصوص القانونية المتعلقة بذلك،

- ضبط الإستمارة والمفاهيم بعد التحاور مع الأطراف المعنية،
- ضبط المنهجية و الوسائل الميدانية لإنجاز التعداد،
- صرف الإعتمادات المخصصة لسنة 2016،

بالإضافة إلى ذلك سيتم إنجاز البرنامج السنوي للإحصاءات الفلاحية لسنة 2016.

وفي مجال متابعة وتقييم المشاريع والبرامج التنموية يتواصل:

- **مشروع دعم القدرات ومتابعة التحولات داخل المستغلات الفلاحية من أجل تحسين رسم السياسات الفلاحية** وذلك ضمن إتفاقيات التعاون الفني بين وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة من أجل دعم وتطوير القطاع الفلاحي وتحسين السياسات الفلاحية.

الأنشطة المبرمجة لسنة 2016 :

- إتمام إجراءات التعاقد مع الخبير في مجال الإقتصاد الريفي إختصاص متابعة المستغلات الفلاحية و بعث المراصد،
- تنظيم ورشة عمل لإنطلاق المشروع،
- ضبط مراحل تنفيذ المشروع وانتداب بقية الخبراء وفق روزنامة عمل تمتد عل سنتين،
- التحضير للقيام باستبيان يشمل عدد من المستغلات الفلاحية، لتجميع معلومات تهم الجانب الفني والإقتصادي، قصد بعث مرصد لمتابعتها.

- في إطار التعاون الفني التونسي الألماني يتواصل إنجاز مشروع "النهوض بالفلاحة المستديمة وتنمية الريف" والذي يهدف إلى ضبط المبادئ الأساسية لفلاحة ناجعة اقتصاديا ومستديمة بيئيا، وبعد أن تم تركيز مكتبين جهويين بكل من باجة والقيروان اللذان سيغطيان نشاط المشروع بمنطقتي الشمال الغربي والوسط الغربي

من المنتظر أن يشمل نشاط المشروع خلال سنة 2016 مواصلة إنجاز مختلف مكوناته ومن أهمها :

- تنظيم الندوات الجهوية حول الفلاحة المستديمة وذلك يوم 24 ماي 2016 بالشمال الغربي (طبرقة) ويوم 26 ماي 2016 بالقيروان ،
- تنفيذ برامج العمل المتعلقة بالمنظومات الزراعية،
- تنظيم صالون حول المنتوجات الغابية غير الخشبية بالإشتراك مع المجامع المهنية والمجتمع المدني والهياكل العمومية الجهوية.

- انطلق سنة 2015 برنامج " النهوض بالمجموعات النسائية في الوسط الريفي من أجل تأمين الغذاء وتحسين الدخل " وذلك في إطار مشروع النهوض بالفلاحة المستديمة والتنمية الريفية، والذي يندرج في إطار التعاون الفني التونسي الألماني . يهدف هذا البرنامج إلى النهوض بوضعية النساء الريفيات الناشطات في إطار تجمعات وذلك عن طريق دعم قدراتهن في مجال الفلاحة المستدامة والتغذية السليمة لتحقيق الأمن الغذائي والمداخيل من خلال دعم قدرات النساء على التجمع وتدريبهن على تثمين سلاسل القيمة الزراعية وإحاطة المجموعات النسائية لوضع خطط الأعمال والتمويل ودعم إرساء مشاريع اجتماعية /ايكولوجية غير الهادفة للربح وتوعية النساء حول التغذية السليمة والمتكاملة.

الأنشطة المبرمجة لسنة 2016 :

- اختيار المجموعات النسائية في أربع ولايات بالشمال الغربي (باجة والكاف) والوسط الغربي (القيروان والقصرين) للبلاد التونسية ،
- سيتم إرساء خطة بناء قدرات للمجموعات النسائية وإنجاز مشاريع اجتماعية /ايكولوجية وإقتصادية ،
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة النساء والأطفال في مجال الفلاحة المستدامة والتغذية السليمة،
- سيتم إنجاز كتاب عن الطبخ التونسي في إطار هذا البرنامج.

- في إطار تعزيز الأمن الغذائي وتنمية سلاسل القيمة الفلاحية وذلك بإدماج وتنظيم الفلاحين الصغار والنهوض بالمرأة الريفية وتحسين ظروف تسويق المنتجات الفلاحية، تقوم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بتمويل مشروع تعاون فني مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول "تثمين المنتجات الفلاحية وتنمية سلاسل القيمة للحد من ضياع وإهدار الغذاء". وسيتم عقد ورشة عمل في الغرض لإنطلاق المشروع في جانفي 2016.

ومن المنتظر أن يشمل نشاط المشروع خلال سنة 2016 مواصلة إنجاز مختلف مكوناته ومن أهمها :

- بعد اختيار الخبير الوطني للمشروع وتكوين لجنة المتابعة، سيتم مراجعة وثيقة المشروع وعقد جلسات عمل فنية لتحديد مقاييس اختيار سلاسل القيمة و الجهات التي ستتركز بها أنشطة المشروع.
- اعداد الخطوط المرجعية لاختيار مقدمي/مسديي الخدمات (PRESTATAIRES DE SERVICES) الذين سينطلقون في انجاز الدراسات المبرمجة.

- شرعت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري منذ سنة 2015 في انجاز مشروع "دعم النهوض بالفلاحة الصغرى والتنمية المحلية" في إطار التعاون الفني مع منظمة الأمم المتحدة الأغذية والزراعة. وتنفيذا للأشطة المبرمجة في المشروع، سيتم سنة 2016 تنظيم ورشات عمل جهوية بكل من ولايات القيروان وجندوبة. وتهدف هذه الورشات إلى تقديم النتائج الأولية لمرحلة تشخيص المستغلات الفلاحية الصغرى التي تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية والقانونية المتعلقة بالفلاحة الصغرى والتنمية المحلية والتفكير في الحلول الممكنة للنهوض بهذه الشريحة من المستغلات. وسيتم عرض نتائج التشخيص الخاص بالمستغلات الفلاحية الصغرى في ورشة عمل وطنية.

- جرد المشاريع والبرامج المزمع إدراجها بمخطط التنمية للفترة 2016-2020 وضبط حجم الاستثمارات العمومية وذلك بالتنسيق مع مختلف الهياكل المركزية والجهوية للوزارة ووزارتي التنمية والإستثمار والتعاون الدولي والمالية.

2. على مستوى استغلال الموارد المائية:

تتمثل أهم برامج سنة 2016 في ما يلي :

- إعلان طلب العروض لمشروع دراسة تأثيرات الشحن الإصطناعي على الموائد المائية للبلاد التونسية،
- إنجاز حوالي 800 بئرا منها 100 بئرا عمومية وحوالي 700 بئرا خاصة،
- إعداد برنامج متابعة مياه الصرف الزراعي وتأثيرها على المائدة وإمكانية إعادة استعماله لأغراض فلاحية،
- مواصلة متابعة دراسة تأثيرات الشحن الإصطناعي بالمياه المعالجة المستعملة لمائدة الشريط الساحلي بولاية نابل بالتنسيق مع مركز البحوث وتكنولوجيات المياه بالقطب التكنولوجي ببرج السدرية والمعهد الوطني للبحوث في الهندسة الريفية المياه والغابات ،
- متابعة مشروع دراسة جدوى التغذية الإصطناعية بالمياه المستعملة المعالجة لمائدة مرناق من ولاية بن عروس.

وفي مجال المنشآت المائية الكبرى نذكر بالخصوص :

- دخول مشروع تثليث قناة سجنان – جومين- مجردة حيز الإستغلال وإحالة المنشآت إلى شركة استغلال قنال وأنابيب مياه الشمال،
- تواصل مشروع ربط سدي الهوارب وسيدي سعد،

- انطلاق الدراسات التفصيلية وإعداد ملفات طلبات العروض بالنسبة لمشروع الحماية من الفيضانات للمنطقة D2 من سد لعروسية إلى قلعة الأندلس.
- الإنتهاء من إنجاز مكونات منشآت تحويل مياه سدود الحركة القمقوم والطين والمالح،
- انتهاء من إنجاز سدود سراط وسد الكبير (قفصة) والحركة.

3. على مستوى تنمية وحماية الغابات :

- إعداد برامج تشجير بالمناطق الغابية وخاصة بالغابات التى تعرضت للانتهاكات والإتلاف،
- الترفيع في نسبة استغلال المنتوج الغابي من 70٪ سنة 2012 إلى 85٪ سنة 2017،
- تدعيم إنجاز برامج تحسين المراعي وغراسة الشجيرات الرعوية وغراسة الهندي الأملس و تهيئة المراعي،
- إعداد دراسات التهيئة المندمجة للغابات بهدف تحسين التصرف الرشيد في المنظومات الغابية والرعوية،
- المحافظة على الغابات والموارد الطبيعية عبر حماية الغابات من الحرائق والإنتهاكات واقتناء معدات الصيانة وتوفير المتطلبات اللوجستية لمجابهة الحرائق.

4. على مستوى التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية :

- متابعة الملوحة والتغدق بالمناطق السقوية وذلك لتركيز المنظومة المعلوماتية الوطنية لمتابعة الملوحة والتغدق بالمناطق السقوية –SINEAU « SISOL » ، وسرعة تسهيل أخذ القرار حول تطور التربة بالمناطق السقوية ذات الأولوية في المتابعة،
- متابعة وتقييم خصوبة التربة واستعمال الحمأة في القطاع الفلاحي قصد المحافظة على خصوبة التربة وضمان مردودية وديمومة موارد التربة ومتابعة المعادن الثقيلة بالتربة، وذلك في نطاق مشروع PAD–GIZ،
- متابعة وتقييم الإنجراف والبدء الفعلي في اتفاقية التعاون مع المعهد الفرنسي للبحوث من أجل التنمية « IRD » ،
- دراسة درجة التلوث بالأراضي الفلاحية المتاخمة للمواقع المنجمية،
- مواصلة إنجاز مشاريع تحيين خرائط حماية الأراضي الفلاحية ،

- مواصلة المرحلة الثانية لمشروع الإستثمار في ميدان المياه (PISEAU II) وإنجاز البوابة الخاصة بالتربة (SISOLS).

5.على مستوى الإرشاد والتكوين الفلاحي :

- مواصلة التأطير والإحاطة الفنية لفائدة المرشدين والفنيين الجهويين قصد مواكبة مستجدات البحث العلمي الفلاحي ،
- مواصلة تنظيم دورات تكوينية للمرشدين في مجال منهجيات الإرشاد ومنهجية المدارس الحقلية،
- على مستوى المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية، تم برمجة قرابة 4176 نشاط إرشادي جماعي (2349 يوم إعلامي و1307 حصة تطبيقية و253 قطعة مثالية و267 زيارة منظمة) وحوالي 139 ألف نشاط إرشادي فردي لفائدة المنتجين، هذا وقد خصصت 67 % من جملة الأنشطة المبرمجة على المستوى الوطني إلى القطاعات الإستراتيجية و31% للأولويات الجهوية و 2 % إلى دعم المشاريع الجهوية،
- مواصلة دورات تكوينية لفائدة المستشارين الفلاحيين حول تقنيات الإتصال ومنهجية تدخل المستشار الفلاحي وتشجيعات الدولة في القطاع الفلاحي والقوانين والتشريعات في المجال الفلاحي ومتابعة وتقييم المشاريع،
- مواصلة الإحاطة والتأطير لفائدة الهياكل المهنية من خلال برمجة دورات تكوينية خاصة بأعضاء مجالس إدارات الشركات سواء في إطار تنفيذ اتفاقيات التعاون أو لتلبية الطلبات التي ترد على الوكالة من مختلف المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية،
- الشروع بداية من شهر مارس 2016 في إنجاز مشروع التعاون التونسي الإيطالي حول النظم الواحية من أجل التنمية الفلاحية المستدامة لمعتمدية الفوار من ولاية قبلي (2016 – 2019) وذلك في إطار اتفاقية شراكة بين وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي و معهد إيطالي للتعاون الجامعي (منظمة غير حكومية)،
- مواصلة برنامج تأهيل مراكز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري،
- إعداد بنك للمعلومات من قبل مراكز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري يشتمل على كل المعطيات الفنية والاقتصادية والاجتماعية بالجهة (المستغلات الفلاحية، الإنتاج الفلاحي، الموارد البشرية، .....)،
- تركيز وحدات نموذجية لإنتاج مشاتل أشجار المثمرة بمركزي سبيطلة وسيدي بوزيد وتأهيل أخرى بمعهد بوشريك،
- مواصلة تفعيل اتفاقيات الشراكة الإطارية المبرمة مع بعض الجمعيات و المؤسسات التكوينية لخدمة قطاع التكوين المهني في مجال الفلاحة،

- مواصلة تفعيل الاتفاقية الدولية لمعايير التدريب والإجازة للعاملين على متن سفن الصيد البحري،
- تطوير برامج التكوين المستمر وملائمتها مع التطور التكنولوجي في مجال الصيد البحري مع المعهد الوطني للبيداغوجيا والتكوين المستمر الفلاحي بسيدي ثابت وبالتعاون مع الهياكل المهنية على المستوى الوطني والجهوي،
- تركيز برامج التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري (شهادة الكفاءة المهنية في تربية الحيوانات الصغرى وسائس خيل ومؤهل التقني السامي في البستنة)،
- مراجعة نموذجية في إطار البرنامج المتعلق بدعم مكتسبات منظومة التكوين المهني في مجال تقييس التكوين والمرافقة في مجال الإقرار بمكتسبات الخبرة والمسجل ضمن برنامج PEFESE (شهادة الكفاءة المهنيةفي زراعة الخضروات)،
- تركيز نظام الجودة بمؤسسات التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري من خلال مواصلة عملية التكوين والمرافقة للإشهاد بمراكز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري: معهد بوشريك ومراكز دقاش وطبرقة وقليبية وبروطة و إعداد كراس شروط وانطلاق إرساء نظام الجودة على المستوى المركزي حسب المواصفات العالمية 9001 صيغة 2015،

6.على مستوى الصيد البحري وتربية الأحياء المائية :

- وضع خطة لتنمية قطاع الصيد البحري وتربية الأسماك عبر مواصلة واستكمال إنجاز الدراسة الإستشرافية للقطاع،
- تدعيم وحماية البنية الأساسية الميناءية،
- متابعة الإنتاج حسب الموانئ وأنواع الصيد البحري،
- متابعة سير العمل بمنظومة التصديق على شهادة الصيد عند التصدير بالتنسيق مع دوائر وأقسام الصيد البحري،
- مواصلة إعداد السجل الوطني لأسطول الصيد البحري،
- التنسيق مع الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية للشروع في إنجاز التعداد العام للصيد البحري،
- تحسين حوكمة قطاع تربية الأحياء المائية عبر مراجعة التشريعات الخاصة بقطاع تربية الأحياء المائية وأقلمتها حسب تطورات القطاع،
- مراجعة الأداءات الموظفة على منتجات تربية الأحياء المائية (خاصة عند الإنزال وعند التصدير ،
- تشجيع المستثمرين في القطاع عبر مراجعة مجلة الإستثمارات لتعديل الإمتيازات المسندة حسب منظومات الإنتاج والترفيع من منحة استثمار بالنسبة للمشاريع المجددة،
- إحداث صندوق لجبر الأضرار من الجوائح.

7. على مستوى النهوض بالمنظومات الفلاحية :

أ- متابعة المواسم :

- قدرت الحاجيات الأولية للجهات من البذور الممتازة حسب المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بحوالي 366 ألف قنطار،
- تقدر حاجيات قطاع الزراعات الكبرى الجملية للجهات من الأسمدة الكيميائية لموسم2015-2016 بحوالي 250 ألف طن،
- من المنتظر أن يشمل برنامج مقاومة الأعشاب الطفيلية في مزارع الحبوب خلال موسم 2015-2016حوالي 612 ألف هكتار مقابل قرابة 574 ألف هكتار وقعت مداواتها خلال موسم 2014-2015 ومن المتوقع أن تبلغ المساحات التي ستقع مداواتها بالأدوية ذات المفعول المزدوج حوالي 462 ألف هكتار،
- مواصلة العمل بتكفل الدولة بنسبة 50 % من معلوم التأمين الفلاحي على العقود المكتتبة بعنوان مخاطر حجر البرد والحريق على الزراعات الكبرى على غرار المواسم الفلاحية السابقة وتقدرتكلفة هذا الإجراء ب 1 مليون دينار،
- مواصلة تدعيم جمعيات القروض الصغرى بالموارد المالية اللازمة من ميزانية الدولة على غرار ما تم في المواسم الفارطة، للمساهمة في تمويل مستلزمات الإنتاج لفائدة حوالي 5 آلاف من صغار الفلاحين غير القادرين على الاقتراض بالشروط البنكية وذلك في حدود4 مليون دينار.
- متابعة و تقييم منظومة توزيع مادة السداري ومواصلة العمل بالإجراءات الجديدة للحد من الإشكاليات المطروحة،
- مواصلة تنقيح النصوص التطبيقية الخاصة بالعنوان الثالث والمتعلقة باختصاص تغذية الحيوانات في إطار قانون تربية الماشية والمنتجات الحيوانية وتحيين النصوص القانونية المتعلقة بالملحقات المرخص استعمالها في الأغذية الحيوانية،
- متابعة الخطة الوطنية للنهوض بقطاع الزيتون،
- إعداد مشروع البرنامج الخصوصي للتوسع في غراسات الزياتين بولايات الشمال للفترة الممتدة 2016-2020 (مقرر لجنة وطنية ومنشور تطبيقي للبرنامج).

ب- حماية النباتات:

- متابعة الحالة الصحية لمختلف الغراسات ومواسم الزراعات عن طريق الزيارات الميدانية لمناطق الإنتاج،

- إصدار الإنذارات الفلاحية للتعريف بأهم الآفات والأمراض التي تصيب الغراسات والزراعات وتوجيه الفلاحين لمعرفة أهمية المكافحة المندمجة والمداوة عندما تقتضي الحاجة بالمبيد المناسب لحماية زراعاتهم في الإبان،
- تنظيم أيام إعلامية للتعريف بالآفات والأمراض التي تصيب مختاف الزراعات والغراسات وكيفية مكافحتها،
- رفع العينات من مختلف الغراسات والزراعات للقيام بالتحاليل المخبرية اللازمة المكملة للفحص العيني وذلك قصد تحديد المسببات المرضية بدقة وتقديم التوصيات اللازمة للفلاح،
- تهيئة البنية التحتية للمخبر،
- مواصلة متابعة تنفيذ الحملات الوطنية لمكافحة آفات وأمراض الزراعات.

ت. الصحة الحيوانية :

- تكثيف المعاينات الميدانية والترفيع في عدد العينات لإخضاعها للتحاليل المخبرية،
- الترفيع في عدد الدورات التكوينية لفائدة الأطباء البياطرة،
- فتح آفاق لتصدير الحليب ومشتقات اللبان نحو البلدان الأوروبية وروسيا والبلدان المجاورة،
- تواصل نشاط مصنع تجفيف الحليب.

8. تحسين أداء الإدارة :

- إعداد مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2016 وفق منظور برامجي وللغرض تم تنظيم ورشات تكوين في مجال التصرف في الميزانية حسب الأهداف على المستوى المركزي والجهوي وعلى المستوى الإقليمي حول حوكمة المالية العمومية وتقييم القدرة على الأداء،
- تجسيم الإجراءات المصاحبة لنتائج برنامج جودة التشريعات لتبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين مناخ النشاط فقد تم إصدار قرارين مؤرخين على التوالي في 17 جوان 2015 وفي 03 أوت 2015 يتعلقان على التوالي بتنقيح قائمة الخدمات الإدارية وقائمة المطبوعات الإدارية،
- الشروع في تركيز خلايا الحوكمة الرشيدة بالمندوبيات الجهوية والمؤسسات والمنشئات تحت الإشراف في إطار منظومة الحوكمة والإصلاحات الكبرى.